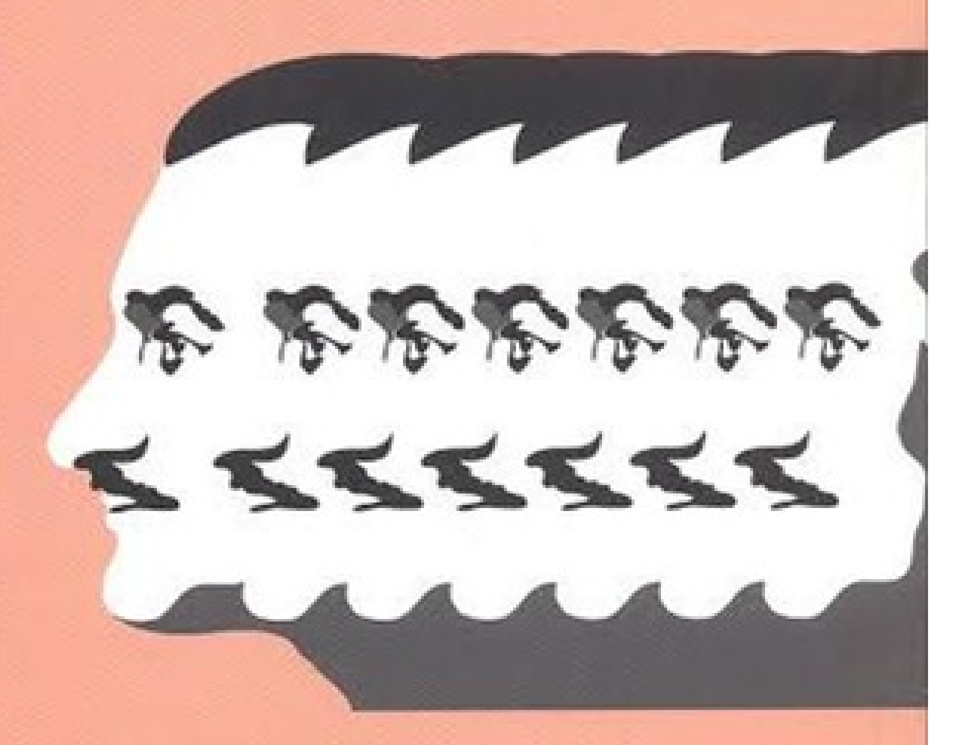
د/ لويس عوض

أقنعة الناصرية السبعة



مركز المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أقنعة الناصرية السبعة

الدكتور لويس عوض

أقنعة الناصرية السبعة

مناقشة
توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل

الطبعة الاولى
١٩٨٧

دار الساقي بيروت

مكتبة مدبولي القاهرة

مقدمة

قضيت العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ استاذاً زائراً بجامعة كاليفورنيا (لوس أنجيليس) .

وفي أمريكا أتاح لي طول إقامتي هذه المرة أن ألتقي بنماذج متعددة من المهاجرين المصريين تعلمت منها شيئاً كثيراً . وقد كان موضع زهو عندي أن أرى نسبة عالية من هؤلاء المهاجرين من خيرة أساتذة جامعات كاليفورنيا بفروعها المختلفة وفي مختلف التخصصات : في التاريخ وفي الآداب وفي الطبيعة وفي الهندسة وفي الآثار وفي الفلسفة وفي الطب وفي طب الأسنان الخ . . . وكنت لا أكتم عنهم أسفي على أنهم رحلوا نهائياً بعلمهم الغزير عن وطنهم وهو في أمس الحاجة الى كل خبرة متقدمة تخرج من أرض مصر .

وكنت في أوقات متباعدة ألتقي بفصائل من المصريين تقيم حفلات الحقد المستمر على عبد الناصر والناصرية وتردد

كل سخافـة تقرؤهـا في الصحف الامريكيـة . فإذا رأت أن الجرائد الامريكية تهلل لأن فايز حلاوة كتب مسرحية اسمها « يحيـا الوفـد » تسب الروس ، مجـدت فايـز حلاوة دون أن تعـرف شيئاً عن مسـرحيته . وكنت أهتم بأن أسـأل هؤلاء النازحين هذه الأسئلة المحددة : هل صادر عبد الناصـر لك أو لأسرتك أملاكاً ؟ فيقول : لا . هل سجنك عبد النـاصر أو سجن فرداً في أسرتـك يومـاً واحداً ؟ فيقـول من يحاسب الناس وهو في أمريكا : لا . فيم إذن هـذه المرارة ضـد عبد الناصر ؟ إنه خرب البلد بالقطاع العام والتبعية للسـوفيت . كـل ما فعله عبـد الناصـر دميم وينبغي نقضه . حتى السـد العالي ينبغي هدمه .

كانت وجوههم مصرية وقلوبهم غير مصرية . وفي بادىء الأمـر كنت أضـطرب لمـا كنت أسمعـه ، ثم مـا لبثت أن أدركت أن منـطقهم أقـوى من منـطقي : ففي يـوم منحهم الجنسيـة الامـريكيـة كـان عليهم أن يقسمـوا يمـين الـولاء للولايات المتحدة الامريكية .

ولكن لحسن حظ مصـر أن هذه الفصيلة من المهـاجـرين قلة قليلة . أما الكثرة فهم الى الآن رسـل عقل وسـلام بيننا وبين أمريكـا وليسوا رسـل عداوة وبغضـاء . لقد كـان عبد

الناصر ، كما وصفه الجواهري الشاعر العراقي الكبير ، « عظيم المجد والأخطاء » . وأنا شخصياً أعتقد أن المصريين ، يمينهم ويسارهم ووسطهم ، لن يبلغوا النضج السياسي حتى يكفوا عن إقامة الأذكار في مدح الناصرية وعن إقامة الزارات في هجاء الناصرية ، وحتى ينظروا الى فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ نظرة موضوعية تعطي للرجل ونظامه ما له وما عليه ، فالتاريخ لا يكتب بوحي الشهوات والأحقاد . وأكثر من يحاسبون عبد الناصر اليوم لا يحق لهم أن يحاسبوه لأنهم كانوا أدوات له في كثير مما ارتكب من أخطاء .

ومنذ عودتي الى الوطن حزنت أن أرى هذه الاذكار والزارات تقام بمناسبة وبغير مناسبة ، بعقل وبغير عقل . رأيت أناساً ينتفضون غضباً ان سمعوا رجلاً يتوجع من مكروه أصابه في عهد عبد الناصر ويزمجرون غيظاً إن خدش أحد له طرفاً ، كأن شخصه غدا مقدساً له رهبوت الأنبياء ، وهؤلاء لا يدركون أنهم رغم نبل مقصدهم وتأجج وطنيتهم وصدق إيمانهم بالشعب ينتهون في النهاية دون أن يعلموا بالدفاع عن صلاح نصر وليس عن عبد الناصر . وفي الطرف الآخر رأيت أناساً لا يكفون عن الصراخ : واثاراه !

واثاراه من هذا الذي دمر الكون وسمم ينابيع الحياة ، وكأن عبد الناصر كان الشيطان مجسداً مشى على أرض مصر فأجدبت الحقول واختنقت الأجنة في بطون الأمهات . وهم بهذا لا يدركون أنهم يهدرون كفاح أمة في سبيل الحرية والحياة ، وإن كان قد خاب المسعى فهو ليس وحده المسئول ، وإنما هم الذين وطدوا له فيما أخطأ وعوقوا سبيله كلما أصاب . وهم بهذا لا يعلمون أنهم يضعون آلامهم الخاصة فوق آلام أمتهم ويقيسون كل شيء بمقياس الأنا والذات . وأخطر ما في هذا الموقف أو ذاك أنه يركز أبصارنا على الماضي ويمنعنا من مواجهة حاضرنا ومستقبلنا مواجهة الرجال الراشدين .

ولست أقصد بهذا اننا لا ينبغي علينا أن نفتح دفاتر الماضي لنحكم بالسلب أو بالايجاب ، فلو أحجمنا عن ذلك فلن نعرف كيف نكتب تاريخنا ولن نعرف أين أخطأنا وأين أصبنا ، وبذلك لن نقترب من النضج السياسي والاجتماعي . وإنما ينبغي علينا أن نحاكم الماضي في موضوعية ودون تشنج . فقد كان من أخطاء ثورة ١٩٥٢ أنها اشتغلت بتحطيم مقومات ثورة ١٩١٩ أكثر من إنشغالها ببناء مقومات ثورة ١٩٥٢ نفسها ، حتى طمست الفوارق في

عقول أجيالها بين سعد زغلول ومصطفى النحاس من جهة وبين محمد محمود واسماعيل صدقي من جهة أخرى . وبين العرش من جهة والشارع المصري من جهة أخرى . وأذابت الفوارق بين الرجعية والتقدمية . قيدت ثلاثون عاماً من كفاح الشعب المصري العظيم من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية السياسية والاجتماعية ، وكأنها ثلاثون عاماً من حكم الارهاب . ولنذكر أن عجز الثورة عن إنهاء حالة الحرب الأهلية غير المعلنة بين طبقات المجتمع المصري كانت من العوامل التي أدت بنا الى كارثة ١٩٦٧ . وإن عجز الثورة عن تحديد ماهيتها الاجتماعية والقومية وعن اكتشاف مبادئها وتثبيتها هو الذي جعلها تدخل في مصالحات وفي تناقضات متغيرة ضارة بمسارها . ولم تستثمر عنفها في تعميق مجرى اجتماعي واضح ، فاستثمرت البيروقراطية السياسية هذا العنف نيابة عنها كما استثمره الرجال الصالحون لكل العصور .

لقد تركت مصر في صيف ١٩٧٤ وهي مطروحة أمام الرأي العام ، وعدت الى مصر في صيف ١٩٧٥ فوجدتها لا تزال مطروحة ، بل وجدتها قد ازدادت تأججاً وأواراً . وفي الصفحات التالية مناقشة لمشكلة « الوعي » عند توفيق

الحكيم ومحمـد عودة ومنـاقشة لكـلام ووجهات نـظر لمحمد حسنـين هيكل في النـاصريـة وعبد النـاصر وردت في كتـاب « بصراحة عن عبـد الناصـر » وكان عبـارة عن حوار طـويل أجراه مع هيكل الكاتب الصحافي اللبناني فؤاد مطر .

القاهرة : اغسطس (آب) ١٩٧٥

لويس عوض

بين البدر والمحاق

في تجوالي الكثير كنت أواجه ، في كل بلد حللت فيه ، وفي أكثر لقاءاتي مع المصريين وغير المصريين ، ردود أفعال عنيفة لعبد الناصر والناصرية ، تتراوح بين الهجاء المقذع والتمجيد بلا تحفظ ولا حدود . وقلما صادفت جدلاً معتدلاً حول هذا الموضوع . وحين عدت الى مصر منذ شهور قليلة بعد غيبة عام وجدت قضية عبد الناصر مثارة كأحذ ما يكون بين المثقفين المصريين . وكان أهم طرفين في النزاع الفكري هما الأستاذ الكبير توفيق الحكيم بكتابه « عودة الوعي » والأستاذ محمد عودة بكتابه « الوعي المفقود » .

وقد تصدى لتوفيق الحكيم أيضاً عديد من الكتاب المصريين الناشئين في مقدمتهم حسنين كروم في كتابه « عبد الناصر المفترى عليه » ومحمود مراد في كتابه « الحكيم ووعيه العائد » وقد قرأتها في الشهر الأخير ، عدا عشرات المقالات في الصحف والمجلات لمصطفى بهجت بدوي وكامل زهيري ولطفي الخولي والدكتور فؤاد زكريا وأبو سيف يوسف وأحمد

عباس صالح وحسين عبد الرازق الـخ . . . قرأتها متفرقة على مدى عام .

وأحب قبل أن أبدأ الموضوع أن نتفق على أربعة مبادىء أساسية أعدها البداية في كل تفكير حول هذا الموضوع :

أولاً : أنه ليس بيننا ، نحن معاصري عبد الناصر ، من يصلح لكتابة « تاريخ » عبد الناصر وعهده أو لمحاكمته ، لسبب بسيط هو أننا « معاصرون » . فلأننا « معاصرون » فنحن بدرجات متفاوتة أطراف في فترة حكمه وفي نظامه ، لنا رأي مسبق فيما فعله وفيما كان يمثله . وليس منا من لم يدخل عبد الناصر في حياته العامة بل وفي حياته الشخصية بالسلب أو الايجاب ، وليس منا من لم يتأثر وجوده الحيوي ومصالحه الحيوية بأعماله وأفكاره ، وليس منا من لم تتفق معتقداته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية أو ترتطم في مرحلة ما بعبد الناصر ونظامه ، فأكثرنا كان حين قامت ثورة ١٩٥٢ صاحب « وضع » في الحياة وصاحب فكر إجتماعي محدد .

وإنما كل ما نستطيع نحن المعاصرون أن نفعله هو أن

نكتب « شهادات الأحياء » فيروي كل منا قصته مع الثورة ورجالها ومع عبد الناصر ونظامه ، ويسرد كل منا ذكرياته عما وقع له ولمن يعرفهم من الناس ، ويبدي كل منا رأيه فيما عاصر من أحداث وأشخاص . وما دمنا قد دخلنا في باب القصص والروايات والخواطر والأحكام فقد دخلنا في باب « حدثنا فلان بن فلان » . قال : وهذا ليس تاريخاً ولكنه المادة الخام للتاريخ . هذه هي المادة الخام التي سيغربلها ثم ينخلها المؤرخون في الأجيال القادمة ، ليستبعدوا منها السهو والخطأ والمبالغات والانفعالات غير الموضوعية ، ويبحثون فيها عن جوهر الحقيقة .

منذ ربع قرن رأيت فيلماً يابانياً جميلاً اسمه « راشومون » موضوعه حادث اغتصاب وسرقة وقتل حدث في طريق زراعي في قرية يابانية ، وكان له عدة شهود . فلما دعى كل شاهد من الشهود للادلاء بأقواله أمام البوليس صور كل منهم ما حدث في صورة مختلفة ، أما لاختلاف زاوية الرؤية وإما لخصوبة خيال الشاهد وإما لتحيز الشاهد للقاتل أو المقتول . . . شيء واحد اتفقوا عليه جميعاً وهو أنه كانت هناك واقعة قتل . أما كيف تمت ولماذا ومن المسئول عنها ؟ فقد جاءت فيها عدة روايات مختلفة .

ولست أقصد أن كل ما حدث منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سوف تختلف فيه الأحكام على هذا النحو . . . فهناك أحياناً « عقل عام » قد يخرج بأحكام صادقة ، ولكن هناك أيضاً « عقل عام » قد يتورط ـ لسبب ما ـ في أبشع الأخطاء . وأنا لست من المدرسة القائلة : « الأغلبية دائماً على خطأ » ، ولكني في الوقت نفسه لست من المدرسة القائلة بأن الأغلبية دائماً على صواب .

مثال على الخلل الناتج من إختلاف زاوية الرؤ ية عندما كتبت مقالي « ملكتان وأميرتان » عاتبني صديق كريم أعرف أنه صادق في ثوريته قائلاً :

« كيف تدافع عن هذه الأسرة المالكة المنحلة ؟ ألا تعرف أن الأميرة فلانة صادقت عضواً من مجلس قيادة الثورة لتخرج بجواهرها من مصر في ١٩٥٤ ؟ » أجبت : « سمعت شيئاً من هذا القبيل . ومع ذلك فأنا لم أدافع وإنما عرضت الحال » . ثم عجبت لـ « ثورية » صديقي الشاب الذي يلوم الأميرة « المنحلة » على أنها صادقت ثائراً كبيراً ليساعدها على الخروج بجواهرها ، ولم يفطن إلى أن المنحل الحقيقي في هذا الأمر كان الثائر الكبير الذي صادق أميرة مقابل مساعدتها على الخروج بجواهرها في قمة فترة النقاء

الثوري . الأميرة ـ إن صحت هـذه الشائعـة ـ على الأقـل لم تكن صـاحبة إدعـاء بمكارم الأخـلاق ولم تغير نـظام الـدولـة باسم المحافظة على أموال الجماهير الكادحة .

فلنقـل أنها زاوية الـرؤ يـة التي تصيبنـا بعمى الألـوان أو تجعلنا نرى وجهاً من الحقيقة ولا نرى وجهها الآخر .

شيء آخـر يجعل من المتعـذر علينا نحن معـاصري عبـد النـاصـر أن « نؤرخ » لــه ولعهـده ، وهــو أن قـربنــا من الأحداث يجعلنا نرى التفاصيل أكثر مما نرى الصورة العامـة فنجسم الجزئيات ونغفل عن الكليات التي يصعب إستيعابها إلا بـالنظر من بعيـد ، بمعنى أننا لا نـرى الغابـة لقربنـا من الأشجار .

فمن عـاش في عصر محمـد عـلي ولا سيـما أيـام مـذبحـة القلعـة ، لم يكن يرى فيـه إلا سفاحـاً مـريـداً . وقـد رسم الجبرتي صورة غير مضيئة لمحمـد علي لأنـه أمم أوقاف علماء الدين فيما أمم من أراضي مصر الزراعية ، ونحن نرى الآن في محمد علي مؤسس مصر الحديثة الذي بنى جيشهـا الوطني وحـرر إرادتها من التبعيـة التركيـة وأنشأ صنـاعتها ومعـاهـد العلم والتكنولوجيـا فيها ونـظم زراعتها ورقـاها وجعـل منها

أقوى دولة في الشرق الأوسط وبنى كثيراً من جسورها الحضارية مع أوروبا .

ومن عاش في عصر إسماعيل لم ير فيه إلا سفيهاً إستدان نحو مائة مليون جنيه لينفقها على ملذاته وإهتماماته الأرستقراطية ، ولكننا نعرف الآن أنه أنفق أكثر هذه الأموال في حفر قناة السويس وفي حفر الترع وتوسيع الرقعة الزراعية بمساحة مليون فدان وفي ربط مصر بالسكك الحديديةوالتلغراف وفي بناء جيش وطني قوامه نحو مائة ألف مقاتل (بعد ١٨,٠٠٠ مقاتل) بنى به أمبراطورية أفريقية نيلية تضارع أمبراطورية محمد علي العربية : فرفع العلم المصري على أوغندا وألغي تجارة الرقيق حيثما سارت جنود مصر . كذلك نعرف أنه تسلم البلاد وليس فيها إلا نحو ١١٥ مدرسة وتركها بعد ١٦ سنة وفيها ٤٥٠٠ مدرسة بعضها للبنات ، ولم تكن فيها صحيفة واحدة فعرف عهده قرابة ٣٠ صحيفة ومجلة ، ولم يكن فيها نظام قانوني واضح فأدخل فيها أحدث قانون مدني وجنائي وإداري كان معروفاً في عصره (قانون نابليون) . ولم تكن في مصر هيئة تشريعية فأنشأ إسماعيل فيها أول برلمان مصري ، بدأ إستشارياً صورياً في ١٨٦٦ ثم نضج واستأسد عبر ١٢ سنة حتى

شارك إسماعيل في ١٨٧٩ في قيادة الحركة الوطنية ضد النفوذ الأوروبي ثم ظاهر الثورة العرابية الشعبية في ١٨٢٢ .

وبالمثل فالقريبون من ثورة عرابي كانوا لا يرون فيها إلا ثورة غوغائية فاشلة إنتهت بكارثة الاحتلال البريطاني في مصر . حتى مؤسسو الحزب الوطني وبعض أخلافهم ، بما فيهم مؤرخ جليل مثل عبد الرحمن الرافعي ، أدانوها وحملوها مسئولية احتلال بريطانيا لمصر . أما نحن فلأننا نرى الصورة في شمولها ولا نتوقف عند الجزئيات فنعرف أن الاحتلال البريطاني لمصر لم يتم في ١٨٨٢ بفشل ثورة عرابي ولكنه تم قبل ذلك في ١٨٧٩ بعزل بريطانيا للخديوي إسماعيل وتعيين إبنه الخائن توفيق مكانه على عرش مصر ، ونعرف أن ثورة عرابي رغم قصورها كانت أول انتفاضة مصرية لتمصير الحكم المصري ولاقرار الحكم الدستوري النيابي في مصر .

شيء ثالث يجعل من المتعذر علينا نحن معاصري عبد الناصر أن « نؤرخ » له ولعهده ، وهو أن وثائق عصره التاريخية ليست في متناولنا . ولست أقصد الجانب المصري من هذه الوثائق فحسب ، كمضابط ووثائق مجلس الثورة

وملحقاته ومضابط ووثائق مجلس الرياسة وأرشيف القصر الجمهوري ووزارات الخارجية المصرية والدفاع الخ . . ولكن أقصد أيضاً الوثائق المقابلة في الدول العظمى وفي الدول العربية وفي مجموعة عدم الانحياز . فليس هناك قرار خطير منسوب إلى عبد الناصر من تأميم المصالح الأجنبية إلى تأميم القنال إلى الوحدة مع سوريا إلى تأميم البنوك والشركات المصرية إلى حرب اليمن إلى حرب ١٩٦٧ إلا وله وثائق بعضها ظاهر وبعضها خفي عند جميع الأطراف المعنية ، وليست هناك اتفاقات أو نزاعات دولية بيننا وبين الغير إلا ولها أكثر من قصة : قصة يمكن أن نعرفها من وثائقنا وقصص لا سبيل الى معرفتها إلا بالاطلاع على وثائق الغير . والمؤرخون في الدول الأخرى هم في نفس موقف المؤرخ المصري : أي أنهم لن يستطيعوا تدوين وقائع علاقة دولهم مع مصر في عهد عبد الناصر إلا تدريجياً وبالكشف قليلاً قليلاً من خلال وثائقهم ووثائقنا عن الحقائق والأسباب والنتائج .

وإذا استطاع توفيق الحكيم أو غيره أن يفسر لنا كيف تحطم الطيران المصري على الأرض صبيحة ٥ يونيو ١٩٦٧ في ربع ساعة ، دون اكتفاء بنظريات الماس الكهربائي

والاهمال الجسيم التي نفسر بها عادة كل حرائقنا وسرقاتنا القومية ، فأنا شخصياً لا أستطيع . فعندي أن السياسات والأحداث المعلنة كثيراً ما تكون شيئاً وتكون حقائق التاريخ شيئاً آخر ، أو فلنقل أن وقائع التاريخ أشبه شيء بجبال الجليد التي لا يظهر منها فوق سطح المحيط إلا ثمنها أما سبعة أثمانها فهي دائماً غاطسة تحت الماء ولا يكتشفها الملاحون إلا بحسابات أخرى غير الرؤ ية المجردة .

وإذا كان هذا حالنا نحن المخضرمين ، الذين عاصروا العهد البائد وعهد ثورة ١٩٥٢ فرأوا الأشياء من زاويتين ، فهو من باب أولى ينطبق على جيل الثورة أو أجيالها ، ممن فتحوا عيونهم وهم بعد في الرابعة عشرة على جمهورية تقوم على أنقاض الملكية أو فتحوا عيونهم وهم بعد في الرابعة عشرة على قعقعة الانهيار الكبير في ١٩٦٧ ، حتى هؤلاء منهم من رأى المجد والهزيمة معاً ومنهم من لم يَرَ إلا الهزيمة وبدايات الانتصار ، ومن هؤلاء الشباب حشود محشودة كانت تلقن تلقيناً بالحقائق والأساطير ولم تعرف ما كان يعرفه توفيق الحكيم من حقائق مجردة من الأساطير ، فإن كان قد غاب وعيها فلها من العذر ما ليس له ، فجيل الثورة أو أجيالها يتعذر عليها مثلنا التأريخ لعبد الناصر وعهده لأنها

طرف في قضيته ، قريبة جداً من تجربته ، ناقصة في التوثيق والمستندات .

وقد أصدر مجلس الشعب للأسف الشديد في يوليو ١٩٧٥ قانوناً واجب الصدور ولكنه غير مدروس دراسة كافية بشأن تنظيم نشر وثائقنا القومية والتاريخية فجرّم نشر وثائق السياسة العليا والأمن القومي أو نشر فحواها قبل إنقضاء خمسين سنة إلا باذن من مجلس الوزراء .

وقد كان ينبغي أن يكون هذا القانون الخطير أكثر تفصيلاً ومحوطاً بضمانات حماية البحث التاريخي والعلمي بحيث لا يتحول إلى ستار حديدي يمكن أن تحجب وراءه حقائق التاريخ لا في الحاضر فحسب ولكن لخمسين سنة قادمة . وربما كان مفهوم الأمن القومي أكثر وضوحاً من مفهوم السياسات العليا وأجدر بالوقاية . فمن ذا الذي يحدد ما يدخل تحت باب السياسات العليا أو لا يدخل ؟ ومن الذي يحدد متى تصبح السياسة تاريخاً ومتى تظل سياسة ؟ وهل يجب أن ينتظر الشعب المصري أربعين سنة أخرى قبل أن يستطيع قراءة بحث تاريخي موثق عن حرب اليمن لماذا بدأت ولماذا انتهت وكيف بدأت وكيف انتهت وماذا كانت البواعث عليها أو الضرورات إليها ، وكم جندياً خسرنا فيها

وكم جنيهاً أضعناها عليها ؟ ومثل حرب اليمن قرار الوحدة مع سوريا وقرار تأميم القناة وقرار تأميم البنوك والشركات وقرار إغلاق مضيق تيران الذي أفضى إلى حرب ١٩٦٧ وعشرون قراراً كلها عليا وكلها تمس السياسة العليا أو تمس أمن مصر القومي ، بل انه في ظل هذا القانون لن يستطيع مؤرخ لا يريد أن يطرق باب مجلس الوزراء أن ينشر بحثاً موثقاً من الجانب المصري عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قبل ٤ فبراير ١٩٩٢ أو عن قضية الأسلحة الفاسدة قبل ١٩٩٨ ، ولو أن مخالفاً خالف ونشر ما حظَّر القانون نشره فأقيمت عليه الدعوى العمومية بغية عقابه ، فهل قضاته هم المنوط بهم تحديد أن هذه الوثيقة أو تلك تتعلق بالسياسات العليا أو الأمن القومي أم أن المنوط بالتحديد سوف يكون مجلس الوزراء القائم وقت وقوع الاشكال ؟ وبهذا المنطق لن يباح الآن لمؤرخ من غير ترخيص أن يوثق شيئاً أمام الدارسين إلا إذا كان قد وقع قبل وزارة أحمد زيور باشا عام ١٩٢٥ . وأخطر من كل هذا أن حظر النشر لا ينطبق على الوثائق وحدها وإنما ينطبق أيضاً على « فحوى » هذه الوثائق .

ومعناه باختصار أنه ما من مؤرخ يستطيع على مسئوليته أن يتعرض في أية صورة من الصور لشيء تقدِّر أية حكومة

قائمة أنه متصل بالسياسة العليا أو الأمن القومي قبل وفاة كل من شاركوا فيه وربما قبل وفاة أبنائهم كذلك . أليس هذا تحويلاً للتاريخ الى سياسة ورفعاً للمسئولية عن كل الجناة السياسيين وجناة الأمن القومي مدى حياتهم وحياة أبنائهم ما لم يكن للحكومة القائمة عندئذٍ رأي سيء فيهم ؟

لا يختلف إثنان في أننا بحاجة الى قانون يحمي وثائق سياستنا العليا وأمننا القومي من الاستغلال بالنشر أو بغيره بما يضر مصلحة الوطن ، وإلى قانون آخر يردع من يخون أمانة وظيفته أو عمله أو اتصالاته فيذيع ما لا ينبغي أن يذاع . ولكن أمثال هذه القوانين تحتاج قبل إصدارها إلى عميق الدراسة المتأنية بل وإلى استطلاع آراء المؤرخين والفقهاء وإلى الاسترشاد بما تفعله الأمم الأخرى في هذا السبيل حتى لا يساء تفسيرها وتصبح في يد البيروقراطية المذعورة أداة كبت لحقائق التاريخ أو تصبح في أيدي الساسة المغرضين وسيلة تستر على الجرائم والأخطاء القومية .

وقد كان حرياً بالاستاذ توفيق الحكيم أن يتنبه الى خطورة مثل هذا القانون الذي صدر على وجه العجلة في زمن سيادة القانون ، على الأقل لأن هذا القانون ينبهنا منذ الآن إلى أن سيادة القانون وحدها لا تكفي إلا إذا كانت القوانين نفسها

مدروسة ومنصفة وخادمة للصالح العام ، فإن لم تكن كذلك كـانت كتلك الاجـراءات الاستثنـائيـة المرتجلة الكثيـرة التي كانت تصدر في عهد عبد الناصر والتي أرَّقت تـوفيق الحكيم حتى كتب عنها كتابه « عودة الوعي » .

ثانياً : إننا ، نحن معاصري عبد الناصر ، كلنا مسئولون معه عن أمجاده وعن أخـطائه جميعـاً : مسئولـون كل بحسب مـوقعه وعلمـه . وهـو بـطبيعـة الحـال كـان المسئـول الأول والمسئـول الأكبر لأنـه كان في أعـلى موقـع وأقـوى مـوقـع في البلاد ، ولأن وسائل العلم بما كان يجري وبكافة الحقائق من ثوابت ومتغيرات داخلياً وخارجيـاً كانت متـاحة لـه أكثر ممـا كـانت متاحـة لأي مواطن آخـر من معـاصـريـه . ويليـه في المسئولية الأقربون إليـه من رجال الـطبقة الحـاكمة التي كـان يحقق بهـا أمجاده وأخـطاءه على السـواء . كل بحسب درجـة قربه ونفوذه ، وكلما ارتفع مـوقع الانسـان ازدادت مسئوليتـه لأنـه أقدر من غيـره على أن يقـول : « لا » في وجـه الـظلم والـطغيـان وسـوء التقـديـر ، وهكـذا حتى نصـل الى رجـل الشارع الذي قد يبدو بلا حول ولا قوة ولا موقع إطلاقـاً إلا البحث عن معـاشه ، ومـع ذلك فهـو مشـارك في المسئـوليـة بـدرجة كـافية لأنـه في حقيقته ليس مجـرداً من كل حـول أو

قوة ، فهذه الجماهير التي تبدو وديعة كالحملان هي التي تموج أحياناً كالبحار وتهدر أحياناً هدير أوقيانوس بالغضب المقدس أو بالعنف المدمر .

هذا عن مسئولية الموقع ، أما عن مسئولية العلم فهي أيضاً موزعة بدرجات متفاوتة . فليس من لا يعلم مثل من يعلم ، والمضللون بأجهزة الاعلام وبكتابات الكتّاب وبخطب الخطباء وزرهم أخف من العارفين بالحقائق . أقول وزرهم لأن هناك وزراً مهما خف فهو لا يزال وزراً ، ففي كل فترات التاريخ تجري أكثر الأحداث وأهمها في العلن مهما خفيت دوافعها ، لأن المجتمع نفسه هو مسرحها ، وفترة عبد الناصر لا تستثنى من هذه القاعدة . فمن ذا الذي يستطيع أن يزعم ، حتى أبسط البسطاء من أبناء الشعب ، أنه كان يجهل باعتقال آلاف الأخوان المسلمين وآلاف الشيوعيين وآلاف الوفديين والمعارضين من كل صنف ولون على مدى حكم عبد الناصر ، ومن ذا الذي يستطيع أن يزعم أنه كان يجهل ما كان يفعله زوار الفجر وزبانية المعتقلات وقد كانت حديث الناس الصاخب أو الهامس في كل مكان . وهي لم تكتشف قبل ١٥ مايو وإنما كانت جزءاً لا يتجزأ من قاموسنا السياسي على مدى ثمانية عشر عاماً .

وهي لم تمس باشوات القصور فحسب وإنما مست المثقف والموظف والتاجر والعامل والفلاح وكان لكل حي أو قرية منها نصيب . ومن ذا الذي يستطيع أن يزعم أن الجماهير أو الأفراد كانت « دائماً » تستنكر وتستنفر كلما سمعت بإهدار حقوق الانسان أو بارتكاب جسيم الأخطاء ؟

نعم ، لقد كان هناك « بعض » الناس يستنكرون ويستنفرون « بعض » الأحيان كلما سمعوا باهدار حقوق الانسان أو بارتكاب جسيم الأخطاء ، أما الأغلبية الكافية فقد كانت دائماً بين ساكتة وراضية ومصفقة لنفس هذه الأخطاء الناصرية التي ننددبها اليوم . وسواء سكت المرء أو رضي أو صفق مقابل خمسين قرشاً أو بالاقتناع أو من فرط الهلع فالنتيجة واحدة مهما اختلفت الدوافع ، فاختلاف الدوافع يحدد درجات المسئولية ولكنه لا يغير النتيجة . وأنا شخصياً أعتقد ـ وقد أكون مخطئاً ـ من ملاحظاتي لحركة الرأي العام المصري أن القبول الكافي أحياناً والقبول الساحق أحياناً أخرى كان السمة السائدة في الرأي العام المصري لكثير مما إتخذه عبد الناصر من قرارات صائبة أو خاطئة بعد إنتصاره في معركة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، ذلك الانتصار الذي برز به بطلاً قومياً ليس فقط

عنـد الشارع المصـري ، ولكن في العـالم العـربي وفي العـالم الثالث كله .

أما ما قبل ذلك فحـديثه هـو حديث أزمـة مارس ١٩٥٤ التي تحـدد فيهـا لجيـل الثـورة نـظام الحكم في مصـر . فمن إستطاع أن يحدد مدى « القبول العام » لعبد الناصر قبـل أن يظهر « نـظامه » في ١٩٥٦ إستـطاع أن يبت في شرعيـة ثورة ١٩٥٢ . وفي رأيي المتـواضع أن عبـد النـاصـر وثورة ١٩٥٢ جملة ظلت « في الميـزان » حتى انتصـارهـا في تـأميم القنـاة تؤ يدها الجماهير لإقامة النظام الجمهوري ولقوانين الاصلاح الـزراعي ولاندفـاعها نحـو التمصير والتصنيـع وبنـاء جيش وطني ، وتعـارضهـا الجمـاهـير لنـزوعهـا للحكم المـطلق ولانفصال السودان ولارتبـاطها بـالدفـاع المشترك في إتفـاقية الجلاء (إتفاقية جمال ـ هيد في ١٩٥٤) .

وإذا اتفقنا على أننا جميعاً مسئولون عن أمجاد عبد النـاصر وأخطائه ، كل بحسب موقعـه وعلمه ، بـرز سؤ ال غايـة ما يكون في الأهمية وهو : ما مدى مسئولية الكتاب والفنـانين ـ من أدباء وصحفيين وأسـاتذة في الجـامعات وشعـراء ومغنين وملحنين ومصورين ومثالين ـ عما كان لعهد عبد النـاصر من سمـات رائعة وسمـات بشعة ؟ وفي رأيي أن مسئـوليتهم في

ذلك أكبر من مسئولية الطبيب، أو المهندس أو الصيدلي أو موظف الحكومة والبنوك والشركات الخ . . . ومع الكتاب والفنانين تدخل طائفة المعلمين والوعاظ الدينيين وكل من اتخذ الكلمة أداة للتعبير عما في نفسه أو لتغيير آراء الناس فهؤلاء جميعاً يمكن أن نطلق عليهم بدرجات متفاوتة لقب « الدعاة » ، ونحن بالطبع لا نتحدث عن الكتاب والفنانين الذين يتحدثون عن الحب والغرام ومشاكل القلب الانساني فهؤلاء من أهل الفن والأدب الذين رفع عنهم التكليف الاجتماعي إلا في حدود الآداب العامة والأخلاق العامة ، والحكم على إنتاجهم ينبغي أن يكون بالمقاييس المهنية المألوفة . ومع ذلك فأدب الترفيه وفن الترفيه كثيراً ما يستخدم استخداماً سياسياً كلعب الكرة ومباذل الجنس ودروشة الدين ، وبالتالي فهو يخضع للحساب السياسي والاجتماعي .

وإنما نحن نتحدث عن الأدباء والفنانين الذين يلتزمون بقضايا المجتمع وغاياته ، لا فرق في ذلك بين توفيق الحكيم صاحب « الأيدي الناعمة » و« السلطان الحائر » وأم كلثوم صاحبة « ثوار ثوار » وعبد الوهاب صاحب « يا حبيب الكل يا ناصر » وصلاح جاهين صاحب « والله زمان يا

سلاحي » وكل من خط منا كلمة تؤيد أو تنقد ما كان يجري في عهد عبد الناصر . هؤلاء « الدعاة » الفنيون والأدبيون تقع عليهم مسئولية خاصة أكبر من مسئولية المواطنين العاديين لأنهم يتصدون لقيادة المواطنين العاديين فكرياً ، ومسئولية القائد أكبر من مسئولية المقود ، ومع هذا فمسئولية هؤلاء « الدعاة » أقل من مسئولية أبناء الطبقة الحاكمة لأن عملهم مهما كان كبيراً وأثرهم مهما كان فعالاً فهم لا يشغلون موقعاً معيناً يجعلهم يلزمون الناس بآرائهم وبتفسيراتهم وبتحليلاتهم . بل وربما كان الموظف الصغير الذي يرأس لجنة الاستفتاء ويعد نتيجة الموافقين بأنها ٩٩,٩٪ أقوى موقعاً وأكبر مسئولية عن مسار المجتمع من طه حسين أو توفيق الحكيم ، ولا مجال هنا للحديث عن الاكراه في التمييز بين الصغير والكبير في مستويات المسئولية ، لأن الاكراه إن وقع فهو واقع على الكبير وعلى الصغير جميعاً . والصغير ليس بحاجة إلى علم أفلاطون وأرسطو ليعرف أن التزوير والكذب وبيع الهتاف لقاء ربع جنيه وتعذيب المعتقلين الخ . . . مناف لدينه وذمته وشرفه ووطنيته ، بل ومناف لآدميته . المسألة أعمق من كل هذا ، لأنها مرتبطة بعلم الاجتماع وبعلم النفس الاجتماعي .

ثالثاً : إن كل كلام حول مسئولية المواطنين عن نظام من النظم لا معنى له إلا إذا اقترن بالكلام عن حرية الاختيار في القول والفعل . فمسئولية الكتاب والفنانين حيث لا رقابة ، أكبر من مسئوليتهم بعد فرض الرقابة على ما يكتبون وما ينشئون وما يؤدون . ومسئولية الكتاب والفنانين قبل تأمين الصحافة أكبر من مسئوليتهم بعد تأميمها ، وإذا كنا نرى بعض الخطباء ينادون اليوم ـ حيث لا قهر ولا خوف باتفاق الناس ـ بانتخاب الرئيس السادات رئيساً للجمهورية مدى الحياة ، علي غير ما رسم الدستور ، (وهو شيء غير تجديد انتخابه الذي أرجو أن يتم ليتم السادات ما قد بدأ من سياسة « خذ وطالب ») فمسئوليتهم أكبر من مسئولية نظرائهم من المتزيدين الذين كانوا ينادون بانتخاب الرئيس عبد الناصر رئيساً للجمهورية مدى الحياة في ظل القهر الذي حدثنا عنه توفيق الحكيم في كتابه « عودة الوعي » . ففي إنتخاب الرئيس مدى الحياة معنى واضح من عودة الملكية . ومسئولية المهدد في رزقه ورزق عياله في جميع العصور والظروف أقل من مسئولية المهدد في ترف ال مترفين . ومسئولية الجندي الذي يقوم نظام حياته على إطاعة أوامر الرؤساء ولو كانت منافية للقوانين أقل من

مسئولية المدني الذي يقوم نظام حياته على إطاعة القوانين قبل إطاعة أوامر الرؤساء بل وعلى عدم إطاعة أوامر الرؤساء إلا إذا كانت غير منافية للقوانين . وهناك طبعاً حد أدنى من المسئولية يشترك فيه جميع البشر حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وحيث معصية الخالق واضحة المعنى للكافة من بني الانسان .

والبحث في مبدأ المسئولية ينتهي بنا الى طرح هذه الأسئلة التي لم يطرحها توفيق الحكيم عن عهد عبد الناصر وهي : هل فقد المصريون حقاً حرية الاختيار خلال ثمانية عشر عاماً من الثورة ، أو على الأصح من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ١٥ مايو ١٩٧١ ؟ فإن كانوا قد فقدوها ، فمتى فقدوها ؟ وكيف حدث ذلك ؟ ومن كان المتسبب أو المتسببون في ذلك ؟ وهل كانت كل هذه الأعوام متساوية في إنعدام حرية الاختيار ؟ وهل كان كل المواطنين متساوين في إنعدام حرية الاختيار ؟ وهل كان الشعب أسير عبد الناصر أو طبقة من طبقاته أم كان عبد الناصر أسير الشعب أو طبقة من طبقاته ؟ أم ترى هل كان عبد الناصر والشعب المصري أسرى قوى عالمية أعتى من قدراتهما جعلت سعيهما لتحرير الارادة وممارسة حرية الاختيار كسعي سيزيف دائراً في حلقة

مفرغة ، كلما دفع صخرته الى القمة تدحرجت الى السفح وكان عليه دفعها من جديد ؟

كل هذه الأسئلة كان ينبغي أن يطرحها بأمانة وهدوء توفيق الحكيم وكل من تعرضوا لعبد الناصر وعهده ، وأن يجيبوا عليها ما أمكنهم بأمانة وهدوء . أما توفيق الحكيم فقد اتخذ الطريق السهل وهو التسليم بأننا كنا مجردين من الارادة وحرية الاختيار ، وأننا فقدنا الارادة وفقدنا حرية الاختيار لأننا فقدنا الوعي ، وأننا فقدنا الوعي لأن ساحراً فذاً نوَّمنا ونوَّم أحكم حكمائنا تنويماً مغناطيسياً وسار بنا في مسارات لا ترضى بها الأرض ولا السماء ونحن لم نسترد وعينا إلا بعد أن مات الساحر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ثم خرج من المسرح آخر أعوانه في ١٥ مايو ١٩٧١ ، وكأنما الرئيس السادات لم يكن واحداً من أعوانه ، وكأن ما هو موجود الآن مقطوع الوشائج من جميع الوجوه بما قد كان .

ربما ، ولكن في تقديري المتواضع انه طالما أن الاتحاد الاشتراكي والقطاع العام باقيان فالحاضر ليس إلا استمراراً للماضي ، استمراراً مصححاً أو معدلاً ، ولكنه إستمرار . حتى الكلام عن دولة المؤسسات طرحه عبد الناصر على الشعب المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ في بيان ٣٠ مارس كبديل

لدولة الأفراد التي أفضت بنا إلى الهزيمة ، وفي تصوري أن الرئيس السادات لم يفعل في ١٥ مايو إلا أنه ترجم هذا الوعد الى واقع بتصفيته ما يسمى مراكز القوى ، وهو في حقيقته حكم المماليك المصرلية بلغة الجبرتي . . . وكل ما نرجوه هو ألا يفرز النظام ، الباقي في جوهره ، مماليك وسناجق جدداً يتساندون للسيطرة على مؤسسات الدولة فإذا حكم القانون هباء من جديد .

رابعاً : جدير بنا أن نتفق ، على الأقل من حيث المبدأ ، على أن واجب الكاتب ، قبل أي مواطن آخر ، ألا ينتظر حتى يموت صاحب الدولة لكي يحاسبه حساب الملكين ، وإنما على الكاتب ، قبل أي مواطن آخر ، أن يحاسب ولي الأمر أثناء حياته وهو يلي الأمر ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، حتى يصبح الحساب نقاشاً يمكن أن تنصلح به الأمور ، فليس لحساب الموتى جدوى غير حكم التاريخ ، أما مناقشة الأحياء فهي وحدها التي تصحح الحاضر أولاً بأول . فمن له إعتراض على شيء مما يجري في عهد الرئيس السادات فليتقدم ، وإلا فليصمت صمتاً طويلاً . . . لأنه بسكوته يصبح شريكاً في المسئولية .

وحاشا الله أن أقصد أن توفيق الحكيم ، كما اتهمه

خصومه ، قد إنتظر حتى مات عبد الناصر ليقول كلمته ، فتوفيق الحكيم كان في طليعة الكتاب الشرفاء فقال كلمته في أوج عهد عبد الناصر : قالها في « السلطان الحائر » وقالها في « بنك القلق » ، وقالها في بعض أعماله الأخرى ، ولكنه قالها بطريقته الخاصة مخففة ملطفة مغلفة في أكثر الأحايين بحيث أمكن تأويلها على الوجهين ، ولم تتم مواجهة حقيقية بينه وبين عبد الناصر كما حدث للكثيرين من زملائه وأبنائه في القلم ، إلا في خطابه الشخصي إليه عام ١٩٧٠ . إعتراضاً على تعيين الأستاذ محمد حسنين هيكل وزيراً للاعلام . ولكن توفيق الحكيم أيضاً ككثير من الكتاب الشرفاء قال مع كل كلمة كلمات في التوطيد لعبد الناصر ونظامه ، فإن كان في نظام عبد الناصر ما يدين فهم جميعاً مدانون معه ، أو فلنقل نحن جميعاً مدانون بدرجات متفاوتة .

فهل رأيت إلى أي مدى يصعب علينا نحن معاصري عبد الناصر أن « نؤرخ » له ولعصره ؟ وإذا كنا لا نستطيع أن نؤرخ له فكيف نحاكمه ونحكم عليه ؟ فإن كان عصره جريمة فهل نحن قضاته أم شركاؤه في الجريمة ؟ أم ترانا كنا مجرد شهود رؤية لا نملك دفعاً ولا نفعاً ؟ ترى هل كان

هناك صلاح نصر واحد أم أنه كان في قلب كل منا صلاح نصر صغير قابع في الأعماق هو الذي جعل السجان الأكبر يستفحل ويستفحل حتى عاش كل منا في سجن ولو بغير أسوار؟ ترى هل هياجنا هو هياج المسخ كالبيان حين يرى وجهه في المرآة؟

أما أنا فأرى الأمر في غاية التعقيد ولا يحل تعقيده أن يقول كل منا للجيل الحاضر ولمستقبل الأجيال: عفواً فقد كنت نائماً باستهواء هذا الساحر العجيب ولم أفق إلا حين وجدت نفسي في قاع هاوية ١٩٦٧. فأقدام إسرائيل لا تزال تدنس أرض سيناء منذ ١٩٦٧، ولن يجدي أن نقول لبنينا: لقد مر في بلادنا ساحر مشعوذ لا نعرف من أين أتى ولا كيف ألقى علينا بطلاسمه غلالة من النوم العميق فأضعنا جزءاً من أرض الوطن. عندئذٍ سوف يقول بنونا: إذا لم يكن لديكم عذر خير من هذا فاصمتوا صمت القبور.

الدكتاتور

أرجو ألا يكون أحد قد فهم من مقدمة كـلامي في تحليل كتـاب « عـودة الــوعي » لتــوفيق الحكيم أني من دراويش الناصرية لمجرد أني حاولت أن أبين أن محـاكمة عبـد النـاصـر تاريخياً ليست في أيدينا لأننا معاصروه ولأننا بمعنى من المعـاني شركاء له في بعض ما فعل أو في أكثر مـا فعل بـل أكثر من هذا ففي التحليل النهائي ربما كنت شخصيـاً أكثر إعتـراضاً على فلسفة الناصرية ومنهجها من توفيق الحكيم نفسه لبعض ما ساق من أسباب ولغير ما ساق من أسباب .

ومع ذلك فقـد وجدتني في مـواقف عديـدة أؤ يد مـواقف عبد الناصر عن إقتناع تام بمثل ما وجدتني في مواقف عديـدة أرفض مواقف عبد النـاصر عن اقتنـاع تام ، ولم أكن في أي وقت من الأوقـات أعيش في وهم أو أتلقى ما يجـري فـاقـد الوعي منوماً بمغناطيسية هذا الساحر الغريب . وقد كان لهذا الرفض والقبول بعض الصلة بمـا لقيته من عنت بلغ أحيـاناً مبلغ التنكيـل أو تسامـح بلغ أحيانـاً مبلغ السماحـة خـلال حكم عبد الناصر .

والآن فلننظر موضوعياً إلى اعتراضات توفيق الحكيم على عبد الناصر ونظامه وهي الاعتراضات التي بلورها في آخر كتابه « عودة الوعي » ولم يستطع الاعراب عنها بصراحة إلا بعد عشرين سنة من قيام الثورة ، أو على الأصح بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . وهذه الاعتراضات في جوهرها مؤسسة على أن ثورة ١٩٥٢ إنتهت بنظام دكتاتوري يقوم على الحكم المطلق : « كذلك الحال في ثورة ١٩٥٢ فقد أدت مهمتها باعتلاء زعيمها رئيساً للجمهورية واستقرار هذا النظام الذي جعل رياسة الجمهورية رياسة مطلقة ... هذا النظام الدكتاتوري في جوهره وحقيقته هو الذي هزته الهزيمة هزاً وصفه الرئيس بأنه شرخ . وكان طبيعياً أن يتسع الشرخ وينهار النظام . وما حدث بعد ذلك حتى اليوم يعتبر من قبيل التقلصات العصبية العاطفية أو يعتبر من قبيل الدوار الذي يصاحب الوحم إيذاناً بميلاد مصر جديدة » .

ومعنى هذا أن ثورة ١٩٥٢ عند توفيق الحكيم انتهت بحل مجلس قيادة الثورة والاستفتاء على الدستور في يناير ١٩٥٦ الذي انتخب بموجبه جمال عبد الناصر أول رئيس للجمهورية الرياسية في مصر . ولا بأس أبداً من أن نقبل تعريف توفيق الحكيم للثورات بأنها « تنتهي عادة بمجرد

تحـويلها الى نـظام حكم رسـمي » ، وهو يعـدد الأمثلة عـلى ذلك بقوله : « وكذلك الثورة الفرنسية انتهت وأدت مهمتها بتحول فرنسا إلى نظام حكم أمبراطوري في عهد نابليـون ، والثـورة الروسيـة أدت مهمتها بعـد أن تسلم لينـين السلطة واستقـر نظام حكمـه عـلى نحـو ثـابت . . . بـل ان الثـورة الاسلامية كانت قد أدت مهـمتها باستقرار معاويـة في الحكم وتحولها في عهد الأمويـين إلى نظام ملكي وراثي » . فتـوفيق الحكيـم إذن يفرق بين « الثورة » و« النظام » الـذي تتمخض عنه هذه الثورة .

وقد أراد أن يطبق نفس هـذه القاعـدة على ثـورة ١٩١٩ ولكنه جانب الصواب : « فثورة ١٩١٩ مثـلاً إنتهت بعد أن أدت مهمتها باستقرار نوع من الحكم الملكي البرلماني وتعيـين زعيمهـا سعـد زغلول رئيساً للوزراء » ، وهـو قـد جـانب الصواب لأن النظام الملكي البـرلماني ، أو مـا يسمى عادة بـ « الملكية المقيدة » أو « الملكية الدستورية » أطيـح به بتـواطؤ العرش والانجليز في نفس السنـة التي ولد فيهـا هذا النـظام (١٩٢٤) بـإقامـة دكتـاتـوريـة أحمـد زيـور بـاشـا (١٩٢٤ - ١٩٢٥) ثم دكتـاتـوريـة محمـد محمـود بـاشـا (١٩٢٧ - ١٩٢٩) ، ثم دكتاتورية صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا

وتوفيق نسيم باشا (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥) ثم دكتاتوريات محمد محمود باشا وحسن صبري باشا وإسماعيل سري باشا (١٩٣٨ ـ ١٩٤٢) ، ثم دكتاتوريات أحمد ابراهيم عبد الهادي باشا (١٩٤٤ ـ ١٩٤٩) . ولم تمارس مصر نظام الملكية المقيدة أو الملكية الدستورية إلا شهوراً في ١٩٢٤ أيام حكم سعد زغلول ، وشهوراً في ١٩٢٧ أيام حكم مصطفى النحاس خليفة سعد زغلول ، وشهوراً في ١٩٣٠ أيام حكم مصطفى النحاس ، وسنة ونصف (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧) أيام حكم مصطفى النحاس ، وسنتان (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) أيام حكم مصطفى النحاس . أي أن مصر لم تحكمها وزارات دستورية تمثل الأغلبية الشعبية بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ (نحو ثلاثين سنة) إلا فترة خمس سنوات . أما الثلاث سنوات من حكم الأغلبية الوفدية أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) فمن الصعب وصفها بالدستورية رغم تمتع الوفد الحاسم بالأغلبية الشعبية ، لأن الانجليز تدخلوا يومئذٍ لاكراه الملك على إحترام الدستور (!) بغية إستقرار مصر أثناء قتالهم مع الألمان بين العلمين والحدود الليبية .

وقد كان يكون توفيق الحكيم على صواب ـ في حدود منطقه الخاص ـ لو أن سعد زغلول وخليفته مصطفى

النحاس زعماء الأغلبية الشعبية التي لا لبس فيها ، تركا ليحكما مصر بموجب دستور ١٩٢٣ ، حتى تنفض من حولهما الأغلبية الشعبية بأصوات الجماهير نتيجة لأخطائهما ، كما حكم نابليون فرنسا نتيجة للثورة الفرنسية ، وكما حكم لينين وستالين روسيا نتيجة للثورة البلشفية ، أما حل كل برلمان وفدي الأغلبية بمرسوم ملكي وإقامة الدكتاتورية تلو الدكتاتورية فلم يكن يدل على إستقرار نوع من « الحكم الملكي البرلماني » الذي أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ . ومع ذلك فلا نابوليون ولا لينين ولا ستالين كانت لهم . أغلبية سعد زغلول الشعبية قبل استيلائهم على الحكم . وهم لم يصلوا إلى الحكم بأصوات الجماهير .

وقد تمشيت قليلاً مع الأستاذ توفيق الحكيم لأن كل من يعرف شيئاً عن تاريخ مصر يعرف أن « مهمة » ثورة ١٩١٩ لم تكن الثورة على الملك (السلطان) فؤاد وحده ، بل كانت بصفة أساسية الثورة لاجلاء الانجليز عن مصر والسودان . الاستقلال والدستور كانا يومئذٍ جناحي الحرية في الخارج والداخل ، وقد عرف المصريون ببصيرتهم السياسية الناضجة يومئذٍ أنه لا كبح للاستعمار إلا بكبح الملك حليف الاستعمار وأداته كلما حدثت مواجهة بين

سلطات العرش وسلطات الأمة . فقد كنا يومئذٍ نقاتل معركة الديمقراطية جنباً الى جنب مع معركة التحرير الوطني ، قال الملك وقالت معه الأرستقراطية : العرش مصدر السلطات ، وقال سعد زغلول وقالت معه الأمة : بل « الأمة مصدر السلطات » و« الحق فوق القوة ، والأمة فوق الحكومة » .

لقد كانت مأساة ثورة ١٩١٩ أنها كانت تملك الحق ولا تملك القوة لتحقيق الاستقلال الوطني والحكم الديمقراطي ، لأنها كانت ثورة مدنية ، ولأنها كانت ثورة تحارب في جبهتين : تحارب الانجليز وتحارب العرش وطبقته الأرستقراطية . أما ثورة ١٩٥٢ فقد كانت ثورة قوية عرفت طريقها منذ البداية فأطاحت بالملكية والاقطاع منذ البداية فنجحت في إقرار نظامها ، ولكن مأساتها انها استمرت في استخدام القوة القاهرة بعد أن حققت هدفيها الأساسيين وهما تصفية الملكية والاقطاع وتصفية الاحتلال الأجنبي ، لأن النظام الذي تمخضت عنه ثورة ١٩٥٢ أو جاءت ثورة ١٩٥٢ لتحقيقه كان لا يمكن تحقيقه إلا بالقوة القاهرة ، ألا وهو نظام التحالف الطبقي . فلمنع الاختلاف والتشاحن بين الطبقات في المجتمع المصري ، أو لتحقيق ما يسمى

بـالسلام الاجتمـاعي ، كان لا مناص من قيام نـظام عبـد الناصر بـدور عسكـري البـوليس ، وهـو الآن ، ومنـذ ١٥ مـايو ، يحـاول أن يقوم بـدور القاضي دون أن تكـون لديـه الـوسـائـل لمعـرفـة الجـاني والمجني عليـه غـير أدواتـه من البيروقراطية السياسية . وقد حـدث تقدم بـالفعل ولكننـا لا نزال داخل دائرة نظام عبد الناصر طالما بقيت نظريـة تحالف قوى الشعب العاملة أساساً لكيان المجتمع المصري .

كذلك تمشيت قليلاً مع الأستاذ توفيق الحكيم حيث يقول إن كـل ثـورة تؤدي مهمتهـا « بـاعتـلاء زعيمهـا » دست الحكم . فالحقيقة أن كـل ثورة تؤدي مهمتهـا بإقـرار النظام الـذي جاءت لتستحـدثه وليس لمجـرد تسليم السلطة العليـا لفرد من الأفراد . وإذا كان لكل ثورة ـ وهذا طبيعي ـ زعيم يقودها فتئول إليه مقـاليد الأمـور كما حـدث في ثورة ١٩١٧ الـروسية وفي ثـورة ١٩١٩ المصريـة ، أو يقود أحـد تياراتهـا الـرئيسية كـما حدث في الثـورة الفرنسيـة (١٧٨٩) وفي ثورة ١٩٥٢ ببروز نابوليون وعبد الناصـر بعد سنـوات من تلاطم التيارات الثوريـة ، فمن الطبيعي أيضـاً أن تتجسد في هـذا القـائد إرادة هـذه الثورة أو هـذا التيار الغـالب وتتحول بـه لثورة إلى « نظام » . أما طرح الأمور على أن الثـورات تقوم

لنقل السلطة من يد زعيم الى يد زعيم آخر ، فهو قول نابع من فلسفة تشاؤمية لا تفرق بين « الثورة » و « الانقلاب » وتتصور حركة التاريخ مجرد صراعات فردية على السلطة بين كباش تتناحر على قيادة القطيع ، لا فرق في ذلك بين الأبطال القوميين ورؤساء العصابات . وهو يذكرنا بقول المعري المتشائم :

أنما هذه المذاهب أسبا
ب لجذب الدنيا الى الرؤساء

وهذه النظرة في حقيقتها تدل على الموقف الفكري الفريد الذي يقفه توفيق الحكيم من « الثورة » ومن « النظام » جميعاً . فتشخيص توفيق الحكيم لثورة ١٩١٩ يدل على أنه يؤيد هذه الثورة بينما يعارض النظام الذي تمخضت عنه وهو نظام الملكية المقيدة أو الملكية الدستورية .

فهو مع اعترافه بأن جماهير الشعب المصري التفّ حول سعد زغلول معبراً عن أمانيها وقائداً لحركتها، كان يرى أن سعد لا صفقله في مفاوضة الانجليز في استقلال مصر : « وطلبت الحكومة البريطانية أن يكون المفاوض المصري ذا

صفة رسمية مثل رئيس الحكومة المصرية ، لأن الطرف البريطاني سيكون هو أيضاً ذا صفة رسمية . ولكن سعد زغلول أصر على أن يكون هو المفاوض باعتباره « زعيم الأمة » . وفي رأي توفيق الحكيم أن سعداً قد أخطأ وكان ينبغي عليه « أن يترك عدلي يكن يذهب ويفاوض ويأتي بنتيجة مفاوضته ويعرضها على الأمة بزعامة سعد زغلول ، وله عندئذٍ أن يرفض أو يقبل » .

ولم يسأل توفيق الحكيم نفسه هذا السؤال : إذا لم تكن لسعد زغلول صفة رسمية تؤهله لمفاوضة الانجليز باسم المصريين لأنه مجرد زعيم شعبي ، فماذا كانت صفته في مطالبة رئيس الوزراء أن يعرض عليه نتائج مفاوضاته مع الانجليز ، ولا سيما أن مصر لم يكن فيها يومئذٍ دستور ولا برلمان يقوده زغلول ، وإنما كل ما كان فيها حكومة عينها الملك وشعب يقوده من الشارع سعد زغلول ؟ ثم ما هذه القدسية التي كانت لزعيم الارستقراطية الوطنية عدلي يكن حتى نفترض أنه كان أحق برياسة الوزارة من سعد زغلول زعيم الأمة كلها ، وماذا كان يمنع السلطان فؤاد من إسناد الوزارة الى سعد زغلول ليمثل البلاد رسمياً كما كان يمثلها فعلياً ؟ أهو أن سعد زغلول كان زعيم أصحاب الجلاليب

الـزرقـاء (أي الفـلاحـين) وبينهم العـاملين في المـدن المصرية ؟ . . .

وفي رأي تـوفيق الحكيم أن سعـد زغلول كـان ينبغي أن يقتـدي بمصـطفى كمـال أتـاتـورك الـذي لم يـذهب بنفسـه ليفاوض الحلفاء في أوروبا بل أوفد عصمت أينونو ليفاوضهم مبقيـاً في يديـه حق الفيتو . وهـو منطق معكـوس لأن كمال أتاتورك كان سيد بلاده القابض على السلطة الفعلية والـذي يملك أن يـوافق أو لا يوافق ، بينـما كان سعـد زغلول مجـرد زعيم جمـاهيري بـلا حول ولا سلطان ، يسجن وينفي المـرة بعد المرة فلا يتحرك له إلا الشارع المصري . وقد كان منطق تـوفيق الحكيم ليكون سـائغاً لـو أن سعد زغلول كـان رئيساً لجمهـورية مصـر ، عندئـذٍ كـان يمكنـه أن يـوفـد لمفـاوضـة الانجليز من كان يطمئن إلى رشده وقوة شكيمته معاً .

وواضـح من هـذا أن تـوفيق الحكيم كـان مؤمنـاً بثـورة ١٩١٩ في وجههـا الاستقـلالي ، أي في حـركتهـا ضـد الانجليز ، ولكنه لم يكن مؤمناً بها في وجههـا الدستـوري ، أي في حـركتها لنقـل السلطة من يد الأرستقـراطيـة إلى يـد الطبقات الشعبية : وهو مـوقف الارستقراطيـة الفكريـة التي تعشق الحـرية ولكن تخـاف عاطفـة الجماهـير ، وعندهـا كما

يقول أفلاطون في محاورة « تيماوس » : « العقل وحده حر » .

وهذا نفسه على وجه التقريب كان موقف توفيق الحكيم من ثورة ١٩٥٢ . كان توفيق الحكيم متعاطفاً مع ثورة ١٩٥٢ على الأقل حتى خرج منها نظام عبد الناصر في ١٩٥٦ ، فواضح من كتابه « عودة الوعي » أنه كان متحمساً كأكثر المصريين لقانون الاصلاح الزراعي في ١٩٥٢ ، متحمساً كأكثر المصريين لالغاء الملكية في ١٩٥٣ ، راضياً في تحفظ كبعض المصريين باتفاقية الجلاء في ١٩٥٤ ، « لأن العبرة بالتحرك والالتفات إلى بناء نهضة مصر . كذلك نعرف أن توفيق الحكيم كان « أول المتحمسين » لتأميم القناة رغم ما اكتنفه من مخاطر ، ولكن ساءه أن تحول أبواق الثورة هزيمتنا في ١٩٥٦ إلى انتصار وتخدع الشعب بالأكاذيب .

. . . متى إذن بدأت خيبة أمل توفيق الحكيم في عبد الناصر ؟

نحن نعرف من كلامه أنه ظل حتى شتاء ١٩٦٠ - ١٩٦١ يرسل برقيات التأييد لعبد الناصر . وحتى فترة إنعقاد اللجنة التحضيرية في ذلك التاريخ تمهيداً للمؤتمر

الوطني للقوى الشعبية الذي عرض عليه الميثاق في ١٩٦٢ ، كان توفيق الحكيم يرى في عبد الناصر نموذجاً للحاكم الديمقراطي المبرأ من الدكتاتورية . فقد كان عبد الناصر يحضر مناقشات اللجنة التحضيرية « وقد أعجبني في هذه المناقشات روح الحرية . وكان الجدل يحتدم أحياناً بين بعض الأعضاء وجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، حول مفهوم الديمقراطية ، وقد ظهر عبد الناصر في تلك المناقشات المحتدمة واسع الصدر طويل الصبر ، يبدي رأيه ويشرحه ويتلقى المعارضة القوية بحجج أمام حجج دون تبرم أو ضجر ، حتى استبانت وجهات النظر ، وقوي عندي الأمل في اتجاه الحكم في مصر الاتجاه الصحيح » . فلم يتمالك توفيق الحكيم أن أرسل الى عبد الناصر برقية يقول فيها أنه رأى « صورة جديدة لمصر تتشكل أمامي » ، وهذه هي المناقشات ـ للحق والتاريخ ـ التي قال فيها عبد الناصر لخالد محمد خالد عندما ترافع عن الديمقراطية الليبرالية : « ألبس لك كاكي » (!) منتهى الديمقراطية .

فلما اجتمع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (الذي يسميه توفيق الحكيم خطأ بالمؤتمر القومي) لمناقشة الميثاق في مايو ١٩٦٢ . فوجىء توفيق الحكيم بتطور جديد : « وإذا

المناقشات فيه قد اختفت ، وإذا الأعضاء الذين كانوا يناقشون في الديمقراطية المطلوبة لزموا الصمت المطبق لا في المؤتمر وحده ولكن في الحياة العامة . وكأن شيئاً من الاهمال أو عدم الرضا قد شملهم وأصبح هذا المؤتمر وغيره من الاجتماعات مجرد كتل بشرية لا عقل لها ولا تفكير يميزها ولا رأي مستقل يصدر عنها . وإنما هي أذرع تلوح وأياد تصفق وأفواه تهتف ، والزعيم بقامته الفارعة قائم على منصة عالية يتكلم وحده الساعات الطوال ، لا يقاطعه غير صياح هستيري : ناصر ، ناصر ، ناصر . . . فقد أصبحت الحناجر هي العقول » (يعني أننا عشنا في عالم « تزيج هايل ») . ويبدو أن توفيق الحكيم كان يشتبه منذ البداية في هذه الملامح الهتلرية في عبد الناصر منذ صدور « فلسفة الثورة » في ١٩٥٤ الذي كانت توزعه سفارات إسرائيل كما يقول لتثبت للعالم « أن زعيماً من طراز هتلر قد ظهر في العالم العربي » ، ومع ذلك لم يؤرق ذلك توفيق الحكيم كثيراً .

وقد ظهر الكثير من ملامح العنف الثوري في السنوات الأولى للثورة منذ إعدام خميس والبقري إلى حل الأحزاب وإلغاء دستور ١٩٢٣ ، إلى إنشاء محكمة الثورة التي يشبهها توفيق الحكيم بمذبحة المماليك (ومعها محكمة الغدر ومحكمة

الشعب طبعاً) الى إعدام الأخوان المتصلين بمؤامرة المنشية ، إلى إعتقال الآلاف المؤلفة من المعارضين السياسيين (نحو ١٨ ألفاً) ، الى المواجهة الكبرى في أزمة مارس ١٩٥٤ بين المثقفين في طرف والعمال بقيادة العسكريين في الطرف الآخر حين اعتدي على طلاب الجامعات وفصل نحو خمسين من أساتذة الجامعات وضرب قاضي القضاة في مجلس الدولة وأغلقت جريدة « المصري » وجريدة « الجمهور المصري » واعتقل أو شتت العشرات من الكتاب والصحفيين الشرفاء وكافة قادة الفكر الراديكالي والتقدمي . وعبر السنوات الأولى حركة التطهير . وتوفيق الحكيم لا يبدو عليه تبرم يومئذٍ وإلى هذا اليوم إلا بحركة التطهير التي أوشك أن يكتوي بها لولا أن أنقذه عبد الناصر شخصياً وطرد من أجله وزيراً من وزرائه في ١٩٥٤ (إسماعيل القباني) .

والأغلب أن توفيق الحكيم ، ككثير من المصريين ، قد قبل كل هذا العنف الثوري وتعايش مع اعتقال الأجساد والعقول ومع قطع الأرزاق إنتظاراً لأن تؤتى الثورة أكلها ويخرج منها نظام ينفع البلاد . وقد حاول هو تفسير هذه الظاهرة فقال أنه كان مع ثورة ١٩١٩ بعقله ولكنه كان مع ثورة ١٩٥٢ بقلبه . فإن كان هذا صحيحاً فالمفهوم طبعاً أن

الحب أعمى ، وهذا يفسر غيبة الوعي عنده عشر سنوات كاملة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ . فبحسب قوله ان عودة الوعي عنده لم تبدأ إلا حين رأى الجماهير قد تحولت إلى غوغاء بلا عقل تردد « ناصر ، ناصر ، ناصر » في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بدلاً من أن تناقش « الميثاق » ، وكأنما عقل مصر لم يتعطل إلا في السنة الفاصلة بين برقيته لعبد الناصر تمجيداً لديمقراطية الحوار في اللجنة التحضيرية وعدم ديمقراطية الحوار في المؤتمر الوطني حين طرح الميثاق للمناقشة . وكلنا طبعاً يعرف أن هستيريا « النصر » (تزيج) في الناصرية بدأت بتأميم القناة في ١٩٥٦ وبلغت ذروتها في الوحدة مع سوريا في ١٩٥٨ ولم تبدأ بميثاق ١٩٦٢ . وكلنا طبعاً يعرف أن ما حدث في المؤتمر الوطني كان عكس ما يقول توفيق الحكيم على خط مستقيم ، لأن المؤتمر الوطني قد جادل عبد الناصر في ميثاقه مركزاً هجومه على ثغرات مساواة المرأة بالرجل (مع الاهتمام الخاص باكمام السيدات) والاشتراكية وعلمانية « الميثاق » وخروجه على الدعوة وكأنه زعيم الأقلية في البلاد . ولست أنسى أني حين عاتبت يومئذٍ الدكتور حسين خلاف والدكتور جابر جاد عبد الرحمن رحمه الله على صمتهما ونحن نسير في ميدان

سليمان باشا ، وقد كانا معقد أمل المستنيرين في المؤتمر الوطني ، أجاباني بقولهما : يجب أن تعذر ، فلو أن لويس عوض نفسه كان حاضراً في المؤتمر وسمع الداعي يقول : « نودي للصلاة » لسحب سجادة وسجد مع الساجدين .

ولعل توفيق الحكيم لم ينس بعد تلك المظاهرة الرهيبة التي أحاطت بجريدة « الأهرام » وهي لا تزال بعد في شارع مظلوم وقذفتها بالحجارة طالبة الفتك بصلاح جاهين . . وقد بلغ من تأفف عبد الناصر يومئذٍ أنه « حفظاً للشكل » الديمقراطي شكل متأففاً « لجنة المائة » برياسة الدكتور سليمان حزين لتحرير مذكرة تفسيرية للميثاق ترفقها به لتشفي غليل المؤتمرين ، وكانت هذه طريقته لإسكات المعارضة ، حتى يكسب الوقت للمناورة ويطيح بالمعارضين .

وليس هناك من يختلف مع توفيق الحكيم في أن هذا المسلك مسلك أوتوقراطي مستبد ، لأن صاحب الميثاق كان في جانب الأقلية الواضحة في المؤتمر والديمقراطية « الشكلية » كان ينبغي أن تلزمه بالخضوع لرأي الأغلبية الساحقة وسحب ميثاقه ، بل وربما الاستقالة من رياسة الجمهورية إذا كان مصراً على أن الميثاق يمثل جوهر نظامه

ليفسح المجال لنظام آخر . ولكن المشكلة يومئذٍ كانت . أيهما كان يمثل الشعب المصري حقاً أو كان أقرب الى التمثيل الشعب المصري : عبد الناصر أم تجمعات مراكز القوى الرجعية والمحافظة في المؤتمر الوطني عبر سنوات من « هيئة التحرير » إلى « الاتحاد القومي » ؟ وهل كان شرعياً أن يولد الاتحاد الاشتراكي من رماد الاتحاد القومي ؟

فهل يجوز لنا أن نفهم من هذا أن توفيق الحكيم كان في هذا المنعطف الخطير في صف الرجعية المصرية ومعادياً للميثاق ؟ بالقطع لا . لأن توفيق الحكيم في رأيي رغم تحفظاته على الاشتراكية ورغم اتجاهاته الأفلاطونية (المجتمع الهرمي وعلى قمته الصفوة أو المثقفون) هو طليعة الفكر العلماني في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ ، كما كان طه حسين طليعة الفكر العلماني بعد ثورة ١٩١٩ .

فأوتوقراطية عبد الناصر أو دكتاتورية هذه التي يشكو منها توفيق الحكيم ، إذن لم تكن شيئاً جديداً ظهر منذ إعلان الميثاق عام ١٩٦٢ ، وإنما كانت شيئاً ملازماً له ولنظامه على الأقل منذ أزمة مارس ١٩٥٤ حين وقفت مصر في مفترق طريقين ، إما العودة إلى الأشكال الديمقراطية التقليدية (الليبرالية) أو استكمال « الثورة » وتثبيتها . بل ان توفيق

الحكيم نفسه يعلن أن هذه الأوتوقراطية أو الحكم المطلق وحسم الأشياء دون حوار كانت ذاتها مثار إعجابه وإنبهاره في أيام الثورة الأولى : « هذا التنفيذ السريع ، عقب قيام الثورة ، لقرارات كانت تستغرق منا لتنفيذها الأعوام والأجيال ، لقد بهرنا وجعلنا نسير خلف هذه الثورة بغير وعي » . وقد تجلى هذا الحسم القاطع في القرارات التالية التي فتنت توفيق الحكيم عن وعيه :

١ ـ طرد الملك فاروق .

٢ ـ إلغاء دستور ١٩٢٣ .

٣ ـ حل الأحزاب ومحاكمة زعمائها .

٤ ـ إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .

٥ ـ إلغاء الطربوش والألقاب .

٦ ـ تحديد الملكية الزراعية .

٧ ـ مشروع السد العالي الذي « تبنته الثورة فآمنا به جميعاً » .

٨ ـ تأميم قناة السويس الذي باركه توفيق الحكيم ببرقية تأييد لعبد الناصر في قمة العدوان الثلاثي .

وإذا كانت « مكاسب الثورة » هذه قد نالت في زمنها من توفيق الحكيم تأييداً إيجابياً ، فنحن نعرف من كتابات توفيق

الحكيم أنه لم يعترض بكلمة مكتوبة على قرارات أخرى لا تقل عن هذه أوتوقراطية وربما تجاوزتها خطورة ، وفي مقدمتها :

١ ـ قرار الوحدة مع سوريا ومحو إسم مصر التي يعشقها توفيق الحكيم في كيان افتراضي إسمه « الجمهورية العربية المتحدة » .

٢ ـ قرار تأميم البنوك والشركات وإنشاء القطاع العام هذا الذي يسمى تجاوزاً بـ « الاشتراكية » .

٣ ـ قرار تأميم الصحافة وتمليكها في مايو ١٩٦٠ أولاً للاتحاد القومي وثانياً للاتحاد الاشتراكي .

٤ ـ قرار حرب اليمن .

٥ ـ قرار إغلاق مضيق تيران الذي ترتبت عليه كارثة ١٩٦٧ .

٦ ـ قرار حمل السلاح الشيوعي للخروج من هاوية الهزيمة بل ومنذ ١٩٥٥ .

وليس من الانصاف أن نقول أنه ما دام السكوت علامة الرضا كما يقولون فإن سكوت توفيق الحكيم على كل هذه القرارات الخطيرة كان بالضرورة دليلاً على رضاه بها . لأننا نعرف جميعاً أن السكوت قد يكون نتيجة الخوف من القهر ،

فلنقل إذن أن توفيق الحكيم كان كعامة المصريين ساكتاً سكوت المقهور المذعور على أكثر هذه القرارات التي لم يستشر فيها الشعب أو أستشير وزيفت موافقته بنسبة ٩٩,٩٪ ، أو على الأصح ، أن توفيق الحكيم كان كعامة المصريين ساكتاً علامة الرضا على هذه القرارات الخطيرة ، ثم انقلب رضاه سخطاً عندما توالت الكوارث نتيجة لهذه القرارات الخطيرة . فلو أن تجربة الوحدة المصرية السورية نجحت ولم يحدث الانفصال ، ولو أن مصر اقتربت في حرب اليمن من البترول العربي ، ولو أن القطاع العام لم تظهر له كل هذه العورات الشائنة ، ولو أن اسرائيل تراجعت عند إغلاق المضايق ، ولو أن حمل السلاح السوفييتي لم يؤلب على عبد الناصر أعداء السوفييت في الخارج والداخل لاستمر الشعب المصري ، وعلى رأس مثقفيه توفيق الحكيم ، في هذه الغيبوبة أو فقدان الوعي اللذين يحدثنا عنهما توفيق الحكيم ، وما هما بغيبوبة ولا بفقدان وعي وإنما مشاركة من الشعب بالايمان أو بالقهر في كل هذه الوثبات التاريخية الخائبة . . . باختصار ، المنطق كان ، وفي اعتقادي لا يزال :

والناس من يلق خيراً قائلون له
ما يشتهي ولأم المخطىء الهبل

بعبارة أخرى لم يكن هناك « وعي مفقود » كما يقول توفيق الحكيم طوال عهد الثورة ، وإنما كان هناك وعي كامل بكل ما كان يجري ، وموافقة بالقهر أو بالايمان على كل ما كان يجري . فإذا كانت هناك آمال خائبة في عبد الناصر ونظامه فالآمال لم تخب لفقدان الوعي ، ولكن للحسابات الخاطئة التي تكثر عادة وتتعاظم في حياة الأمم في عهود الحكم المطلق وفي عهود الحرية الفاسدة (كما حدث لفرنسا الديمقراطية أيام مواجهتها لألمانيا النازية) . فإذا اجتمع الحكم المطلق والفساد في صعيد واحد ، وما أكثر ما يجتمعان ، كانت الخيبة أشد وأنكى .

العقد الغامض

تسألني : ولماذا أسمي هذا البحث « أقنعة الناصرية السبعة » ؟ ألم يكن من الواجب أن أسميه « أعمدة الناصرية السبعة » ؟ وأجيب على هذا بقولي إنه بما أني أناقش رجل المسرح الكبير توفيق الحكيم فربما كان من السائغ أن أفترض أنه ، مثل شكسبير العظيم ، يفترض أن « العالم كله مسرح » وما نحن فيه إلا ممثلون ؛ بعضنا أبطال وبعضنا موهوب متقن وبعضنا رديء فاشل وبعضنا وسط لا يبقى منه في الذاكرة أثر ، وبعضنا لا يحفظ دوره فيرتجل أو يلقن ما يلقى في حياته من كلمات .

وفي « فلسفة الثورة » لعبد الناصر إشارة الى مسرحية بيرانديللو « ست شخصيات تبحث عن مؤلف » التي يسميها عبد الناصر خطأ « ست شخصيات تبحث عن ممثلين » (ويبدو أن الخطأ أو النسيان فرويدي) ، ويقول فيها :

« وأن ظروف التاريخ مليئة بالابطال الذين صنعوا

لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها في ظروف حاسمة على مسرحه . وأن ظروف التاريخ أيضاً مليئة بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه . ولست أدري لماذا يخيل الي دائماً أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست أدري لماذا يخيل إلي أن هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك وأن ننهض بالدور ونرتدي ملابسه فإن أحداً غيرنا لا يستطيع القيام به . وأبادر هنا فأقول أن الدور ليس دور زعامة وإنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بنا » الخ . .

وفرق أن تكون الشخصيات تبحث عن مؤلف وان تكون الشخصيات تبحث عن ممثلين أو الأدوار تبحث عن أبطال . فتواضع عبد الناصر في هذه المرحلة أبى عليه أن يعلن أنه سيؤلف للمنطقة العربية وللمنطقة الأفريقية أدوار بطولتها ، كما فعل رمسيس الثاني أو الاسكندر أو يوليوس

قيصر أو شرلمان أو صلاح الدين أو نابوليون ببلادهم في الغرب والشرق ، واكتفى بأن يقول أن الدور جاهز ومكتوب وقد أضناه البحث عن ممثل يؤديه فلم يجد إلا مصر عبد الناصر تؤديه فليكن . ومع ذلك فطرح الأمر على هذا النحو يوحي بأن عبد الناصر كان ينظر إلى نفسه على أنه « رجل الأقدار » كما كان برنارد شو يسمي نابوليون بونابرت ، أو كما كان نابوليون بونابرت يسمي نفسه ، وبالمثل فهو يوحي بأن عبد الناصر كان ينظر إلى مصر والمصريين عام ظهوره في ١٩٥٢ على أنها أرض الأقدار وعلى أنهم أمة الأقدار . وهي فكرة رومانسية كثيراً ما نجدها تتواتر في عصور المخاض التاريخي التي نسميها الثورات ، وفي عصور « الميلاد الجديد » أو في عصور « البعث » وعامة تلك التشنجات البشرية التي يترقب فيها البشر ظهور «مخلص» أو «منقذ» أو هاد أو مهدي أو فوهرر يخرجهم من الظلام الى النور. فكلما تحدث الناس عن القدر فكأنما أبصارهم شاخصة إلى السماء ترقب لحظة التقاء البروج في منازلها وتنظر حلول الساعة التي يلتقي فيها الزمان بالمكان وتولد فيها عجائب الأمور.

وحيث يتكلم الناس عن القدر فلا مجال للكلام

عن العقل أو عن إرادة الانسان أو عن الاختيار الحر ، لأن القدر في معناه الديني غيب صارم « مكتوب » على المرء ولا فرار منه ولو انطبقت السماء على الأرض ، وفي معناه العلمي حتم محتوم يحتم خروج النتائج من أسبابها ولا فرار منه لأن الأسباب قد أعدت المسرح لخروج النتائج منها بالقوة القاهرة في طبيعة الأشياء .

فنحن إذن ، بحسب التصور الناصري لثورة ١٩٥٢ ، في عصر رومانسي عظيم ، تحكمه قوى غيبية قاهرة لا سبيل إلى تفاديها أو تحكمه مقدمات تاريخية عاتية لا بد أن تخرج منها نتائجها ، عصر رومانسي عظيم ، العقل فيه معطل والاختيار فيه معطل وكل ما فيه من فكر وفعل يتدفق تدفق السيول من قمم الجبال ، عصر فيه كل الأدوار مكتوبة وكل الشخصيات مرسومة ولا ينتظر إلا ظهور الممثلين الذين يؤدون هذه الأدوار ويتقمصون هذه الشخصيات ويلقون في تلقائية متفجرة ما أعده لهم التاريخ من كلمات وأفعال .

وها قد ظهر الممثلون أخيراً في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وها هو قد ظهر « البطل » أخيراً في أزمة مارس ١٩٥٤ ، وبعد أن أزاح غريمه محمد نجيب ألقى جمال عبد الناصر مونولوجه الكبير في كتابه الصغير « فلسفة الثورة » ، كما ألقى

مونولوجه الكبير فيما أنجز من أعمال صائبة وأعمال خائبة .

من أجل هذا تجدني أتحدث عن أقنعة الناصرية السبعة ولا تجدني أتحدث عن أعمدة الناصرية السبعة ، وهو ما كان ينبغي أن يكون ، فهكذا شاء صاحب ثورة ١٩٥٢ أن يصنف ثورته بأنها خلق تاريخي خطته يد التاريخ وأن يسمي أبطالها ممثلين يؤدون ما رسمته يد التاريخ . وقد كان هو بطبيعة الحال البطل الأعظم فيها ، وكان دوره فيها أهم دور وأطوله ، ثم لم يلبث بعد سنتين ، بدستور ١٦ يناير ١٩٥٦ أو فلنقل بتأميم القنال ، أن أصبح البطل الأوحد فيها : وإذا المسرحية التي لا كيان لها بغير الحوار تتحول إلى ملحمة ليس فيها إلا فارس مغوار ينازل التنانين ، كل التنانين . وإذا بجمال عبد الناصر يتحول من بطل درامي إلى بطل ملحمي ، أو إذا جاز لنا أن نستعير مجازه ، غدا « الشاعر » الذي يروي التاريخ سيرة مصر على ربابته ، بدلاً من أن يحركه كالدمية على مسرحه .

والآن وقد أسدل الستار بكارثة البطل في ١٩٦٧ أو بموته ١٩٧٠ ، وانتهت « السيرة » بانهيار صاحبها في ١٩٦٧ أو بانتهائه في ١٩٧٠ ، قال البعض : يا لها من مأساة فظيعة ، وقال آخرون بل يا لها من كابوس مريع ، وقال غير هؤلاء

وأولئـك بل يـا لها من ملحمـة رهيبة لم يتم فصـولها رغم أن الســاحة مـلأى بالأشـلاء . وحين بـدأ النـاس يبحثـون عن أسباب هذا الفشل العظيم ركزوا أبصارهم عـلى البطل بعـد فاته كما كانوا يركـزون أبصارهم عليـه أثناء حيـاته ، فمنهم من قال أن الممثل كان رديئاً ومنهم من قال أن المأسـاة كانت رديئة ، ومنهم من قـال أن البـطل خـرج عن النص وأخـذ يـرتجل التـأليف وهو واقف عـلى خشبة المسـرح غـير مكتف بالدور الذي رسمه له التاريـخ ، ومنهم من قال : صمتـاً . ان البـطل لم يمت وسوف تسمعـون صوتـه يجلجل أقـوى مما كان في القديم .

ولنلق نظرة على المبادىء الستة الأساسية التي قامت عليها الناصرية عند إعلان نظامها . يضاف إليهـا مبدأ سـابع لعله المبدأ رقم (١) رغم أنه لم يعلن في ديبـاجة دستـور ١٩٥٦ ، هذه المبادىء هي :

(١) القضاء على الاستعمار وأعوانه .

(٢) القضاء على الاقطاع .

(٣) القضـاء عـلى الاحتكـار وسيـطرة رأس المـال عـلى الحكم.

(٤) إقامة جيش وطني قوي .

(٥) إقامة عدالة اجتماعية .

(٦) إقامة ديمقراطية سليمة .

أما المبدأ السابع فهو :

إقامة الاتحاد القومي (أو ما سمي فيما بعد في ميثاق ١٩٦٢ بتحالف قوى الشعب العاملة كأساس للاتحاد الاشتراكي) .

هذا هو الميثاق الأول للناصرية : ولا أقول للثورة ، لأن إعلانه اقترن بحل مجلس قيادة الثورة وظهور « النظام » المؤسس على دستور ١٩٥٦ . أما بقية مواثيق الناصرية فهي « الميثاق » (مايو ١٩٦٢) وبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) فمن أراد أن يحاسب عبد الناصر ونظامه ، ولا أقول يحاكمه لأن المحاكمة والإدانة أو التبرئة مؤجلة وبيد التاريخ ، وجب أن يحاسبها على أساس مقياسين :

(١) سلامة المبادىء الستة (السبعة في نظري) وغيرها من مواثيق الثورة كأساس للعقد الاجتماعي .

(٢) نجاح عبد الناصر ونظامه عملياً أو فشلهما في تطبيق هذه المبادىء النظرية .

في الكلام على المبادىء بدأت قصة الثورة في ١٩٥٢ برفع

ثلاثة شعارات على غرار الثالوث الفرنسي منذ الثورة الفرنسية : « الحرية والمساواة والاخاء » الذي أعلنته الثورة الفرنسية أصلاً ليحل في الوجدان الفرنسي محل الثالوث المسيحي (الآب والابن والروح القدس) ويصبح عقيدة للقيادة الجديدة ، أو محل ثالوث الكنيسة الكاثوليكية :

« الايمان ، والأمل ، والاحسان » . ومنذ ذلك الحين شاعت عادة التثليث الانساني بدلاً من التثليث الإلهي في أكثر الثورات والنظم الانقلابية . فأعلن هتلر أن رسالة المرأة هي « الأطفال والكنيسة والمطبخ » ، وأعلن زعماء مصر الفتاة في مصر (أحمد حسين وفتحي رضوان) في الثلاثينات أن شعارهم هو « الله والوطن والملك » ، وسك الماريشال بيتان على العملة الفرنسية شعار فرنسا الجديد تحت الحكم النازي وهو « العمل والأسرة والوطن » بدلاً من « الحرية والمساواة والاخاء » . وفي مصر أعلنت الثورة في ١٩٥٢ أن شعارها هو « الاتحاد والنظام والعمل » ثم في ١٩٦٢ أن شعارها هو « الاتحاد والنظام والعمل » ثم في ١٩٦٢ مع « الميثاق » ان شعارها هو حرية ، اشتراكية ، وحدة . وكان هذا الثالوث السياسي يقترن دائماً بالاعلام المثلثة الألوان في أكثر دول العالم التي هزتها الثورات أو النظم الانقلابية .

وحين سألنا الثورة في أزمة مارس ١٩٥٤ قائلين : « الاتحاد ، والنظام ، والعمل » ، هذا كلام جميل ، ولكن هذه « واجبات الانسان » ، فأين هي « حقوق الانسان » التي تعد الثورة بها المواطنين إذا قاموا بواجباتهم جاء الرد أو في المبادىء الستة المعلنة في دستور ١٩٥٦ ثم في المبادىء الثلاثة المعلنة في الميثاق عام ١٩٦٢ . فلنعد المبادىء الستة أولاً ثم المبادىء الثلاثة ثانياً هي أساس « العقد الاجتماعي » الذي عاهدت الثورة عليه المصريين وأرادت المصريين أن يتعاهدوا عليه .

وفي تقديري أنه لا سبيل الى فهم ثورة ١٩٥٢ نظرياً وعملياً إلا بتحليل أركان هذا « العقد الاجتماعي » الذي ارتبطت به أمام الجماهير من جهة وأرادت أن تلزم فيه الجماهير من جهة أخرى .

هذه المبادىء الستة جديرة حقاً بالتأمل لأنها من أهم مفاتيحنا لفهم الفكر الناصري الأساسي على الأقل في السنوات العشر الأولى من الثورة بين ١٩٥٢ و١٩٦٢ : فهي أولاً تدل بترتيب بنودها على سلم الأولويات في ذهن عبد الناصر وصحبه أو أكثر صحبه حتى إعلان « الميثاق » . هي تدل على أن ثورة ١٩٥٢ ظلت لعشر سنوات على الأقل

ترى أعداءها قبل أن ترى غاياتها : فالقضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار الرأسمالي (الاقطاع الصناعي والتجاري) كان مقدماً في مبادىء الثورة الأساسية على بناء أسس المجتمع الجديد ، أو فلنقل أن صاحب أو أصحاب المبادىء الستة رأوا يومئذٍ أنه لا سبيل الى بناء أسس المجتمع الجديد إلا بعد تصفية الاستعمار وتصفية الاقطاع الزراعي وتصفية الاقطاع الرأسمالي (الاحتكار) . وأي برنامج يقوم على تحطيم كذا وكذا قبل بناء كذا وكذا ليس برنامج « نظام » وإنما هو برنامج « ثورة » ، فطالما أن العمل السياسي يركز على التحطيم وإزالة الانقاض فهو لا يزال في مرحلة « الثورة » ولا يبدأ « النظام » إلا باعلان أسس البناء . وبهذا المعنى يمكن أن يقال أن ثورة ١٩٥٢ لسبب من الأسباب ، غالباً بسبب منشئها وعقلية الطبقة التي قامت بها أو عبرت عنها ، كانت تعرف ما لا تريد ولا تعرف ما تريد ، وكانت ترفض الخضوع لنظام واضح تنتهي به الثورة وتستقر الأمور أو الارتباط بمثل هذا النظام . وهذا معنى قولهم أن ثورة عبد الناصر أو نظامه كان « برجماتيا »، أي عملياً لا يرتبط بنظريات سياسية أو إجتماعية سابقة وإنما يحل المشاكل كلما

ظهرت في سياقها العملي ووفقاً لظروفها .

ومن يتأمل المبادىء الستة ، ولنسمها « ميثاق ١٩٥٦ » يجد أنها في واقع الأمر ثلاثة مبادىء لا ستة ، وهي (١) إقامة جيش وطني قوي . (٢) إقامة عدالة إجتماعية . (٣) إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وهذه المبادىء الثلاثة ذاتها لا تعني شيئاً محدداً باستثناء مبدأ بناء الجيش الوطني القوي .

أما الباقي فهو عموميات في عموميات .

فماذا تكون هذه . « العدالة الاجتماعية » ؟ وما تعريفها ؟ وما أسسها وحدودها ؟ أهي عدالة إجتماعية كما يراها من يملكون أم عدالة اجتماعية كما يراها من لا يملكون ؟ أهي عدالة أصحاب المائة فدان أم عدالة الفلاحين الحفاة الذين يفلحون لهم الأرض ؟ أهي عدالة صاحب المصنع أو المتجر أم عدالة الأجراء العاملين في مصنعه ومتجره ؟ أهي عدالة صاحب العمارة أم عدالة سكان العمارة ؟ أهي عدالة الاحسان والوازع الخلقي أم عدالة الحقوق الطبيعية ؟ أهي عدالة المنتج أم عدالة المستهلك ؟ باختصار أهي عدالة الرأسمالية أم عدالة الاشتراكية ؟ هذا ما لم يبينه ميثاق ١٩٥٦ وما رفضت الثورة أن ترتبط به أمام الجماهير في تلك المرحلة من تاريخها .

وبالمثل فماذا تكون هذه الديمقراطية السليمة ؟ ومن الذي يحدد إن كانت هذه الديمقراطية أو تلك سليمة أو غير سليمة ؟ نحن نعرف أن معنى « الديمقراطية » الحر هو « حكم الشعب » ، وأن سبيلها التقليدي هو اختيار الشعب من يراه من الوكلاء السياسيين ليمثلوه ويعبروا عن مصالحه وليحكموه ويحققوا مصالحه . فهل الديمقراطية لا تكون سليمة إلا إذا اختار الشعب لنفسه ولو أخطأ في الاختيار أو لا تكون سليمة إلا إذا حمينا الشعب من خطأ الاختيار بالعزل السياسي لمن نقدر أنهم أعداء الشعب ؟ ومن ذا الذي يقدر أن كان هذا الرجل أو ذاك عدو الشعب أم صديق الشعب ؟ نحن أم الشعب نفسه ؟ وهل نحن متفقون على أن الشعب جاهل وعاجز ويحتاج إلى وصاية من يميزون أو يقررون مصالحه كالطبقة الحاكمة وكأجهزة الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي بل والمخابرات والمباحث ممن يستطلعون دخائل الناس ودخائل الأمور ولا يقفون عند ظاهر الحال . ثم من يكون الأوصياء على الشعب وأي مقاييس يستخدمون لتحديد مصالح الشعب .

على كل حال ، يجب أن نذكر منذ البداية أن ثورة ١٩٥٢ لم تكذب على أحد ولم تخدع أحداً منذ أن قامت لأنها

لم تعد أحداً بشيء ولم ترتبط بوعد محدد من بناء المجتمع ولم تقل للشعب سوف آتيك بالقمر فامهلني حتى آتيك به . وقد جرت العادة في كل ثورات العالم التي نعرفها أنها كانت تعد المواطنين ، بل وتعد الانسانية ، بعظيم الدعاوى ، إلا هذه الثورة ثورتنا التي لم تعد إلا بشيء واحد هو تحطيم الأغلال ، أما بعد تحطيم الأغلال فلم يكن لها علم بما ينبغي أن تكون عليه حال الانسان بعد أن تسقط عنه أغلاله .

وبالمثل فإن الثورة لم تعد المواطنين بنظام اجتماعي أو اقتصادي محدد في ميثاق ١٩٦٢ . وإنما وعدتهم بشيء غامض اسمه « الاشتراكية » . غامض لأنه بحسب تعريفه في « الميثاق » كان مطاطاً يتسع لكل شيء . ففيه مكان للقطاع العام وفيه مكان للقطاع الخاص ، وفيه وعد بتذويب الفوارق وكيف يكون : هل يكون بنسبة واحد للعامل إلى مائة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة أو واحد للعامل إلى مائة ألف بالنسبة لبعض المقاولين ، وفيه إهتمام بإبراز معنى خاص وهو أن إشتراكيتنا « منبثقة من واقعنا » دون تحديد لهذا الذي يسمى « واقعنا » ، وفيه إهتمام بتأكيد أن إشتراكيتنا ليست إشتراكية مستوردة أي أنها ليست كاشتراكية

الخواجات في الاتحاد السوفييتي (الشيوعية) أو في ألمانيا الهتلرية (النازية) أو كاشتراكية حزب العمال البريطاني (الفابية) . لهذا كثرت الاجتهادات في « الميثاق » بمجرد ظهوره وحار فيه المفسرون عقولاً . فمن قائل لأنه علماني فهو يرسي أسس الاشتراكية العلمية أوالماركسية، ومن قائل لأنه يحترم الرسالات السماوية فهو يرسي أسس الاشتراكية الدينية أياً كان معناها ومن قائل بل وهو يرسي أسس الاشتراكية العربية لأن واقعنا هو العروبة ، ولولا الحياء لقالوا « الاشتراكية الوطنية » أي « النازية » . وهكذا دخلنا في عالم الفوازير وأصبحت اشتراكيتنا كذلك الشيء الذي جاء في الأمثال أنه « يعدي البحر ما يتبلش » .

لهذا فمن الظلم لعبد الناصر ونظامه أن نقول أنه وعد الناس ببناء اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي ثم عجز عن تحقيقه ، لأنه باختصار لم يعد بشيء إلا في أعم عمومه وهو « مجتمع الكفاية والعدل » وهو شعار لم يكن يجد عليه غباراً أي حزب من أحزاب السراي . حتى الملك فاروق كان يؤنب النحاس باشا لأنه لم يوفر « الغذاء والكساء » للشعب المصري لكي يبرر طرده من الحكم .

ولا شك أن ميثاق ١٩٦٢ رغم غموضه وعموميته أشد

وضوحاً من مبادىء ١٩٥٦ الستة في تصوير العدالة الاجتماعية وفي تعريف معناها ، كما أنه أشد منها وضوحاً في الاقتراب من الاشتراكية بمعناها الغامض .

ومن هنا كان دفاع الشيوعيين المصريين والعرب عن عبد الناصر كرائد من رواد الاشتراكية ، لأنهم رأوا سواء بالخطأ أو بالصواب في نظام القطاع العام وفي بعض التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية وفي التعاون أو التقارب مع الاتحاد السوفييتي ملامح اشتراكية . وهو أمر جد خطير ولا بد من بحثه بحثاً علمياً واقتصادياً لمعرفة جوهر هذه الاشتراكية الناصرية ، وهل كانت اشتراكية حقيقية أم كانت « اشتراكية وطنية » (فاشية) ، ولا سيما لأن عبد الناصر في ظني سيدخل التاريخ باثنين من أهم منجزاته وهما تصفية الشيوعية بعد تصفية الديمقراطية في مصر وإلى حد ما في العالم العربي . وفي الوقت نفسه نجد هجوم أكثر الرأسماليين المصريين والرأسماليين العرب على عبد الناصر ونظامه مؤسس على أنه أول من أفسد البلاد بالاشتراكية وأول من فتح البلاد للنفوذ السوفييتي . وهكذا التقى اليمين واليسار في نسبة الاشتراكية لنظام عبد الناصر منذ تأميم بنك مصر في ١٩٦٠ على وجه التحديد وما تلاه من تأميمات

وجدت تبريرها النظري في دفاع ميثاق ١٩٦٢ - عن القطاع العام .

ومع ذلك ، فهل بدأ القطاع العام في ١٩٦٠ - ١٩٦١ ؟ كلا ، لم يبدأ القطاع العام في ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وإنما بدأ منذ بداية الثورة في ١٩٥٢ واستمر على قدم وساق حتى بلغ قمته في ١٩٥٦ وما بعدها ومع ذلك فلم يصفه أحد ، لا اليمين ولا اليسار ، بالاشتراكية . بدأ بتأميم المصالح الأجنبية ، أولاً بالتعويض ، كما حدث لشركة ايسترن (الشرقية) للدخان ، وأحياناً بغير التعويض ، وحين أممت الثورة البنوك والشركات الأجنبية (بنك باركليز وبنك الكريدي ليونيه والبنك العقاري ، وبنك سوارس وبنك قوضيري والبنك البلجيكي والكونتوار ناسيونال ديسكونت وشركات التأمين والعديد من الشركات الصناعية والتجارية والعقارية الأجنبية الخ) ، وقد كانت تمثل العمود الفقري للنظام الرأسمالي في مصر ، ثم توجت الثورة كل هذه التأميمات بتأميم قناة السويس ، لم نسمع أحداً يومئذٍ يمتدح الثورة أو يهجوها لاشتراكيتها ، ولم تدع الثورة لنفسها فخر إرساء الاشتراكية في مصر ، رغم أن تأميم المصالح الأجنبية التي كانت تقدر بالبلايين ، كان هو القاعدة الأساسية

العريضة التي بني عليها القطاع العام . بل أن أمريكا نفسها تعاونت مع الاتحاد السوفييتي في ١٩٥٦ في انقاذ مصر من بطش الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي نتيجة لتأميم القناة في ١٩٥٦ ، ولم تترك عبد الناصر لمصيره لأنه سار في طريق « التأميمات » أو « ملكية الدولة لوسائل الانتاج » ، أو « الملكية العامة لوسائل الانتاج » أو « القطاع العام » ، سمه ما تشاء من الأسماء .

طالما أن التأميم كان في « مال الخواجة » فاليمين الوطني كان سعيداً بأن تنهب الدولة مال الخواجة ، وهو بعض ما نهب الخواجة في الماضي من مال مصر ولم تطالب الرأسمالية الوطنية عبد الناصر ونظامه أن تطرح أسهم البنك العقاري وسنداته أو أسهم بنك باركليز (الاسكندرية) وسنداته أو أسهم قناة السويس وسنداتها الخ . . . على المستثمرين الأفراد من المصريين ، بل لم تجد أية غضاضة في أن تملك الدولة كل هذه المرافق الاستثمارية المؤممة من الأجانب وتديرها تحت جناح مجلس الانتاج ومجلس الخدمات والمؤسسة الاقتصادية التي أنشئت لتشرف على هذا القطاع العام المتولد من تأميم المصالح الأجنبية ، أما اليسار المصري فقد ظل أكثره يصف ثورة عبد الناصر بالدكتاتورية

العسكرية ، بل وبالفاشية حتى إعلان الميثاق في ١٩٦٢ .

لماذا ؟ لأن ثورة عبد الناصر ظلت ـ بوجه عام حتى تأميم بنك مصر في ١٩٦٠ ـ تطبق المبادىء الثلاثة الأولى من المبادىء الستة وتتحرك داخل إطار « القضاء على الاستعمار وأعوانه » و« القضاء على الاقطاع » و« القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » ، وكان المفهوم الى تلك اللحظة من « الاستعمار » الاستعمار الأوروبي وحده (البريطاني والفرنسي والبلجيكي ، الخ) . ولذا فقد حظي نظام عبد الناصر ذلك التاريخ بتأييد أمريكا بأمل أن يحل النفوذ الأمريكي محل النفوذ الأوروبي في العالم العربي وفي أفريقيا السوداء . فلما بدأ عبد الناصر يهدد المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين بتجميع الارادة العربية والأفريقية ضد الأمبريالية الأمريكية وبتأليب الشارع العربي والافريقي على أعوان الامبريالية الأمريكية بدأت متاعبه الحقيقية ، فتمت سلسلة من المواجهات بينه وبين من كان يسميهم « أعوان الاستعمار » : انفصال سوريا ، والحرب الأهلية اللبنانية ، وحرب اليمن ثم أخيراً حرب ١٩٦٧ ، وتساقط أصدقاؤه السياسيون في الدولتين العظميين : كنيدي وخروشوف ، وفي العالم الثالث الواحد بعد الآخر كما

تتساقط أوراق الخريف : أولاً لومومبا ثم بن بيللا وسوكارنو ونكروما وغيرهم ، وأوشك سيكوتوري أن يطير ومات نهرو وديجول وقبع تيتو وكاسترو (العرض يستمر) وآخر الطائرين مكاريوس ثم مجيب الرحمن وربما غداً أنديرا غاندي .

أين الاشتراكية من كل هذا ؟ اننا لا نزال حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ نتحرك في إطار القضاء على أكثر مما نتحرك في إطار « إقامة كذا » . حتى التعاون مع السوفييت كان عبد الناصر ونظامه يلجآن اليه ، لا لشتل التجربة الاشتراكية في أرض مصر ، ولكن لمناجزة الأمبريالية في كل مكان . نحن لا نزال في قمة المد الثوري في أواسط الستينات حيث كنا داخل الدوائر الثلاث الواردة في « فلسفة الثورة » حيث مصر تقع في تقاطع الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الاسلامية ، وقد أضيفت اليها دائرة رابعة هي دائرة رابعة من دول العالم الثالث هي دائرة الدول النامية غير المنحازة من هندوس وبوذيين ولاتين في أمريكا الجنوبية ، وكأنما مصر قد غدت قبلة المسحوقين المتمردين في الأرض ، مع اختلاف واحد وهو أن هذه الدوائر بعضها على بعضها الآخر ، ولم تعد فيها مراكز ولا مماسات ولا تقاطعات تجد فيها مصر مكاناً ، وخرجت مصر كمسيح هائج مجنون تحمل صليب

العالم الثالث كله .

لقد بدأ الأمر بإخراج الانجليز من مصر وانتهى باخراج الامريكان من كوبا والبرتغاليين من أنجولا والأمريكان من بلاد الزولو والبلجيكيين من الكونجو . . . الخ. مروراً بإخراج الفرنسيين من شمال أفريقيا وكل نفوذ أجنبي من المنطقة العربية . وأصبح العالم كله مسرحاً لاحلامنا . وترتيب الأولويات التي حددها الميثاق « حرية ، اشتراكية ، وحدة » ، جاءت الحرية مقدمة على الاشتراكية ، وجاءت الاشتراكية مقدمة على الوحدة ، ولكن معنى الحرية اتسع واتسع حتى خيل الينا أننا كنا أوصياء على الحرية في العالم ، وحاولنا تحرير كل شعوب الدنيا من الخوف والقيود ، فيما خلا الشعب المصري الذي ازداد خوفه وأحكمت قيوده . ولا شك أن من المصريين من كانوا يتهكمون من كل ذلك فيطلقوا الفكاهة حيث الغضب ممنوع : قالوا ان عبد الناصر عندما سمع بعرض فيلم « ثورة على السفينة باونتي » طلب من رجال مكتبه إرسال برقية تأييد باسمه للثوار .

هذا في رأيي هو جوهر ما يسمى بالناصرية : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الاقطاعيين والرأسماليين ، وهو برنامج لا جديد فيه مع الميثاق ، فهو قديم قدم ثورة ١٩٥٢

نفسها . وطالما كانت مدافع الناصرية مسددة الى الاستعمار الأوروبي المتآكل بعد الحرب العالمية الثانية لم نسمع للبورجوازية في مصر والعالم العربي اعتراضاً على عبد الناصر ومقامراته ومغامراته وسحله للأخوان والشيوعيين وإهداره لحقوق الانسان ، وكانت كل تأميماته تسمى أعمالاً وطنية . فلما أن دخل في مواجهاته المتتالية مع أمريكا وأعوانها في العالم العربي تغيرت الصورة وبدأ إحسانه ذنباً .

الهرم الأخير

رأينا كيف أن التأميمات الكثيرة التي تميز بها نظام عبد الناصر ، وكان أكثرها للمصالح الأجنبية في مصر ، كانت العمود الفقري للقطاع العام الذي وصف خطأ بالنظام الاشتراكي ، وما هو في حقيقته إلا رأسمالية الدولة . وباستثناءات قليلة لبعض الصناعات الصغيرة المؤممة أو المصادرة بعد ١٩٦٠ نستطيع أن نقول أن أهم ما تصدت الدولة لإنشائه من المشروعات أو لامتلاكه با بالمصادرة ، حتى في تاريخ باكر من عمر ثورة ١٩٥٢ ، كان من ذلك الطراز الذي يسمى تقليدياً بالمرافق العامة كالسد العالي والصناعات الحربية ، أو من ذلك الطراز الذي يصعب تصور إنشائه برأس المال الخاص منفرداً نظراً لضآلة المدخرات الفردية في بلد متخلف كصناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة الكيماوية .

والغريب أن اندفاع مصر نحو الصناعة أو تحويل مصر من بلد زراعي الى بلد صناعي ، رغم أنه كان « مناخاً

عاماً » في مصر منذ ١٩٥٢ ، لم يكن أحد الغايات الرسمية المعلنة في المبادىء الستة في دستور ١٩٥٦ ، وإنما كنت تقرأ عنه في الصحف وتسمع عنه في خطب الخطباء ، ولكن « التنمية الصناعية » لم تصبح غاية رسمية معلنة من غايات الدولة إلا في ميثاق ١٩٦٢ . والأغرب أن ثورة ١٩٥٢ كانت في مراحلها الأولى تحلم بتصنيع مصر بالاستثمارات الأجنبية ، ولا سيما الأميركية منها ، بل وتعدل قوانين البلاد في ١٩٥٤ لكي تشجع هجرة رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر في وقت كان جو مصر فيه مشحوناً بكراهية الأجانب وفي وقت كان فيه الأجانب يصفّون أعمالهم ويرحلون عن مصر بالآلاف المؤلفة اطمئناناً على أنفسهم وعلى مستقبل عيالهم ، وهي هجرة الى الخارج بدأت منذ ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية ، ونشطت بعد حرب فلسطين في ١٩٤٨ وظلت تتصاعد عاماً بعد عام حتى لم يبق في مصر من ثلاثة أرباع المليون أجنبي إلا آلاف معدودة بعد تأميم قناة السويس في ١٩٥٦ .

لقد كانت الثورة في مراحلها الأولى تحلم بنقيضين : تحلم باجلاء جيش الاحتلال البريطاني عن مصر ، وتحلم بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ، دون أن تفطن إلى أن

الأجانب بأشخاصهم ورؤوس أموالهم لا يمكن أن يفدوا إلى بلد يسعى إلى الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي والاستقلال الثقافي ، أي باختصار بلد معاد ، إلا في حراسة جيش من جيوش الدول العظمى . وإلا فماذا يكون ضمانهم ضد النهب الفردي والنهب الرسمي ؟ كلمة شرف من الحاكم ؟ لا تكفي ، فالحاكم مهما حسنت نواياه قد يتغير أو يغير رأيه تحت ضغط الظروف . سيادة القانون ؟ لا يكفي ، فالقانون يمكن أن ينسخه قانون آخر .

لقد قالتها أمريكا لعبد الناصر بصراحة في ١٩٥٤ و١٩٥٥ لتفسير احجام الاستثمارات الأميركية عن قبول دعوته . قالت : « إن رأس المال جبان ، وهو بحاجة إلى ضمانات » . وبعد طرد عبد الناصر للسفير الأميركي بايرود أي حصانة كان يمكن أن تكون في مصر لمدير بنك التشيزمانهاتان ولمصرفه أو لهنري فورد ومصنعه ؟ وهل كان غريباً أن يسحب دالاس عرض أمريكا بتمويل السد العالي ؟ من أجل هذا لم يفد الى مصر من رؤوس الأموال الأميركية في تلك الفترة إلا رؤوس الأموال الطفيلية « الخطافة » السريعة العائد التي لا تقع اليد على شيء منها كاستثمارات الكوكاكولا والاستثمارات التجارية . ولا

أحسب الموقف قد تغير بعد عشرين عاماً . لن ينتقل رأس مال أجنبي صناعي إلى مصر من أمريكا أو غير أمريكا إلا بضمانات مادية تتجاوز حسن النوايا والوعود والقوانين .

هذا ما أدركه عبد الناصر بعد أن تمرّس في الحكم بضع سنين . ولو أنه قبل إقامة قواعد أمريكية على أرض مصر لتحل محل القاعدة البريطانية المصفاة في ١٩٥٦ لتدفقت عليه رؤوس الأموال الأجنبية من أمريكا ومن حلفائها ومن توابعها . والدرس الذي استخلصه عبد الناصر من هذه التجربة هو اكتشاف التناقض بين مبدأ « القضاء على الاستعمار وأعوانه » وبين انتظار الدعم الاقتصادي من أمريكا أو غير أمريكا . ومع ذلك فهذا درس لا صلة له بموضوع الاستعمار ، لأنه قانون طبيعي يتساوى فيه كل البشر وكل الدول : ما من أحد يودع أو يوظف عند أحد ما لم يكن لديه ضمان كاف بعدم ضياعه ، وما من خدمة إلا لقاء خدمة مقابلة . وعبد الناصر لم يكن لديه الضمان الكافي ، كما أنه كان يأبى تبادل الخدمات . كان عبد الناصر يعتقد أن تصفية الشيوعية في مصر خدمة كافية لأمريكا تحفزها على معاونة نظامه ، ولكن أمريكا التي كانت تعرف حجم الشيوعية الحقيقي في مصر ، رغم ابتهاجها بذلك ،

كانت أحوج لحماية أموالها من البورجوازية الوطنية منها إلى حمايتها من الشيوعيين .

وهكذا وجد عبد الناصر نفسه في نفس موقف محمد علي نحو ١٨١٠ : حاكماً يريد زيادة الدخل القومي للانفاق منه على بناء جيش وطني قوي يمكن مصر من أن تلعب دورها الذي رسمته لها يد القدر ، أياً كان معنى هذا الكلام ، فتفجر الطاقات الهائلة في المنطقة المحيطة بها ، أياً كان معنى هذا الكلام ، ثم ينفق منه على تخفيف الفقر العام (إقامة عدالة اجتماعية) . ولكي يزيد الدخل القومي في بلد لا مدخرات فيه يعول عليها عند المواطنين ، بالتالي لا رأس مال سائل فيه ، لم يكن لديه اختيار إلا أن تتقدم الدولة وتقوم بدور الرأسمالي المستثمر ليئول اليها فائض قيمة عمل الفلاحين والعمال والوسطاء (التجار) . . . وهذا يعني رأسمالية الدولة ، فمنع تصدير العملة المصرية ومنع التصدير والاستيراد الا تحت إشراف الدولة أو عن طريق الدولة ، وأمم تجارة أهم المحاصيل الزراعية (القطن) كما فعل محمد علي بإقامة نظام المونوبسونية (احتكار الاستهلاك) وبذلك أصبح محمد علي المشتري الوحيد والبائع الوحيد والمستورد الوحيد والمصدّر الوحيد لأكثر

الانتاج الزراعي والصناعي . ولا فرق هنالك بين رأسمالية الدولة والاشتراكية ، من ناحية ملكية الدولة أو الملكية العامة لوسائل الانتاج والخدمات وأدواتهما ، سوى في موضوع واحد ، وهو أيلولة فائض القيمة من هذا الاستثمار العام .

ففي الاشتراكية ـ حيث الشعب مؤلّه ـ يتحتم أن يئول فائض القيمة ، أي ربح رأس المال العام وثمرته ، إلى الشعب في صورة خدمات عامة كالتعليم العام والصحة العامة والثقافة العامة والمواصلات العامة والترفيه العام ، وفي صورة سلع استهلاكية سريعة ومعمّرة من الغذاء والكساء إلى السكن والأثاث ومن الضروريات إلى الكماليات مع زيادة هذه الخدمات والسلع كما وترقيتها كيفاً . باختصار : الاشتراكية تحتم أن تئول ثمار عمل الشعب وموارده الطبيعية إلى كل بحسب عمله أولاً ، وإلى كل بحسب حاجته ثانياً .

أما في رأسمالية الدولة ـ حيث الدولة مؤلّهة من دون الشعب ـ فثمار عمل الشعب وموارده الطبيعية تصب في خزائن الدولة لتنفقها الدولة بحسب تقدير ولاة الأمور القائمين بحكم الدولة ولما فيه خير الدولة . إن رأوا إنفاقها

على مجد الدولة أنفقوها على مجد الدولة ولو ضاعت في حروب وفتوحات ، وإن رأوا إنفاقها على بناء صفوة المجتمع ومجتمع الصفوة أنفقوها على ذلك ولو ضاعت على الطبقات الحاكمة ولم يصل منها للشعب إلا الفتات .

شيء آخر يميز الاشتراكية عن رأسمالية الدولة ، وهو أن الاشتراكية لا تكون اشتراكية إلا إذا اقترنت برقابة الشعب على غلة عمله وموارده بما يضمن عودتها إليه في صورة سلع وخدمات ، وهذه الرقابة الشعبية لا وجود لها إلا بمسئولية الحاكم وطبقته الحاكمة أمام الشعب وباستقرار معايير موضوعية واضحة لغايات الانتاج والتوزيع والانفاق العام على السلع والخدمات . أما في رأسمالية الدولة فالحاكم غير مسئول أمام الشعب وهو الذي يسائل كل من دونه ولا يساءل ، فإن كان هناك عقد اجتماعي بينه وبين الناس أو بين الناس بعضهم وبعضهم الآخر ، فهو عقد إذعان وعقد غامض غير محدد البنود .

والآن فلنترك كل هذا الكلام النظري لنرى من سمات نظام عبد الناصر إن كان اقتصاد هذا النظام مؤسساً على الاشتراكية أم على رأسمالية الدولة ، لأن مجرد التأميم أو الملكية العامة لوسائل الانتاج والخدمات في حد ذاته لا يعني

شيئاً معيناً وقد يؤدي الى غايات متعددة .

وفي تشخيصنا لما جرى ينبغي أن نقيس الأمور بمقياسين :

الأول ـ سلامة مبدأ القطاع العام .
الثاني ـ نجاح نظام عبد الناصر أو فشله في تطبيق هذا المبدأ عملياً .

أما من حيث مبدأ القطاع العام في التجربة المصرية فمن إضاعة الوقت أن نخوض في سلامته أو عدم سلامته لسبب بسيط وهو أنه كان في جوهره أمراً محتوماً علينا لا اختيار لنا فيه سواء رغبنا أم لم نرغب . أقول في جوهره لأنه في بعض وجوهه الفرعية نما نمواً سرطانياً أو انحرف عن غايته بسبب اضطراب توجيهنا الاقتصادي أو فساد ضمائر الموجِّهين . كان القطاع العام محتوماً في ظل تأميمات الثورة لأن عموده الفقري كان أولاً مصادرة المصالح الأجنبية وثانياً المشروعات الضخمة .

خذ مثلاً تأميم قناة السويس ، هل كان يمكن بعد تأميم « الشركة العالمية للملاحة البحرية » تمليكها للأفراد من المصريين بطرح أسهمها وسنداتها على المستثمرين من أبناء

البلاد ؟ طبعاً لا ، حتى لو توفرت النية لـذلك . لماذا ؟ لأن الشركة كانت تغل سنوياً خلال عشر سنوات منذ تـأميمها في ١٩٥٦ حتى إغلاقها بحـرب يونيـو ١٩٦٧ ما متـوسطه مـائة مليون جنيه مصري بالعملة الأجنبية ، ولو افترضنا أن صافي أربـاح المنشـآت البـطيئـة الاستهـلاك هـو ٥٪ من قيمـة رأسمالها ، كـان رأسمالهـا يقوم بـألفي مليون جنيـه مصري (٢ بليون) ، فهل كان لدى المستثمرين المصريين الأفراد في ١٩٥٦ مـدخرات فـائضة قـدرها ٢ بليـون لشـراء أسهمهـا وسنداتها لـو طرحت عليهم عنـد تأميمهـا ؟ طبعاً لا . نفس الأمر بالنسبة للبنوك وشركات التأمين والبتـرول الأجنبية التي أممتها الثورة ، لو قدرنا رؤ وس أموالها على أساس ما كـانت تغله عملياتها ، وهي الطريقة السليمـة في الحساب ، لبلغت رؤ وس عملياتها البلايين من الجنيهـات المصريـة . فمن أين للمصريين كـل هذه البـلايين من المـدخرات لتملك البنـوك وشركات التـأمين والبتـرول الأجنبية بـين ١٩٥٢ و١٩٦٢ ، تاريخ إعلان الميثاق ؟ وكيـف يعقل أن تكون كل بنوك مصـر مملوكة للدولة بعد تمصيرها ويبقى بنك واحـد هو بنـك مصر في يد الأفراد ، كل البنوك تـدار تحت قيود القـطاع العام إلا هـو فيدار عـلى أسس الاستثمار الـرأسمالي البحت ؟ وكيـف

يمكن التشريع للنظام المصرفي في مصر مع وجود هذا النتوء الشاذ بين البنوك ؟

وحتى لو قلنا أن تأميم شيكوريل وشملا وصيدناوي وعمر أفندي والصالون الأخضر الخ . . . كان متاحاً طرح ملكية بعضه على المساهمين المصريين الأفراد ، وبالمثل تأميم اسمنت بورتلاند ونبيذ جاناكليس وخزف سورناجا وصباغة البيضا وفنادق شبرد وسميراميس ومينا هاوس وكاتاراكت وأوتوبيس أبو رجيلة ومقار الخ . . . الخ . . . فهل كانت في أيدي المصريين البلايين الكافية من المدخرات لشراء كل هذا ثم الاستثمار في الحديد والصلب وفي كيما وفي التعدين . لا أظن ذلك . فمعلوماتي عن حجم الادخار الأهلي الاختياري في مصر في السنوات العشر الأولى من الثورة أنه كان لا يسمح بشيء كثير من هذا .

ثم ماذا عن السد العالي وعن كهربة السد العالي ؟ هل كان يمكن بناء السد العالي وكهربته برأس المال الخاص ؟

أنا أفترض طبعاً أن مشروع السد العالي مشروع سليم هندسياً واقتصادياً رغم كثرة نقاده اليوم بعد أن مات صاحبه . وقد كنت شخصياً من رافضيه لأسباب رومانتيكية

غير علمية هي تقديس طمي النيل ولتصوري أنه قد ينقل مركز الثقل في مصر من منفيس إلى طيبة ، وهو أمر بلا معنى بعد انفصال السودان . وكنا نسمع طبعاً منذ البداية بموضوع الطمي الضائع ولكن يؤكدون لنا أن الكيماويات يمكن أن تعوض الطبيعة . كذلك كنا نسمع عن تآكل الشطئان والتغيرات الهيدروليكية وجواز تغيير مجرى النيل ، ولكن لم يخطر لأحد منا بتاتاً أن بناء السد العالي هو بداية خراب مصر المحقق كما يروج الآن أعداء عبد الناصر بضراوة ضارية ومنهم من يطالب منذ الآن بهدم السد العالي . كنا نتصور يومئذٍ أن مشروع السد العالي مشروع ضخم له مزايا أهمها إمكان زيادة الرقعة الزراعية والمحصولية بأكثر من مليون فدان وكهربة مصر اللازمة لتصنيعها ، وله أضرار أهمها حجب نسبة من الطمي وتآكل الشطئان،وكان يقال لنا أن مزاياه أعظم من مضاره . وكنت شخصياً لا أرتاح للسرعة التي اتخذت بها الثورة قرار بناء السد العالي قبل إتاحة الفرصة لمناقشة المشروع علناً وفي جو من الحرية والهدوء . ومع ذلك فلم أجد هناك مدعاة للانزعاج الشديد لأنه كان معروفاً أن أمريكا وبريطانيا ، الأولى بنسبة ٧٠٪ والثانية بنسبة ٣٠٪ ، كانتا في مرحلة ما

قبل ١٩٥٦ قد قبلتا تمويل هذا المشروع الضخم وقد كانت الصحافة الأمريكية تسمي هذا المشروع « هرم ناصر » (ولم تكن تقصد أنه قبر ناصر وإنما كانت تقصد آية خلوده ، وإلا لكان قبر مصر وليس قبر ناصر) . والمنطق في هذا الاطمئنان النسبي كان أنه من غير المعقول أن توافق أمريكا أو أي بلد حريص على سمعته على تمويل مشروع السد العالي لو كان واضح الخطأ الهندسي واضح التدمير لمستقبل مصر ، ولا سيما أن أميركا كانت في تلك المرحلة من تاريخ الثورة تؤازر عبد الناصر بلا تحفظ . كذلك عندما سحب دالاس عرض أمريكا تمويل السد العالي عام ١٩٥٦ ، لم يؤسس دالاس سحبه للعرض على فساد المشروع فنياً أو اقتصادياً وإنما أسَّسه على عدم اطمئنان أمريكا إلى قدرة مصر المالية على سداد قرض السد العالي . وقد قرأت في الصحف الأمريكية تقريراً عن السد العالي يقول أن الروس أنفسهم نصحوا عبد الناصر في أول الأمر عندما التمس معاونتهم بالعدول عن مشروع السد العالي والاستعاضة عنه بشبكة من القناطر معها شبكة من الصناعات الخفيفة مبثوثة في مختلف أرجاء مصر لأن ذلك أنفع لمصر اقتصادياً أو عمرانياً لا أذكر ، ولكن الروس أيضاً أبلغوا عبد الناصر أنهم رغم

ذلك جاهزون لتمويل السد العالي لو ظل مصراً عليه .
فنحن إذن لم نسمع أن حكومات الغرب والشرق أو مهندسيها كانت لهم اعتراضات أساسية فنية أو إقتصادية على مشروع السد العالي قبل البدء في تنفيذه .

وقد فوجئت أثناء إقامتي في أمريكا خلال العام الجامعي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بالحملات القاسية تجرد في الصحافة الأمريكية على السد العالي بانتظام إلى حد أثّر في الرأي العام الأمريكي ، وكانت مفاجأتي أكبر عندما كنت بمناسبة وبغير مناسبة أواجه في أمريكا بهذا السؤال : هل أنت مع السد العالي أو ضد السد العالي ؟ ولكثرة ما ألقي علي هذا السؤال بدأت أحس وكأنه يعني : هل أنت مع عبد الناصر أو ضد عبد الناصر ؟ وبدأت أحس وكأن إزالة السد العالي قد غدت جزءاً من برنامج مدروس لإزالة آثار عبد الناصر وإزالة أي إنجاز يكون ثمرة التعاون المصري الروسي وإزالة أية قاعدة للصناعة الثقيلة في مصر . وتذكرت موقف انجلترا العدائي من مشروع قناة السويس في القرن التاسع عشر وعملها الدائب على إحباطه لأنه كان ثمرة التعاون المصري الفرنسي أيام سعيد واسماعيل ، وكيف أن إنجلترا لم تهدأ حتى اشترى دزرائيلي حصة مصر في شركة القناة في

١٨٧٦ وهي نحو نصف رأسمالها ، ثم احتلت انجلترا مصر في عهد مستر جلادستون في ١٨٨٢ لحراسة « المواصلات الامبراطورية » . ومنذ عدت إلى مصر في يوليو ١٩٧٥ حدثني الأسطى حلاقي باستفاضة وهو يقص شعري في الكوارث التي يجلبها وسيجلبها السد العالي على مصر (وكانت هذه أيضاً موضوع مداولات أكاديمية البحث العلمي) ، فعرفت أن الأمر قد تجاوز علم العلماء وخبرة الخبراء ودخل في قاذورات السياسة غير الوطنية . وأنا شخصياً لست خبيراً في السدود والخزانات ولا رأي لي في هذا الاتجاه أو ذاك ، فإذا كان السد العالي هو كل هذا الشر مجسداً فلا ترددوا في إزالته ولكني أقول : الحذار ، الحذار . فأجدادكم لم يردموا قناة السويس إرضاء للترك أو للانجليز .

أياً كان الرأي في السد العالي وكهربته فحجم الادخار القومي لم يكن كافياً لتغطية تكاليفهما في صورة قرض وطني من أي نوع كان أو في صورة ضرائب جديدة ، فأمثال هذه المشروعات القومية التي لا تدر عائداً مباشراً تملكها الدولة عادة في كل بلاد العالم . أما مشروعات الصناعة والتصنيع التي اضطلع بها القطاع العام سواء منها ما ورثه بتأميم

المصالح الأجنبية والمصادرات أو ما استحدثه داخل إطار خطط التنمية ، فبعضه كان بطبيعته أو حجمه جائز التمليك للقطاع الخاص المصري من الناحية النظرية ، أما من الناحية العلمية فقد حال دون ذلك ضآلة حجم الادخار القومي من جهة ، واكتناز المال السائل بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثرة الخلخلات الاقتصادية الملازمة للتغيير الثوري من جهة أخرى . ومعروف أن الثورة حين قامت ظلت في سنواتها الأولى تحاول حفز المواطنين بمختلف وسائل التشجيع والتشريع والدعوة والمناشدة للمشاركة في المشروعات الاستثمارية ولكنها لم تجد الاستجابة الكافية فلم يكن أمامها سبيل إلى التنمية الاقتصادية ومحاولة زيادة الدخل القومي إلا اضطلاع الدولة بمسئولية التنمية في الانتاج والخدمات .

والسؤال الآن هو : هل نحن متفقون على سلامة هذه الغاية ، غاية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي ؟

بغير شك نحن متفقون . ولكن التنمية الاقتصادية لها أسس ومناهج ومسارات قد لا نتفق عليها جميعاً . والأساس الذي بنيت عليه التنمية في عهد عبد الناصر ونظامه ساوته نظرية الاكتفاء الذاتي ، وهي أن تنتج الصناعة المصرية كل

شيء « من الابـرة الى الصاروخ » ، سـواء كـانت خـامـاتـه وخبراته مـوجودة في مصـر أو غير مـوجودة ، وهي نـظرية لا يمكن تطبيقها إلا في ظل الحمايـة الجمركيـة العنيفة الشـاملة وخفض استيـراد السلع المصنـوعـة أو منعــه ، وفي ظـل التحالف الطبقي ولو بالاكراه (تجميد الصراع الطبقي أو مـا يسمى تحـالف قوى الشعب العـاملة) ، وفي ظل الاقتصـاد المـوجه أو المخـطط حيث للتصنيع والاستهـلاك أولـويـات صـارمة تحـددها « احتيـاجات » الـدولة والمجتمـع كما تـراها الرؤوس المدبرة وليس كما يمليها حافز الربح كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية . هذه النـظرية ، نـظرية « الاكتفـاء الذاتي » ، كانت قاعدة الاقتصاد الفاشي والنازي والشيوعي وكـل نظام شمـولي في كل فتـرة من فترات التـاريـخ . ربمـا اتفقنـا مؤقتاً عـلى أن هذا ، رغم عيـوبه الكثيـرة هـو أحـد السبل الممكنة لتنميـة الصناعـة الوطنيـة بحمايتهـا في الدول النامية من المنافسة الخارجية ومن عدم الاستقرار الـداخلي ، بمثل ما هو أحد السبل الممكنة للسيـطرة الصناعيـة في الدول الاستعمارية الطامحة كألمانيا النازيـة واليابـان . ولكنه طـريق يجب أن يكـون موقـوتاً بـأجل ، أي إلى أن تقف الصنـاعـة الوطنية على قدميها ، لأن كل حماية مصطنعة وكـل حمايـة لا

تقوم على بلوغ الانتاج نفسه حد الكفاءة إنما تكون دائماً على حساب المواطن المستهلك والعامل المنتج وهما جسم المجتمع الأكبر الذي ما أنشئت الحماية إلا لتخدمه .

فهل نجح اقتصاد الثورة في تحقيق الغايات المرجوة منه بعد عشرين سنة من إحاطته بكل هذه القماطات الواقعية ؟ .

ليست عندي إجابة جاهزة على هذا السؤال ، لأن الاجابة على هذا السؤال هي من صميم عمل رجال الاقتصاد وكبار التكنوقراطيين ، وهم للأسف الشديد إما لائذون بالصمت وإما متحيزون في أحكامهم وفقاً لولاءات أو معتقدات سياسية سابقة أو لمصالح خاصة تجعلهم إما يتجمهرون للدفاع بالحق أو بالباطل عن تجربة القطاع العام ، وإما يتجمهرون للتشهير بالحق أو بالباطل بتجربة القطاع العام . وأبسط عقبة في طريق الوصول إلى حكم في الموضوع هي عدم توفر « البيانات » الصحيحة في أكثر الأحوال .

ومع ذلك فهناك مؤشرات واضحة وبعض البيانات المتيسرة يمكن أن تساعد المواطن العادي على تشخيص حالة

اقتصادنا القومي بعد عشرين سنة من التجربة . ومن هذه المؤشرات والبيانات حجم الدخل القومي في مجموعه هل إزداد في مجموعه العام بنسبة الاستثمار العام ، وحجم الدخل القومي بحساب الفرد الواحد هل ازداد خلال عشرين عاماً من تجربة القطاع العام ، وحجم قروضنا الخارجية والداخلية لعمليات الاستثمار العام هل هو متناسب مع الزيادة في طاقتنا الانتاجية وهل هناك تناسب بين الأصول والخصوم ، وحالة ميزان المدفوعات ، الخ . . . كل هذه الوجوه وغيرها لا مناص من دراستها قبل أن نصل إلى حكم بإدانة القطاع العام أو تبرئة ساحته .

المحاسن والأضداد ـ ١

وسأبدأ بالأضداد لأني سأختم بالمحاسن ، ليعرف مـداحو النـاصريـة وهجاؤ وهـا على السـواء أننـا لا نـزال في مـرحلة التشخيص ، وإننا لن نتمكن من إصدار أحكـام نهائية حتى نكتشف بـأشعـة العقــل والعلم صـورة المجتمــع المصـري البـاطنية في عهـد الثورة . أمـا قبل ذلـك فكل حكـم مؤقت وقابل للتعديل .

خذ مثلاً موضوع السد العالي ومعه مشروعـاتنا الصنـاعية الممولة بقروض الكتلة الشرقية . واضح من كتـاب الدكتـور علي الجريتلي « التاريـخ الاقتصـادي للثـورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦ » (دار المعــارف ١٩٧٤) ، وهـو الكتــاب الــذي صادره عبد الناصر ، أو رجـاله ، في ١٩٦٦ ولم يـر النور إلا بعد أن سقطت مراكز القـوى ، إن حجم قروض مصـر من الكتلة الشرقية بين ١٩٥٨ و١٩٦٦ للإنفاق على السد العالي وعلى خطة التصنيع ، ولا تدخل فيها قروض السلاح ، كان ١٣٣٤ مليـون دولار منهـا ٨٢٤ مليـون دولار من الاتحاد

السوفييتي و٥١٠ مليون دولار من الدول الاشتراكية الأخرى . وقد خصص من القرض السوفييتي ١٠٠ مليون دولار للمرحلة الأولى من السد العالي ، مرحلة بنائه ، و٣٢٥ مليون دولار للمرحلة الثانية ، مرحلة الكهربة ، و١٧٥ مليون دولار لبرنامج التصنيع الأول و٢٢٤ مليون دولار لبرنامج التصنيع الثاني ، على أن يبدأ السداد على اثنتي عشرة سنة بعد إنجاز كل مشروع بفائدة ٢,٥٪ . أما قروض الدول الاشتراكية الأخرى فكانت ٥٠ مليون دولار من يوغوسلافيا و١٦٠ مليون دولار من تشيكوسلوفاكيا و٩٠ مليون دولار من كل من بولندا وألمانيا الشرقية والصين الشعبية و٣٠ مليون دولار من المجر . ويضاف إلى هذه القروض الاشتراكية قروض في نفس الفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٦) قيمتها نحو ٢٥٠ مليون جنيهاً من الكتلة الغربية (نحو ٤٠٠ مليون دولار) . ويقدر الدكتور علي الجريتلي مجموع قروض مصر المدنية (لا العسكرية) في الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٦ بنحو ٨٧٠ مليون جنيه ، منها ٥٧٠ مليون جنيه من الكتلتين الشرقية والغربية ومن الهيئات الدولية ، و٣٠٠ مليون جنيه من أمريكا مقابل القمح المؤجل الدفع بالجنيه المصري . فالمجموع يعادل ١١٧٠

مليون جنيه مصري يضاف إليها ما يعادل نحو بليون جنيه مصري حصَّلتها مصر بالعملة الأجنبية من رسوم المرور في قناة السويس خلال عشر سنوات بين ١٩٥٦ ، تاريخ تأميمها ، و١٩٦٦ ، يضاف إليها نحو ٢٠٠ مليون استرليني المتبقية لصالح مصر في ١٩٥٢ من أرصدتها الاسترلينية المتجمعة خلال الحرب العالمية الثانية (وأصلها نحو ٤٢٥ جنيهاً استرلينياً) ، وقد استخدمت في الفترة بين ١٩٥٢ و١٩٦٢ ، يضاف إليها جزء غير معروف من نحو ٨٠٠ مليون جنيه مصري قيمة العجز في ميزان المدفوعات (الفرق بين الواردات والصادرات) في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦ أنفق على استيراد وسائل الانتاج من دون سلع الاستهلاك دون قدرة على السداد . وبذلك يكون مجموع ما دخل جيب مصر في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٦ من عملات أجنبية عن طريق الأرصدة الموروثة والقروض الأجنبية ورسوم القناة والدفع المؤجل ما يوازي نحو ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري (أي ثلاثة بلايين) ، وربما كان بيع رصيد مصر من الذهب لتغطية بعض هذه الديون الغربية ولذا يصعب حساب حصيلته مرتين . فإذا لم يكن وجبت إضافة حصيلته الى البلايين الثلاثة .

فإذا حسبنا أن تمويل السد العالي بمرحلتيه وتمويل برامج التنمية الصناعية والزراعية يقتضي إنفاق كل جنيه مصري بالعملة المحلية على الإنشاءات والأجور والادارة . . . الخ مقابل انفاق كل جنيه أجنبي على ما يستورد من المعدات والآلات والخامات وربما الخبرات ، خرجنا بأن مجموع ما أُنفق على مشروعات التنمية في مصر ، وأكثرها تابع للقطاع العام ، بين ١٩٥٢ و١٩٦٦ ، أي بين قيام الثورة والعام السابق على حرب يونيو ١٩٦٧ ، يبلغ نحو ٦ بلايين من الجنيهات نصفها بالعملة الأجنبية .

والسؤال الآن هو : هل إذا أجرى ديوان المحاسبة عملية جرد لكافة منشئات التنمية في مصر منذ ١٩٥٢ حتى انهيار ١٩٦٧ وقوَّم أصولها وجدها تساوي فعلاً ٦ بلايين من الجنيهات ؟ بل هل يجدها أكثر من عشرة بلايين من الجنيهات إذا أضفنا إليها المصالح الأجنبية المؤممة والمصادرة بتعويض وبغير تعويض ومنها قناة السويس مُقدَّرة على أساس قيمتها الفعلية(*) وإذا لم تكن أصول الصناعة

(*) أنا أحسب القيمة الفعلية وقت التمصير على أساس أن رأس مال المنشأة يجب تقويمه علي افتراض أنها كانت تدر ربحاً صافياً يتراوح بين ٥٪ و١٠٪ بحسب طبيعتها . ويضاف إلى ذلك مجموع المرتبات والأجور التي دخلت سنوياً جيوب

والزراعة والنقل والملاحة التي استخدمتها الثورة أو أممتها تساوي فعلاً رأس المال المستثمر فيها ، فكيف كان ذلك ؟ أهو من عمل الاهمال أو التبديد أو التخريب أو لصوصية المال العام ؟ ومن المسئول عن ذلك ؟

هل تدر منشئات القطاع العام المستحدثة حقاً ربحاً للدولة على مستوى الاستثمار الرأسمالي بما يبرر إنشاؤها ، أم أن منها الكاسب ومنها الخاسر ومنها ما يغطي نفقاته ؟ فإن كانت تخسر فما علة ذلك ومن المسئول عن ذلك ؟ وإن كانت تربح فكيف ينفق ربحها ، على القيادة أم على القاعدة ؟ ومنشئات القطاع العام المؤممة من المصالح الأجنبية السابقة . لقد كانت في الماضي قبل الثورة قطعاً استثمارات رابحة وإلا لأفلس أصحابها من الخواجات . فهل هي لا تزال تربح بعد التأميم بنفس النسبة أم بنسبة أقل أم ترى بعضها ينتج بالخسارة ؟ لقد كان تلفيق البيانات الخاصة بالانتاج والخدمات والأرباح سمة من سمات إدارة القطاع العام طوال عهد الثورة . كذلك كان إخفاء الحقائق

= الموظفين المصريين الذين حلوا محل الموظفين الأجانب بعد التمصير ، فهذا عنصر في الدخل القومي .

والتستر على الأخطاء والخسائر بل والكوارث ، وكان المنطق السائد هو رسم صورة وردية لحالة الانتاج والتوزيع في كل فرع من فروع القطاع العام ، لاثبات نجاح البيروقراطية المصرية والتكنوقراطية المصرية ولو بإشاعة الأكاذيب . وكانت الدولة من جهة والاتحاد الاشتراكي من جهة أخرى يشجعان هذا المنطق لبث روح التفاؤل بين المواطنين من جهة ولقمع التشكيك في القطاع العام أو في رأسمالية الدولة أو في الاشتراكية سمها ما تشاء من الأسماء .

نحن نعرف مثلاً أن السكك الحديدية ، وقد كانت دائماً قطاعاً عاماً منذ أن أنشأها إسماعيل بصورة جدية ، كانت مصدراً هاماً من مصادر إيرادات الحكومة المصرية ، وقد كانت تأتي بعائد سنوي للخزانة العامة في عهد الملكية يتراوح بين ٤ ملايين و١٢ مليون جنيه (في المتوسط نحو عشر ميزانية الحكومة) . ومع ذلك فنحن نعرف أن السكك الحديدية أصبحت الآن معانة من الدولة يجري تشغيلها بالخسارة ، رغم أن الراكبين تضاعف عددهم بتضاعف سكان مصر . فماذا جرى ؟ هل هي العمالة الزائدة وإطعام الناس لوجه الله ؟ أم هي السرقات العامة بطول السلم من ثمن القطارات إلى ورش الصيانة ومن شباك التذاكر إلى

عامل الدريسة ؟ أم ترى أن الركاب غدوا يركبون ولا يدفعون كما يفعلون أحياناً في الأوتوبيسات من كثرة الاشتراكية ؟

كذلك نحن نعرف أن أبو رجيلة ، ومن قبله تورنيكروفت ، ومعهما شركتا ترام مصر ومترو مصر الجديدة كانوا يجنون الملايين من وراء النقل المشترك أو النقل العام في شوارع القاهرة وكانت مواصلاتهم منتظمة مريحة لم ترتبك إلا أثناء الحرب العالمية الثانية . ومنذ آل النقل إلى الدولة فوجئنا بأن النقل العام لم يصبح استثماراً بل شيئاً معاناً كالتعليم والصحة العامة ، بل أصبح مؤسسة خيرية تهذيبية تنفق منها الدولة على نقل المواطنين كل ذلك رغم تضاعف عدد المنتقلين وازدياد إمكانيات الربح . وقد أصبحت المواصلات المصرية قطعة من الجحيم ، فماذا جرى ؟

طبعاً سيقولون أن السكك الحديدية في إنجلترا معانة ولكنهم لن يقولوا أنها معانة لارتفاع أجور العمال من جهة ولتحول الناس إلى وسائل النقل والانتقال الأخرى . وفي أمريكا اختفت السكك الحديدية تماماً من كثير من المناطق لأن الناس تحولت إلى الطائرات والأوتوبيسات للسفر البعيد فهل هذا ينطبق على مصر ؟ لا أعتقد أن عمال النقل العام

والخاص مرتفعو الأجور ، فهم رغم سوء خلق الكثيرين منهم يدخلون في طائفة المعذبين في الأرض . وهم على خلاف عمال أوروبا وأمريكا مجردون من حق الاضراب العام بحكم القانون ولذا فهم يمارسون إضراباتهم الجزئية مع المستهلك لا مع رب العمل . كذلك واضح أن هيئة النقل العام أو السكك الحديدية تواجه تخمة لا نقصاً في حجم الركاب والبضائع . ومهما قيل عن ارتفاع ثمن أجهزة النقل وثمن الوقود وهو ما لا سيطرة لنا عليه ، فقد تضاعفت أجور الانتقال وتضاعف حجم الانتقال ورقم الأعمال بما كان ينبغي أن يحفظ التوازن .

كذلك الحال في بقية مشروعات التنمية . أعتقد أن الوقت قد حان لدراستها مشروعاً مشروعاً لمعرفة مدى سلامتها أو فسادها من الناحية الاقتصادية . فإذا كان الاهمال أو اللصوصية (واسمها الرسمي المخفف « التسيب ») بمعنى المثل القائل : « المال السايب يعلم السرقة » ، فالاهمال واللصوصية يمكن أن يخربا المال الخاص كما يمكن أن يخربا المال العام . والعلاج ليس حل القطاع العام وإنما ردع اللصوص بمثل الشدة التي يُردع بها لصوص القطاع الخاص . وإنما مشكلة القطاع العام هي أن إكتشاف

اللصوص فيه أصعب من إكتشافهم في القطاع الخاص حيث لكل رأس مال حارس يسهر عليه شخصياً ويصونه من الضياع . أما القطاع العام فمالكه الحقيقي وهو الشعب العامل ودافع الضرائب لا يملك حق التفتيش في دفاتره ليعرف من المحسن ومن المسيء وأين مواطن السلامة ومواطن الخلل لأن إدارته متحصنة داخل قلعة منيعة هي قلعة الحكومة ذاتها من إداريين وبيروقراطيين وفنيين . والحل هو إخضاع القطاع العام برمته للرقابة الشعبية ممثلة في لجان تحقيق وتفتيش عن طريق الخبراء تكون منتجة لا معينة وتكون محصنة من البرلمان ومن مجلس الدولة ويكون من سلطتها إبلاغ نتائجها لمكتب النائب العام حيث اللصوصية ثابتة ولمكتب المدعي العام الاشتراكي حيث الاهمال أو الاستهتار أو السفه أو المحسوبية أشياء واضحة .

وفي وسط هذه الصعوبات الكثيرة هل يمكن أن نحكم حكماً إجمالياً على أداء القطاع العام ؟ نعم . حتى لا نهرب من مسئولية هذا الحكم العام يجب أن نسلم أولاً أن هناك مقاييس موضوعية نقيس بها الأشياء ونؤسس عليها الأحكام .

فبالنسبة للمصالح الأجنبية المؤممة ليس هناك أشكال لأن

معايير الأداء والحصيلة كانت قائمة فعلاً من قبل ويمكن مقارنتها بمستوى الأداء والحصيلة بعد التأميم . ليست هناك صعوبة في الحكم على بيرة بومونتي ونبيذ جاناكليس وسبرتو كوتسيكا وسجاير ايسترن وأوتوبيسات أبو رجيلة ومحلات شيكوريل وشملا وافرينو وصيدناوي وجاتينيو والصالون الأخضر وداود عدس وبونتريمولي وريفولي والجليون ومطابع دار الهلال ودار المعارف ومائة مؤسسة أخرى ، بعد التأميم وقبله ومع اختلاف الظروف ورغم اختلاف الظروف . وإذا كان كبريت الأمس المُصنَّع محلياً يشط وكبريت اليوم لا يشط وأسبرين الأمس يخفف وأسبرين اليوم لا يخفف الصداع ، كل هذه أشياء سهل معرفتها وسهل تقصي أسبابها وقياس مستوى الأداء والحصيلة فيها .

وكذلك بالنسبة لبرامج التصنيع والتنمية الزراعية التي أُنشئت في ظل الثورة فمقياسها أيضاً لا يدخل في باب الاعجاز ، لأن حسابها معروف . فالمفروض في العرف الاقتصادي أن أي مشروع استثماري صناعي يسترد رأس ماله في عشر سنوات عن طريق تجميع احتياطي لاستهلاك رأس المال يوازي ١٠٪ من دخله سنوياً . وبما أن برامج التنمية الصناعية المصرية بين ١٩٥٨ و١٩٦٦ قد تم أكثرها

بقروض معروفة الحجم من الدول الاشتراكية هي ، خارج تكاليف السد العالي ، نحو ١٠٠٠ مليون دولار (٣٩٩ مليوناً من الاتحاد السوفييتي و٥١٠ ملايين من الدول الاشتراكية الأخرى) ، أي ما يعادل نحو ٥٠٠ مليون جنيه مصري . هذا القرض كان واجب السداد على ١٢ سنة للدول الدائنة بعد إنجاز كل مشروع ، أي أن الدول الاشتراكية أعطتنا سنتين سماح فوق ما يسمح به العرف الرأسمالي لاسترداد تكاليف أي مشروع . وبما أن هذه المشروعات قد أنجزت فعلاً ويقوم القطاع العام بتشغيلها بحيث تنتج ومن حصيلة انتاجها وربحها السنوي ترد مصر للدول الدائنة الاحتياطيات المخصصة وهي عشر إجمالي أرباحها على ١٢ منه ، فقد كان ينبغي ألا نسمع كلمة واحدة عن عجز مصر عن سداد ديون التنمية للدول الاشتراكية . وما يقال عن ديون الدول الاشتراكية يقال أيضاً عن ديون الدول الرأسمالية التي اقترضتها مصر للتصنيع .

ومع ذلك فنحن لا نفتأ نسمع الشكوى تلو الشكوى عن عجز مصر عن سداد ديونها الخارجية ، ولا تفسير لهذا الأمر إلا أحد فروض أربعة هي :

(١) : إما أن إنتاج برامج التصنيع في ظل القطاع العام لم تكن وليست الآن تنتج كافياً يمكن الدولة من خصم الاحتياطي المطلوب وتحويله إلى الدول الدائنة ، وفي هذه الحالة نقول أن الصورة العامة للقطاع العام صورة فاشلة بنسبة النقص في سداد أقساط الديون .

(٢) : إن انتاج برامج التصنيع في ظل القطاع العام كان نموذجياً أو كافياً لسداد أقساط الديون ولكننا لم نحول كل هذه الأقساط إلى أصحابها على الأقل في مواعيدها لأننا كما يقول أبناء العامة من أهل مصر قوم «أكلتية» يستدينون فإن جاءت ساعة السداد آثروا أن « يفنطزوا » بمال الغير بالانفاق على السلع الاستهلاكية المستوردة من سيارات وثلاجات وأدوات ترف وبالانفاق على متعة الأسفار في ربوع أوروبا وأمريكا وربما بإلقاء بعض الأرصدة في الخارج .

(٣) : إن إنتاج برامج التصنيع في ظل القطاع العام كان نموذجياً أو كافياً لسداد أقساط الديون ولكننا لم نحول الأقساط لأصحابها بتصدير قيمة الاحتياطي ، لا لأننا بلطجية نأكل مال الغير ، ولكن لأن الثورة قد خلقت طبقات جديدة كالغيلان الجائعة النهمة إلى استهلاك الضروريات والكماليات جميعاً ، وبدلاً من أن نتقشف

ونـدفع مـا علينا حتى نبـرأ من الدين ثم نفعـل ما بـدا لنا ، صرفنا مستحقـات الدائنـين على هـذا المجتمع الاستهـلاكي الجديد سواء بحسن نية لرفع مستوى معيشته ، أو لإرضـائه وشراء سكوته على النظام الناصري المغلق الأبواب .

(٤) : إن إنتاج برامـج التصنيع كـان حقاً كـافياً لسـداد أقساط الديون ولكن أكلها الانفاق على حروبنا الخاسرة وعلى أحـلامنا السيـاسية الضـائعـة ، وفي هـذه الأحـوال الثـلاثـة الأخيرة لا لوم ولا تثريب على القـطاع العام وإنمـا يقع اللوم على قياداتنا الاقتصادية والسياسية التي خلطت ميزانية الحرب بميـزانية التنميـة أو انتهجت فلسفـة « إننـا لن نشقى لتسعـد الأجيـال القـادمـة » بـدلاً من أن نتقشف ، رغم أنها كـانت تعلـم أن السعادة من العيش بالدين معناها الأكيد هو الشقاء للأجيال القادمة .

من هـذا نرى أن مشكلة القـطاع العـام ليست بـالمشكلة اليسيـرة . وجديـر بـرجـال الاقتصـاد بيننـا أن يكـدوا وراء الحقـائق والبيانـات والتحليلات لنعـرف ماذا جـرى بالضبط حتى غـدت مصر تـواجه هـذه الصعوبـات في سـداد ديـونها الخـارجية . وأنـا شخصياً لست مؤهـلاً لأن أبـدي رأيـاً في الموضوع ، وإن كنت كمـواطن ألاحظ من الخارج أميـل إلى

الظن بأن في موقفنا الحالي وجهاً من كل عنصر من العناصر الأربعة .

أنظر مثلاً إلى السد العالي . لقد كانت نظرية السد العالي قائمة على أساسين : إستصلاح أكثر من مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية تكفي لتصنيع الريف المصري بدلاً من استيراد الوقود . فما ذنب مشروع السد العالي إن كنا قد أنفقنا على بنائه وكهربته بالعملة الأجنبية ما يوازي **٤٢٥** مليون دولار عدا ما أنفق بالعملة المحلية ثم توقفنا عن إستصلاح الأراضي إما لضيق ذات اليد أو للاهمال الجسيم ، ولم نستثمر طاقته إلا في إنارة بعض القرى المصرية . ولا شك أن إدخال الكهرباء في بيت الفلاح المصري عمل إنساني جميل ، ولكن أجمل منه وأجل أن تنتهي كهربة القرية المصرية بظهور صناعات آلية ، ولو محدودة ، يحل فيها التيار الكهربائي محل قوة الدواب وعضل الانسان ، وبهذا نغير طبيعة الاقتصاد في القرية المصرية .

من أجل هذا كله أقول : ليس من العدل أن نتسرع في الحكم على القطاع العام فندينه أو نبرئه دون دراسة كافية ، فربما كان حل القطاع العام ومنشئاته الصناعية شبيهاً بما نزل بمصر أيام عباس الأول الذي حل جيش محمد علي العظيم

وأغلق ترسانته وفك مصانعه الكثيرة وأقفل بالضبة والمفتاح مدارسه وكل آية من آيات العمران أسسها ذلك العاهل الكبير . كذلك أقول: إبحثوا دفاتر مصر جيداً ، فقد لا تكون مصر مفلسة إلى هذا الحد الذي تحاول أن تصوره قلة من العقلاء المتشائمين وكثرة من شبيحة المال والسياسة والأفاقين المغامرين ، بل وربما تروجه عنا الدول الاستعمارية لتشهر بنا وباقتصادنا على غرار ما كان يفعله الاستعمار الأوروبي أيام الخديوي إسماعيل لتبرر التدخل في شئوننا والتحكم في سياستنا . فإن لمصر وشعبها عند العالم المتحضر رصيداً من العرفان ليس من السهل نكرانه ، وقد كان من نعمة الله علينا أنه خلقنا من غير بترول ، وكأنما قال للمصري ما قال لآدم في التوراة : بعرق جبينك تأكل خبزك ، فطالما أن بقيت للمصري قدرته العظمى على العمل وشوقه إليه فلا خوف عليه ولن يحزن أبداً . فما جاءت به الريح يذهب مع الريح ، ولا يبقى في الأرض إلا العمل النافع . ولكم مرت مصر من قبل في حلكات أحلك من هذا فأخرجها بنوها من الضيق بالجهد والجهاد .

وسواء أكان هذا الأمر أم ذاك ، فالذي لا شك فيه أن النظام المغلق الذي أسسه عبد الناصر جعل من المستحيل

معرفة ما كان يجري داخل مؤسسات القطاع العام وشركاته وداخل إدارة النقد الأجنبي ، الخ . . . وجعل المسألة مستحيلة والعقاب على الانحرافات أو سوء التصرفات غير ممكن لأنهما كثيراً ما كانا يتمان بأمر من « الحكومة الخفية » التي لم تكن مسئولة أمام أحد إلا عبد الناصر وحده ، كما حدث لفضيحة محصول القطن الذي أكلت الدودة منه ما قيمته ٧٠ مليون جنيه في ١٩٦١ وتاهت المسئولية بين وزارة الزراعة التي قالت أنها طلبت استيراد المبيدات اللازمة وإدارة النقد الأجنبي التي قالت أن (جهات ما) تصرفت في رصيد العملة الأجنبية . ووسط هذا الإنغلاق سقط على القطاع العام ظلان رهيبان هما ظل المخابرات العامة وظل الاتحاد الاشتراكي كسلطات تحقيق وإدانة وإرهاب باسم نزاهة الحكم . وكثرت الشكاوى الكيدية ولم تعد تسمع لأحد كلمة إلا إذا كان موضع ثقة إحدى هاتين السلطتين غير المسؤولتين . وكنا نسمع عن وحدات انتاجية أو وحدات خدمات عديدة تعطل العمل فيها تماماً أو انخفض مستوى الأداء إنخفاضاً شديداً لأن مصر لا تجد العملة الأجنبية الكافية لشراء قطع الغيار اللازمة .

وفي نظام الباب المغلق الاستيراد إلا باذن الدولة راجت

السوق السوداء في السلع الاستهلاكية المستوردة والمحلية وفي قطع الغيار حتى حيث الدولة تستورد ما يكفي منها ، وشاع الاكتناز للمضاربة فيها وتصاهر الأوغاد في القطاع العام والقطاع الخاص لسلخ جلد المستهلكين . وراجت سوق تهريب السلع الأجنبية في مجتمع الندرة ، أولاً من الشام في أيام الوحدة ثم من غزة بعد الانفصال ثم من ليبيا بعد هزيمة ١٩٦٧ وثورة الفاتح من سبتمبر ثم من السعودية والكويت ومن كل مكان بعد الانفتاح ، لأن الانفتاح لم يأت نتيجة للوفرة ولكن جاء مع الضيق برجاء تحقيق الوفرة . وارتفع الرقم القياسي لنفقات المعيشة لأن حركة التصنيع خلقت شرائح جديدة ضخمة من الطبقات العاملة والطبقات المتوسطة ساكنة المدن وأصبحت هجرة اليد العاملة والخبرة العاملة من الريف الى المدينة سمة من سمات عهد الثورة ، حتى أن تعداد القاهرة ازداد في عشرين سنة ، من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢ من ٢ مليون نسمة إلى نحو ٦ ملايين نسمة ، ومثل هذه النسبة تقريباً في كثير من مدن المحافظات .

هذه الظاهرة التي كان ينبغي أن تكون ظاهرة صحية ايجابية في النظام الناصري ، وهي نمو الطبقات المتوسطة والمتوسطة الصغيرة والعمالة الفنية ، ضيَّع أكثر آثارها

الايجابية الانفجار السكاني في الريف والمدينة معا بحيث لم تتغير صورة التكوين الطبقي والتوزيع البشري بين الريف والمدينة في عهد الثورة كثيراً عما كان عليه الحال في عهد الملكية . كذلك ضيَّع أكثر آثارها الايجابية انفتاح شهية الطبقات الجديدة للاستهلاك بدلاً من التقشف ومجالدة النفس حتى يتم بناء المجتمع الصناعي الجديد ، وتفشت فلسفة (اعشني اليوم وأمتني غداً) بين الجماهير ، وهي فلسفة ماشاها سياسيو الثورة حيناً استرضاء للناس ، وشجعها اعلاميو الثورة حيناً لصرف الناس عن التفكير في مشاكل الحياة العامة . وبهذا أكلت مصر شحمها أولاً بأول ثم بدأت تأكل لحمها ، وإذا لم يظهر فيها من يدخل شيئاً من الرشد في عقول بنيها فلن يبقى فيها إلا العظام .

تقول : وما مسؤولية الثورة ونظام عبد الناصر بالذات في أن المصريين يتوالدون بمعدلات زادت حجم سكان مصر من نحو ٢٠ مليوناً في ١٩٥٢ الى نحو ٣٦ مليوناً في ١٩٧٢ . وأقول أن تحديد النسل ، أو تنظيمه كما يسمى أدباً في هذه الأيام ، كان بحاجة إلى أن تتبنى الثورة ثورة ثقافية تغير المفاهيم (الكاثوليكية) الدينية السائدة عن تحريم تعطيل الارادة الالهية في توالد البشر ، ولكن الثورة أحجمت عن

ذلك إما خوفاً من الكهنوت وإما نقصاً في إدراك أهمية هذه الثورة الثقافية وإما لأن رجالها في حقيقتهم غير مقتنعين بهذه الثورة الثقافية لأنهم في جوهرهم تعبير طبيعي عن الثقافة السائدة في المجتمع المصري التقليدي . سألت علماً من أعلام الاقتصاد المصري كان دائماً من دعاة تحديد النسل ، قلت : أنا حائر في عبد الناصر ، لقد حث في (الميثاق) على تحديد النسل ومع ذلك فهو يترك كافة أجهزة الاعلام والدعوة في نظامه تدعو لاطلاق النسل . أجابني العلم : لأنه أخذ المال فهو يخشى أن يقال أنه أخذ البنون كذلك . أما تصوري الشخصي فهو أن الثورة الثقافية كانت مسؤولية أكبر مما يتحملها نظام عبد الناصر ، لأن ثورته ونظامه معاً كانا في جوهرهما منبثقين من الطبقة المتوسطة الصغيرة القلقة التي لم تؤت قناعة عبيد الأرض المظلومين ولم تؤت علم سادتهم الظالمين .

شيء آخر كان في نظام عبد الناصر من الأثقال التي كبلت القطاع العام ، وهو العمالة الزائدة . فنظرية الانتاج لا فرق فيها بين المنهج الرأسمالي الراقي والمنهج الاشتراكي ، وإنما الفرق هو في نظرية التوزيع . ولا شك أن الرأسمالية الفردية في مراحلها المنحطة تبني نشاطها على

استرقاق الانسان في كافة الصور ، وهو ما يمكن أن تفعله رأسمالية الدولة في مراحلها المنحطة أيضاً ، ولكن الرأسمالية الراقية تقيم أسس العمالة والتشغيل على حد أدنى من احترام ساعات العمل وصيانة صحة العمال ومكافأة العامل بنسبة جهده في الانتاج الخ . . .

فنظرية الانتاج في أي نظام راق تقوم على مبدأين هامين بين مبادىء أخرى :

(١) : وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ضماناً لكفاءة الانتاج .

(٢) : تشغيل القوة العاملة اللازمة فقط للانتاج ، والخامات اللازمة فقط للانتاج ، حتى تحقق اقتصادية الانتاج بحيث لا تزيد تكاليفه على حصيلته ، بل وبحيث يحقق فائضاً من القيمة ، هذا الذي يسمونه (الربح) .

وقد كان من مشاكل القطاع العام في عهد عبد الناصر مشكلتان : مشكلة الادارة المختلة ومشكلة العمالة الزائدة .

أما مشكلة الادارة المختلة فقد نشأت في تاريخ باكر من عهد الثورة ، وهي تلك المشكلة التي اشتهرت أيام عبد الناصر نفسه بمشكلة (أهل الثقة وأهل الخبرة) ، أو مشكلة

(الاخلاص والكفاءة) كما كانت تسمى في بعض الأحيان .
فالثورة بسبب ظروف قيامها بتدخل العسكريين ، لم تكن لها في بادىء الأمر كوادر مدنية يمكن أن تطمئن بهم على تحقيق غاياتها بمنهجها الخاص بها ، فقد كانت أكثر الكوادر المدنية صاحبة الخبرة في كل شيء من التعليم الى الدبلوماسية ومن الصناعة الى الري والزراعة ، رغم تعاطفها مع الثورة العسكرية في بعض غاياتها لا تقر بعض هذه الغايات ولا تقر مناهجها المندفعة المتسرعة لتحقيق هذه الغايات ، سواء كان ذلك بسبب ارتفاع ثقافتها ، أو بسبب اختلافها العقائدي مع العسكريين ، أو بسبب تأثرها بما ألفته من منهج للحياة في عهد الملكية . وبالمثل كان هذا ينطبق على كوادر مصر السياسية والادارية والقانونية والاقتصادية . وهو أمر طبيعي واجهته كل ثورات العالم في مراحل الانتقال : إن تجد الموالين والأعداء للقديم والجديد . ولكن الثورات المدنية كان دائماً لديها الحد الأدنى من الكوادر صاحبة الخبرة والولاء في وقت واحد . كان لديها الضباط الأحرار والمهندسون الأحرار والمعلمون الأحرار والأطباء الأحرار والاقتصاديون الأحرار والثوار في كل مهنة وحرفة ممن يمكن بهم تسيير الأمور . أما الثورة العسكرية المصرية فلم تجد

سبيلاً لحماية نفسها من اصحاب القديم ومن التيارات الثورية الأخرى المتلاطمة طوال عهد الثورة إلا بالاعتماد على (الضباط الأحرار) ومن لاذ بهم من ضباط الصف الثاني أو المدنيين المتقربين على أساس الولاء الشخصي ودون قيد فني أو شرط فكري . فسلمت كل قطاع من قطاعات الانتاج والخدمات الى (جاولايتر) من القيادات العسكرية أو شبه العسكرية ، وجعلت كل تعيين أو ترقية بقوة القانون من الدرجة الخامسة فصاعداً لا يتم إلا بموافقة المخابرات العامة ومكاتب الأمن . وفي بعض القطاعات الحساسة كأجهزة الاعلام وفي بعض المستويات العليا كمجالس الادارات الى جانب ذلك عضوية الاتحاد القومي أو عضوية الاتحاد الاشتراكي ، وبذلك جعلت الجنسية المصرية في المرتبة الثانية بعد الجنسية الثورية واعتبرت كل مواطن مصري عدواً للثورة ما لم يحصل على شهادة أو تأشيرة من مسؤول بأنه عكس ذلك . ولا شك أن بعض الضباط الأحرار وبعض من تخيرتهم الثورة من الإداريين والفنيين المدنيين قد أثبتوا أنهم على درجة عالية من الكفاءة وعفة اليد وروح الخدمة العامة ، ولكن أيضاً كان بينهم نسبة عظيمة من الجهال وخربي الذمة والمستهترين وعباد النفس والأقارب

والمعارف بدرجة ساعدت على تخريب الانتاج والخدمات في أكثر قطاعات الحياة في بلادنا .

وقد أتيح لي في ١٩٦١ أو ١٩٦٢ أن أترجم لجريدة (الأهرام) حديثاً للرئيس الراحل عبد الناصر أدلى به للصحفي الانجليزي المعروف بيتر مانسفيلد ونشرته إما « الاويزيرفر » أو « الصنداي تايمز » ، فوجدته من أخطر وثائق الثورة التي تمكننا من فهم منهج عبد الناصر في إدارة البلاد وإدراكه الفطري العميق لعلم السياسة ولطبيعة السلطة . قال عبد الناصر لمانسفيلد ما معناه : عندما قامت الثورة ١٩٥٢ ساعدني في تحقيق هذه الثورة مجموعة من زملائي الضباط هم « الضباط الأحرار » . ولكن ما أن نجحت الثورة حتى وجدت أن مشكلتي الأولى كانت كيف أبعد زملائي عن الجيش ، بالذات لأنهم تعاونوا معي في هذا العمل السياسي . فأنا لا أؤمن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة ، وإلا غدت مصر وهي النموذج العظيم للحكومة المركزية ولاستقرار الحكم ، مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية التي لا تكف عن مزاولات الوثوب على الحكم بالانقلابات العسكرية . ولم يكن من المعقول أن أعاقب من عاونني على تحقيق الثورة وجازفوا معي بأرواحهم أو أرزاقهم

أو حريتهم بفصلهم من القوات المسلحة أو بمجرد إحالتهم على المعاش أو الاستيداع وهم لا يزالون في سن الخدمة العاملة ، ولذا فقد وزعتهم على الادارات الحكومية وعلى المؤسسات والشركات العامة لتسييرها من ناحية ولمراقبة أمن الدولة فيها من ناحية أخرى . وبهذا كافأتهم على تضحيتهم وخدمت جيش مصر بتنقيته من الضباط المشتغلين بالسياسة .

والحق أن عبد الناصر قد خدم مصر حقاً خدمة جليلة بتطهير جيشها من الضباط السياسيين فوقاها شرور الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي تعرضت لها بعض الدول المجاورة مثل سوريا والعراق ، وقد دل بذلك على أنه رجل دولة مدني العقلية . ولكنه في الوقت نفسه أساء الى الحياة المدنية المصرية وإلى إدارة الانتاج المصري والخدمات المصرية بفرض العديدين من الضباط ناقصي الخبرة محدودي الثقافة على حياتنا المدنية ، وقد كان منهم أيضاً فئة فاسدة الخلق طغت وبغت وأرهبت الأهلين لنهب المصادرات والحراسات والمال العام أو لاشباع عقدها السادية في بعض الأحيان .

هذه المشكلة التي واجهها عبد الناصر في مواجهة مشكلة السلطة ومشكلة استقرار الحكم ليست بالمشكلة الجديدة

ولكن حلها الناصري كان هـو الجديـد فقد واجههـا من قبل الرومان والعرب وكل الفاتحين من بنـاة الامبراطـوريات مـع قوادهم المنتصرين في الحروب . وقد حلها الرومـان باقـطاع مسـافـات كـافيـة من الأرض القـابلة لـلاستصــلاح التي لا صاحب لها لكل سنتوريون (قائد مائـة) يرفـع أعلام رومـا سـواء في الأمصار المفتـوحة أو في الـوطن الأم . وبذا كـانوا يبعدون حملة أكاليل الغار عن الجيش الروماني ويكافئونهم في وقت واحـد . وقد وجـد محمد عـلي نفسـه أمـام نفس هـذه المشكلة بعـد حروبـه الوهـابية واليمنيـة والسودانيـة . وجـد جيشـه قـد اكتظ بـالقـواد المنتصـرين أصحـاب الحقــوق في مشـاركتـه في السلطة ، فـأبعـدهم عن الجيش بــاقـطاعهم « الابعاديات » . وكان محمد عـلي قد أمم كـل أراضي مصر الـزراعية في ١٨١٢ بعـد مـذبحـة القلعـة (١٨١١) وبعـد الروك الجديد (المسح الجديد) في ١٨١٣ فأدخل في أمـلاك الـدولـة نحـو مليـون فـدان من البـراري القــابلة للزراعـة بالاستصلاح ومن الأراضي المزروعة كانت ساقـطة من القيد في مساحة المماليك . ولكنه لم يبدأ بتوزيع حق الانتفاع فقط من دون حق الرقبة في هذه الابعاديات الشاسعة من أراضي الاستصلاح إلا في ١٨٢٩ ، وأعفاها من الضرائب العقـارية

١٥ سنة حتى يستقر إنتاجها على أن تدفع بعد ذلك ضريبة العشور (١٠٪ من دخلها) ، ولذا عرفت بالأراضي العشورية . (طبعاً محمد علي احتفظ لنفسه وللأسرة العلوية بالشفالك والتفاتيش وهي الأخصب معدنا) . وفي تقديري أن عبد الناصر لو كان قد أقطع الضباط الأحرار أراض من أراضي مديرية التحرير أو أراضي الوادي الجديد أو أراضي الاستصلاح الزراعي بوجه عام ليستصلحوها ويستثمروها على نفقتهم الخاصة بمعونة البنوك ولحسابهم الخاص لوصل الى غايته دون المجازفة بإدارة الانتاج القومي والخدمات القومية نتيجة لوضعها في أيد ناقصة الخبرة .

على كل فالصورة ليست قاتمة الى هذا الحد لأن بعض هؤلاء الضباط الأحرار ومن يلوذ بهم قد أثبتوا أنهم على درجة متقدمة من الكفاءة في الادارة ومن نظافة اليد ومن الإدراك الوطني ومن الاحساس بالمسئولية على الصعيد المدني ، كما أن منهم من بدا ساذجاً قليل الحيلة لا يفهم مشكلات عمله المدني يضلله أوغاد المدنيين ذات اليمين وذات الشمال ، ثم اكتسب بالممارسة خبرة واسعة جعلته أميناً حقاً على المال العام وعلى غايات الانتاج والخدمات .

وفي الطرف الآخر نجد العملية العكسية تخرب الانتاج

والخدمات في القطاع العام ، أو لعلها الوجه الآخر من نفس المشكلة ، وهي تفشي الارهاب من القاعدة بدلاً من الارهاب من القمة باسم « الرقابة الشعبية » التي نص عليها « الميثاق » . فباسم الرقابة الشعبية كثرت الشكاوى الكيدية في الرؤساء من فنيين وإداريين واتهامهم بالانحراف الاداري أو المالي أو السياسي . فتتحرك المخابرات العامة وتجري التحقيقات وفي بعض الأحيان تلفق القضايا للكوادر العليا في الانتاج والخدمات . وكان أبطال هذه المهازل أو المآسي وأدواتهما أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي في مؤسسات القطاع العام وشركاته ممن اشتغلوا بالاشتراكية اجتباء للمنافع الخاصة وللسطوة الشخصية في مواقع عملهم . وقد نجم عن ذلك ضياع هيبة الرؤساء وسلطتهم في محاسبة المرؤوسين على الاهمال أو الفساد واستغلال النفوذ . كان الطريق ممهداً أمام فاسدي الخلق من الموظفين : ما عليهم إلا الاشتغال بالسياسة الثورية وإقامة الجسور بينهم وبين مراكز القوى بكتابة التقارير ليصبحوا الحكام الحقيقيين لبعض المؤسسات والشركات ، واكتسبوا بعض قوة الجستابو فأصيبت بعض القطاعات بالشلل أو بالفوضى وانعدام معايير الحساب .

أما العمالة الزائدة ، وهي مرض مزمن من أمراض البيروقراطية المصرية لم يستجد مع الثورة بل ورثته الثورة من عهد الملكية ، فقد استفحل حين أعلن نظام عبد الناصر في فترة الميثاق أنه يقوم على « العمالة الكاملة » تأسيساً على أن لكل مواطن حق العمل على الأقل من الناحية النظرية . والمفروض في العمالة الكاملة أن اقتصاد البلاد يقوم بإنشاء المشروعات المنتجة أو الخدمات الحقيقية إنشاء مطرداً وكافياً لامتصاص كل ما في المجتمع المصري من خبرات ، ولكن وزارة القوى العاملة منذ إنشائها غدت توزع توزيعاً إجبارياً خريجي الجامعات سنوياً على الادارات الحكومية وعلى مؤسسات القطاع العام وشركاته القائمة دون أن تكون لهذه الجهات حاجة إليهم وبدون النظر الى تخصصاتهم أو قدراتهم في العمل ، حتى تخمت بهم الحكومة والقطاع العام وشاع فيها الاضطراب والتراخي والتخريب النفسي بسبب تكدس الموظفين العاطلين . وواضح لكل ذي عينين أن نظرية العمالة الكاملة في مصر هي الاسم المهذب لما يسمى في الدول الرأسمالية « إعانة البطالة » ، ولكن وهم بناء المجتمع الاشتراكي أو أكذوبته تضمن مسؤولية الدولة عن تشغيل كل أبنائها وكل أجيالها بعد أن تصدت لأهم مرافق

العمل ، وجعل من غير السائغ أن تقول الدولة لكل جيل قادم : « إنما نطعمكم لوجه الله » أما من يرفع هذا القناع الاشتراكي العظيم ويتفرس جيداً فيما يجري ، يعرف أن قرار العمالة الكاملة في مجتمع عاجز عن مواصلة التنمية بالمعدلات الكافية بسبب كثرة ديونه وكثرة حروبه هو في حقيقته إجراء سياسي لمكافحة الشيوعية بين المتعلمين العاطلين . فالجامعي العاطل الذي لا يجد لنفسه مكاناً ولا رزقاً شريفاً في وطنه جدير بأن يطرح على نفسه وعلى مجتمعه كل هذه الأسئلة الخطيرة التي يطرحها المواطنون العاطلون على الهيئة الاجتماعية في كل بلد من بلاد الله : لماذا وكيف كان ذلك وهل من سبيل الى حل شريف غير الانحراف ، كأسان من العلقم أحلاهما مر : بطالة المتعلمين ومعهما الشيوعية ، أو عمالة المتعلمين الوهمية التي تلهي كلاً منهم بالكفاف عن التفكير في تغيير مضمون المجتمع وصورته . وقد اختار عبد الناصر أخف العلقمين وهو التأمين ضد البطالة أو « بدل الشيوعية والانحراف » . (كان هناك حل ثالث طبعاً وهو تجنيد كل هذه الآلاف المؤلفة من الخريجين بقوة القانون في تعليم أبناء الفلاحين والعمال كالخدمة العسكرية سواء بسواء ، ولكن الرجعية المصرية لن تسمح

بـه أبـداً وهي راضيـة . وبلد متـوسط الأميـة فيـه ٧٥٪ أي برنامج قومي للتعليم العام كفيل بـأن يمتص أجيالاً وأجيـالا من الجامعيين العاطلين) .

هذه بعض معوقـات الادارة والتسيير والانتـاج في القطاع العـام وفي الخدمـات العامـة . ومع ذلـك فمن يتأمـل الأمر جيـداً يجد أن عبـد الناصـر رغم كل هـذه الأخطاء كـان في صف التقـدم لا شبهة في ذلـك . فلقد اتخـذ في فترة الميثـاق أخطر قرار اتخذ في تاريخ مصر الثقافي وهو العودة الى سياسة طـه حسين ، سيـاسـة المـاء والهـواء في التعليم ووضـع حـد لسياسة دنلوب ـ القبـاني ، سياسـة صنابـير العلم التي تفتح وتقفل بحسابـات دقيقة ، وهـل نسينا جـامعة القـاهرة عـام ١٩٥٣ و١٩٥٤ أيـام أن كانت محاطة بـالاسـلاك الشـائكـة وحولها الجنود شاكي السـلاح بملابس الميـدان ، والكرنيـه لا يعطي إلا لمن يدفع رسوم الـدراسة الجـامعية ؟ لقـد كان في إمكان عبد الناصر أن يحل صداع بـطالة المتعلمـين بتحديـد حجم التعليم ، ولكنـه بدلاً من ذلـك أعلن مجـانيـة التعليم الجامعي في فترة إعلان « الميثاق » .

فالتحية لذكرى هذا الزعيم كثـير الأخطاء . لقـد نما مـع الأحداث في اتجاه التقدم واستبصار دعـائمه . هـذا الضابط

المتعجرف الذي وقف يوم الاعتداء عليه في ميدان المنشية بين الشعب المصري ذا الجهاد المتصل العريق قائلاً : « أنا علمتكم العزة والكرامة » ، انتهى عند اعلان « الميثاق » بقوله : « الشعب هو المعلم العظيم » . ثم مضى قبل أن يبلغ النضج الأخير ، ولولا ما كان من نموه المطرد في سبيل التقدم لما كانت مصر الى اليوم ، وهي المهلهلة في الوسائل ، المبلبلة في الغايات ، لا تزال عقل العالم العربي وسراجه الوضاء ، منارة نور علم بنيها تجلو غياهب الحضر ومفاوز البيداء .

المحاسن والأضداد ـ ٢

كتبت طويلاً في مواطن قصور القطاع العام ، والآن بقي أن نجيب على هذا السؤال : هذا القطاع العام الشديد القصور ، ماذا نفعل به ؟ هل نحله أم ندعمه ؟

في رأيي المتواضع أن القطاع العام في مصر هو نواة مصر الصناعية ، وأي مساس به في جوهره سوف يؤدي بنا إلى إحياء الفلسفة القديمة التي كنا نتعلمها في المدارس أيام الاستعمار البريطاني وهي أن « مصر بلد زراعي » . وفي رأيي المتواضع أيضاً أن تصفية القطاع العام سواء بإغلاقه أو بتقديمه ذبيحة وقرباناً لقطاع خاص تحابيه الدولة أكثر مما تحابي القطاع العام ، ليس فقط ضد حركة التاريخ في عالم يتجه باستمرار الى تأميم الصناعات الضخمة والخدمات الضخمة ، ولكنه سوف يكون وبالاً على الطبقة التكنوقراطية وطبقة العمال الفنيين اللتين اقترن سعي مصر للنمو الحضاري والاستقلال الاقتصادي خلال مائتي عام ببنائهما . وفي رأيي المتواضع أخيراً أن كل هذه العيوب التي أفضت في

سردها عيوب حقيقية موضوعية ولكنها عيوب جانبية لا تؤثر في الجوهر شيئاً ، وليس بينها ما لا يمكن تداركه ، فأكثر ما وصفت من وجوه الخلل مصدره خلل في الادارة لا خلل في المشروعات .

فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وحماية المؤسسات من بلاء القيادات الفاسدة ومن بلاء القواعد الفاسدة ، ووضع سياسة أرشد لضغط التكاليف حتى تترك عائداً من الانتاج ، وذب البطالة المقنعة عن نظام التوظيف في الهيئات والمؤسسات والشركات الخ . . . كل هذه مشاكل إدارية ليس فيها ما يعجز ولاة الأمور ، والتقصير فيها لا يخرب القطاع العام وحده ولكن يخرب القطاع الخاص كذلك . وبعد ، أليس من التعسف أن نجد مصنعاً أو وحدة خدمات ينهار مستوى الأداء فيهما لنقص الخامات أو قطع الغيار المستوردة ، ثم نضع اللوم على المصنع أو وحدة الخدمات ونحن نعلم أن وزارة الخزانة لا تسعفهما بالنقد الأجنبي اللازم لاستيراد الخامات أو قطع الغيار ؟

ما ذنب السد العالي إذا كان جاهزاً بالماء اللازم لري مليون فدان جديدة لو استصلحت بانشاء شبكات المصارف اللازمة ، ولكن المصارف لا تنشأ السنة بعد السنة منذ إنشاء

السد العالي ، رغم أن القروض الأجنبية لشراء معدات الصرف كانت دائماً جاهزة ، ولكن الخزانة كانت لسبب ما إما عاجزة عن وإما متراخية في تدبير الميزانيات اللازمة بالعملة المصرية للانفاق على التمويل الداخلي لهذه المصارف القومية ؟

ما ذنب السد العالي إذا كان وجهاء الأرياف وكولاك الاتحاد الاشتراكي في الريف المصري ، بسبب جشعهم لماء الري ، يستغلون نفوذهم في إرهاق وزارة الري لتجعل منسوب مياه النيل ومتفرعاته عالياً باستمرار عن المستوى المحدد له فنياً ، فتكون نتيجة ذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية في حقول مصر بما يجعل الأراضي الزراعية « تطبل » كما يقول الفلاحون فتتلف جذور النبات فيها لشدة رطوبتها وحموضتها ويقل محصول الزراعة فيها . وهم الآن ، رغم أن الخطأ خطؤهم ، يستوقفون المارة في الطرقات ويشكون لهم مر الشكوى من أن أرض مصر « تطبل » منذ بناء السد العالي ! أم ترى أن الحرب بين الريف والمدينة التي حدثنا عنها اجناتسيو سيلوني في « فونتا مارا » و« الخبز والنبيذ » قد بدأت حقاً في مصر وتجمعت صيحات الحرب فيها حول السد العالي ، أما جوهر الصراع فهو : أيهما يحكم مصر ؟

ركزنا بما فيه الكفاية على سلبيات الاقتصاد في عهد عبد الناصر ولم نركز على الايجابيات . فهل هناك إيجابيات ؟

نعم هناك إيجابيات . فرغم الأخطاء الكثيرة التي حفت طريق الاقتصاد المصري في عهد عبد الناصر نستطيع أن نقول أن الثورة الناصرية أضافت الى الاقتصاد المصري والى الاجتماع المصري المقومات الآتية :

أولاً ـ زيادة ثلث حجم مياه النيل المستخدمة في الري . فالسد العالي ، بحسب مخططه ، يرفع المستخدم من مياه النيل من ٥٢ مليون متر مكعب الى ٨٤ بليون متر مكعب بزيادة ٣٢ بليون متر مكعب ، الفاقد منها ١٠ بليون ونصيب السودان منها ٧,٥ بليون ، وبذلك يتبقى لمصر من هذه الزيادة ١٤,٥ بليون متر مكعب من المياه الزائدة وهو ثلث حجم المياه التي كانت متاحة حتى بناء السد العالي لري مصر ، وهو أيضاً كاف لري مليون فدان لو استصلحت بشبكات الصرف ولزيادة المساحة المحصولية بأكثر من نصف مليون فدان . هذا إلى جانب وقاية مصر من غائلة الفيضانات العالية والواطئة ، وقد فعل السد العالي ذلك فعلاً فأنقذ مصر في السنوات الأخيرة من الفيضان المنخفض

نتيجة للجفاف الذي أصاب وسط أفريقيا ومنه هضبة أثيوبيا عـدة سنوات متصلة فهلكت بسببـه ملايـين البشر وملايـين الحيوانات جـوعاً وعـطشاً . ومن نتـائج السـد العالي خفض المياه الجوفيـة الذي يمنـع تطبيـل الأرض فتزداد انتـاجيتها ، فضلاً عن الثروة السمكية في بحيرة ناصر .

ثانياً ـ زيادة نصيب الصناعة في الدخـل القومي من ١٢٧ مليـون جنيـه في ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ الى ٣٧٦ مليـون جنيـه في ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ . وقـد كانت الـزراعة قبـل الحرب العـالمية الثانية تنتج ٥٠٪ من الدخـل القومي ، ولكن رغم التـوسع فيها مساحـة بالإستصـلاح ومحصوليـاً بالـري الدائم في ظـل الثورة ، فقد انخفض نصيبهـا من الدخـل القومي الى ٣٠٪ ممـا يشير الى زيـادة نصيب الصناعـة والخدمـات من الدخـل القومي من ٥٠٪ الى ٧٠٪ وقد ازدادت الرقعة الـزراعية من ٥,٧ ملايين من الأفـدنة في ١٩٥٢ الى ٦ مـلايين فـدان في ١٩٦٢ بـزيادة ٣٠٠,٠٠٠ فـدان في عشر سنـوات (يلاحظ أن الـرقعـة إزدادت من ٤,٧ مـلايـين فـدان في ١٨٨١ الى ٥,٧ ملايين فدان في ١٩٥٢ بزيادة مليون فدان فقط في ٧٠ سنـة تحت الاحتـلال البـريـطاني وكـان أكثـرهـا من قنـوات الخـديوي اسمـاعيل ومن خـزان أسوان) . كـذلك ازدادت

المساحة المحصولية من ٩,٦ ملايين فدان الى ١٠,٥ في ١٩٦٠ بزيادة ٨٥٠,٠٠٠ فدان . ومع ذلك فمعدل التنمية الزراعية في عهد الثورة لم يزد على ٣٪ سنوياً لعدم ظهور آثار واضحة لاستصلاح الأراضي . وإنما كان أكثر التنمية في قطاع الصناعة والكهرباء فقد ارتفع الرقم القياسي للانتاج الصناعي والكهرباء في ١٩٦١ الى ٣٨٣٪ بالنسبة لرقم ١٩٥٢ . وازداد دخله خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ بنسبة ٩,٧٪ سنوياً بينما ازداد المتوسط العام لدخل القطاعات الأخرى الى ٤,٧٪ سنوياً . وقد ازدادت قيمة صادرات مصر من ١٣٥ مليون جنيه في ١٩٥٢ منها ٧ ملايين جنيه من الصادرات غير الزراعية (الصناعية والتعدينية) الى ٢٣٠ مليون جنيه في ١٩٦٤ منها ٦٢ مليون جنيه للصادرات غير الزراعية . (تختلف التقديرات طبعاً لو أدخلنا صادراتنا من البشر والخبرات الفنية) .

وبالمقاييس المألوفة تعد زيادة إجمالي الدخل القومي انتصاراً لاقتصاد الثورة ، ولكن كل هذه الزيادة لم تنعكس في متوسط الدخل الفردي للمواطنين ، لأنها ضاعت في بالوعة تضاعف السكان . وبالمقاييس المألوفة كيف يمكن اعتبار عبد الناصر ونظامه مسئولين عن خصوبة تناسل المصريين ؟ (أنا شخصياً أعدهما مسئولين ففي نظري أن

الخصوبة على المستوى الحيواني دليل على أن المجتمع المصري في ظل الثورة لم يتحول من الكم الى الكيف . وفي ميكانيكية حفظ الذات نجد المجتمعات التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها في معركة البقاء برقي النوع تعوض عن ذلك غريزياً باثبات بقائها كمياً بكثرة التوالد . وعجز نظام عبد الناصر في تحقيق هذا التحول الكيفي في المجتمع المصري هو الذي أدى الى هذا التكاثر بمعدلات التخلف التقليدية) . فلنقل أن نظام عبد الناصر ، بالمقاييس المألوفة المستمدة من القيم الشائعة ، قد نجح في زيادة إجمالي الدخل القومي . وقد ازدادت نسبة الصادرات المصنوعة من ٧٪ في ١٩٥٢ الى ٣٠٪ في ١٩٦٢ . كذلك انخفضت نسبة الواردات المصنوعة من ٢٦٪ في ١٩٥٢ الى ١٢٪ من مجموع الواردات في ١٩٦٢ ، بينما ارتفعت نسبة الخامات الصناعية والسلع الوسيطة والآلات المستوردة من ٢٤٪ من مجموع الواردات الى ٤٠٪ .

ثالثاً ـ زيادة القوة الكهربائية في مصر من ٣٥٥ ألف كيلوواط في ١٩٥٢ الى ١,٣ مليون كيلوواط في ١٩٦٣ بمعدل ٣٠٪ سنوياً . وبعد إتمام كل محطات السد العالي يمكن أن تصل الى ١٠ مليون كيلوواط ، وهي حالياً أقل من

هذا بكثير . هـذه الطاقـة الضخمة نسبيـاً إذا لم تستخدم في كهربة الريف إلا في إنارة منازل الفلاحـين ، وإذا لم تؤد الى خلق صناعات ريفية معتمدة على الكهرباء فلن يكون الخـطأ خطأ السد العـالي . وقد حلت هـذه الطاقـة أزمة الـوقود في الصنـاعة المصـرية بعـد ضرب الـزيتية أثـر حرب ١٩٦٧ .
ويلاحظ أن حجم الطاقة الكهربائية المتولدة من السـد العالي يتـوقف على السيـاسة العليـا التي تحدد نسبـة استخدام ميـاه السد العالي في الري ونسبته في توليد الكهـرباء ، ممـا يوحي بوجود تناقض أصيل بين مصر الزراعية ومصـر الصناعيـة ، الأولى تريد ماء أكثر والثانية تريد كهرباء أكثر ، والمرجـو أن قياداتنا السياسية والاقتصادية لا تسمح لأيهما بتدمير الآخر . وهـذا يوضـح ضرورة الاهتمـام بتوليـد مزيـد من الكهربـاء بمشروع منخفض القطارة .

رابعاً ـ في ١٩٥٢ كان ٢٠٠٠ مالك يملكـون ١,٢ مليون فـدان من أرض مصـر الـزراعيـة (بمتـوسط ٥٥٠ فـدانـاً لكـل) ، ومنـذ ١٩٥٢ وزع بـالاصـلاح الـزراعي نحـو ٨٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي المستولى عليها وأملاك أسـرة محمـد علي وأراضي الأوقـاف والأجـانب بمتـوسط فـدان الى ثلاثة أفـدنة للفـرد الواحـد . وكان ٢ مليـون مالـك يملكون

٨٠٠,٠٠٠ فـدان (بمتـوسط خمس الفـدان لكـل) . وفي ١٩٦٢ ، عـام الميثـاق ، كـان مـا لا يـزيـد عـن ٦٪ (٣٦٠,٠٠٠ فدان) من الرقعة الزراعية في يد من يملكـون أكثر من مائـة فدان وبـاقي مصر مفتتـة الى ملكيات صغيـرة ومتوسطة دون المائة فدان . فقانون الاصلاح الزراعي الذي كان حجر الأساس في ثورة عبد الناصر حقق هدفين : أولهما توسيع طبقة صغار المـلاك في الريف بتحـويل مئـات الآلاف من الأجراء المعدمين الى ملاك صغار وثانيهما إلغاء طبقة كبار الملاك الذين يسمون مجازاً بالاقطاعيين وضربهم كقوة سياسية واجتماعية تتحكم في مسار السياسة المصرية بتجريـدهـم من قوتهم الاقتصاديـة . وقد فشـل نظام عبـد الناصر في تحقيق الهدف الأول لأن خصوبة التزايد السكاني حافظت على نسبة الأجراء المعدمين في الريف بالنسبة للمـالكين وربمـا زادتها ، ولكن نـظام عبد النـاصر نجـح في تحقيق الهدف الثـاني وهو تحـطيم طبقة كبـار الملاك (البـاشوات والبكـوات) واقتـلاع تـأثيرهم في السيـاسة المصـرية . وقـد تسلمت قيـادة الـريف المصري منذ ثورة ١٩٥٢ طبقة أوسـاط الملاك وهي طبقـة لا تقل ضراوة في عداء الاشتراكية عن طبقة كبـار الملاك وتقـل عنها ثقافة ومدنية تزيد عنها محـافظة ولكنهـا في الوقت نفسـه

ألصق بالأرض منها وأقل إسرافاً ، وربما كان عليها المعول في تعمير الريف وتصنيعه . فعند الاصلاحيين من أعداء الاشتراكية يمكن اعتبار قانون الاصلاح الزراعي حجر الأساس في سياسة عبد الناصر لمناهضة الاشتراكية بتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة المالكة لوسائل الانتاج في الريف والمسيطرة عليها في المدينة ، وبالتالي يمكن اعتبار قانون الاصلاح الزراعي من أهم منجزات ثورة عبد الناصر . (أنا طبعاً أستعمل اصطلاح الاشتراكية بمعناه العلمي بمعنى ملكية « الشعب » لوسائل الانتاج وسيطرته عليها ، وليس بالمعاني المجازية والمزيفة العديدة التي تسمى « اشتراكية » كل نوع من أنواع الاصلاح أو الاقتراب من العدالة الاجتماعية ، أو تستغل هذا الشعار لتسرق الثورات الشعبية) .

٥ ـ نمو المدينة المصرية والاقتصاد المدني ، وقد كان ينبغي أن يتم هذا على حساب الريف المصري فيغير وجه الحياة على أرض مصر ، ولكن الانفجار السكاني في الريف جعل هذا النمو غير ملحوظ الأثر في الصورة العامة للمجتمع المصري ، فالريف المصري بثقافته وتقاليده المحافظة لا يزال هو المنبع الذي يصب في المدينة أكثر مما تصب المدينة في

الـريف . وهذه الهجـرة السكانيـة المتلاحقـة حتى الآن تمنع المـدينة المصـرية من تكـوين شخصيتها الى حـد جعلهـا من بعض الـوجوه امتـداداً حضاريـاً للريف المصري . وبـالرغم من عـدوان الـريف المصـري عـلى المـدينـة المصـريـة وآثـاره الحضارية الوخيمة إلا أن هذا التداخل بين الـريف والمدينـة يمكن اعتبـاره تقدمـاً إيجابيـاً على حـالة الانفصـال الحضاري التـام بين حيـاة الـريف وحيـاة المـدينـة في مصـر قبـل عـام ١٩٥٢ ، حيث كان في مصر عالمان من القيم منفصـلان تمام الانفصـال ، عالم الـريف عالم المـدينة . وهـو على كـل حال الخـطوة الأولى نحو غـزو المدينـة للريف إذا أتيحت للمدينـة المصرية الظروف الملائمة لاستكمال مقـومات شخصيتهـا ثم إشعـاع قيمها وتقـاليدهـا الى أعمـاق الـريف . وأنـا أقصـد بـالقيم الحضاريـة كـل شيء معنـويـاً كـان أم مـاديـاً ، من المفاهيم الدينية والثقافية الدينية الى وضع المرأة أو الطفـل في المجتمـع الى استقـرار حقـوق الانسـان الى عـلاقـة المـواطن بالمواطن وعلاقة المواطن بالدولة والسلطة ، وعـلاقة المـواطن بوسائل الانتاج ، إلى الفنون والآداب والثقافـة العامـة ، الى منطق الأولويات في الاستهلاك ومقاييس الاستهلاك الخ . .

٦ ـ إتسـاع مبـدأ الضمـان الاجتمـاعي (التـأمينـات

الاجتماعية ، المعاشات ، التعويضات الخ . .) ، وبعد ١٩٥٢ من ضمان المعاش والتعويض لموظفي الحكومة فقط وللكادر الفني والإداري والكتابي في الشركات الكبرى الى الطبقة العاملة . وهو اتساع ينسب خطأ الى الاشتراكية ولكنه في حقيقته ليس إلا مظهراً من مظاهر الرأسمالية الراقية يمارس في كافة البلاد الرأسمالية الراقية . وقد خطا نظام عبد الناصر في هذا السبيل خطوات ملموسة محققة . كذلك خطا خطوات ثابتة في « طريق » التأمين ضد البطالة بنظام « العمالة الكاملة » ، وهو نظام رغم سوء آثاره إلا أنه أرقى بكثير من النظر الى المواطنين على أنهم مجرد خراف تجز بالضرائب وتساق الى مذابح الحروب وتفرض عليهم كافة تكاليف الدولة صاغرين دون أن تكون لهم حقوق اجتماعية في مقدمتها حق العمل وتحصيل الرزق ، كما أنه أرقى من مهانة إعانة البطالة المعمول به في الدول الرأسمالية . ونظام العمالة الكاملة من الناحية الاقتصادية لا معنى له إلا تخفيض ساعات العمل بتوزيعه على قاعدة أوسع من العاملين ، وبالتالي زيادة تكاليف الانتاج ، وإتقاء أضراره لا يكون بإلغائه وإنما باستحداث مشروعات انتاجية جديدة أو التوسع في الخدمات العامة بما يمتص القوة العاملة الجديدة

جيلاً بعد جيل .

٧ ـ تمصير الاقتصاد المصري وإدارته . فقد كان من نتائج ثورة ١٩١٩ أن سعد زغلول استطاع تمصير الادارة الحكومية في مصر ، بعد أن كانت أهم المناصب العليا وعدد عظيم من المناصب الادارية الوسطى والفنية وكثير من المناصب الحساسة في الجيش والبوليس في يد الانجليز بصفة خاصة منذ المراقبة الثنائية في نهاية عهد اسماعيل ، أو على الأصح ، منذ تولي الخديوي الخائن توفيق ومنذ الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ . وقد بقيت آثار قليلة من ذلك في العشرينات والثلاثينات حتى بعد مصرع السير لي ستاك باشا السردار (قائد عام) الجيش المصري وحاكم السودان العام في ١٩٢٤ . وبقي سبنكس باشا ورسل باشا (حكمدار القاهرة) والبكباشي ليز بطل مذبحة كوبري عباس الأولى (١٩٣٥) واضرابهم ، وقد صفى أكثر هذه البواقي بعد معاهدة ١٩٣٦ . ولكن ثورة ١٩١٩ لم تستطع تمصير الاقتصاد المصري وإدارته فبقي وبقيت في يد الأجانب من انجليز وفرنسيين وبلجيكيين وإيطاليين ويونانيين وكل جنس وملة . وكل ما أدت اليه في مراحلها الأولى هو إنشاء بنك مصر من ناحية ، وظهور طبقة من كبار الخبراء والماليين

المصريين لها نفوذ كبير في إدارة البنوك والشركات المساهمة وفي البورصة وفي الاتحاد المصري للصناعات الذي كان يسيطر عليه الأجانب استثماراً وإدارة (إسماعيل صدقي وعلي الشمسي وأمين يحيى وفرغلي وعبود واندراوس الخ . .) كما دخل بعض المصريين قطاع الاستثمار الصناعي والتجاري . وبدأت حركة مقاطعة البضائع الأجنبية (حركة « المصري للمصري » التي كان يقودها سلامة موسى) ، ولكن الاستثمار في الصناعة والتجارة والخدمات في أساسه والعمود الفقري لادارته ظلا في يد الأجانب حتى ثورة ١٩٥٢ .

وقد بدأ الموقف يتحسن لصالح المصريين منذ أن ألغى مصطفى النحاس الامتيازات الأجنبية في معاهدة مونتريه (١٩٣٧) ، وبذلك درجة درجة أمكن للحكومة المصرية أن تخضع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة والتجارة للضرائب المباشرة ، وقد كانت من قبل معفاة من الضرائب . فقبل ١٩٣٧ لم تكن هناك ضرائب على الدخل أو على الأرباح التجارية والصناعية في مصر ، وإنما كان نصف ايرادات الحكومة مستمداً من الضرائب الجمركية (غير المباشرة) ومن الضرائب العقارية المباشرة على الأطيان والمباني ،

ففرضت ضريبة الدخل وضريبة الأرباح في ١٩٣٩ ثم ضريبة الأرباح الاستثنائية أثناء الحرب العالمية الثانية . وتوالت التشريعات التي تفرض على الشركات الأجنبية استخدام موظفين من المصريين بنسب عالية بلغت ٨٠٪ ثم تفرض عليها حداً أدنى في حجم مرتبات الموظفين المصريين بالنسبة لحجم الأجور العام لمنع تلاعب الشركات بتعيين الحصة المصرية من الفئات الدنيا (الخدم والسعادة الخ) . وقد كان هذا من أسباب هجرة أجانب مصر هجرة جماعية حتى قبل ثورة ١٩٥٢ . انهم أحسوا بتقلص نفوذهم ومستقبلهم ومستقبل عيالهم في مصر بإلغاء الامتيازات الأجنبية ويتقلص سلطان الانجليز .

ولكن الذي تم تمصير الاقتصاد المصري بهذه الصورة الحاسمة كان تأميم ثورة ١٩٥٢ للمصالح الأجنبية على كل مستوى وعلى أوسع نطاق بين ١٩٥٢ و١٩٦٠ ، آناً بالتعويض وآناً بنهب المال المنهوب ، وجيلنا الذي عاصر عهد فؤاد وعهد فاروق وعهد عبد الناصر ربما أحس بنتائج هذا التمصير أكثر مما يحس جيل الثورة نفسه . فقد كان في الاسكندرية شيء من رباعية الاسكندرية للورانس دوريل ، وكانت القاهرة بشيء من المبالغة قريبة من بغداد المتنبي التي

كنت تسمع فيها كل لسان إلا اللغة العربية (كان هذا ينطبق على الأقل على المربع الواقع بين شيكوريل وأمريكين سليمان باشا وبين ميدان التحرير وميدان عمر أفندي كما ينطبق على الزمالك وجاردن سيتي والمعادي . أما مصر الجديدة والسكاكيني والظاهر وبعض دخانيق شبرا فقد كنت تسمع فيها الفرانكو آراب البزرميط الذي كان من خصائص شوام مصر) .

وقد خالط تأميم المصالح الأجنبية في مصر بعض أعمال العسف والنهب والسلب على المستوى الفردي الذي تميز به الكثير من قرارات الحراسات والمصادرات مما يندى له الجبين الوطني الشريف لأنه لا يليق بأمة متحضرة ، ومما يستوجب أن نفتح دفاتره في القريب العاجل ، إن كنا نقيم وزناً لسيادة القانون ، لنعرف كيف آل المال العام الى الجيوب الخاصة ، فليس في التاريخ شيء إسمه عفا الله عما سلف . وقد كانت هناك حالات من ترحيل بعض الأجانب المحليين وبعض اليهود المصريين ، دون تمييز بين المحسن والمسيء خلال ٢٤ ساعة لمجرد استيلاء بعض الأفراد على شققهم الرخيصة في أرقى أحياء القاهرة ولنهب محتويات مساكنهم نهباً فردياً تحت مظلة سلطة الدولة . ولكن كل هذه المآسي

والمخازي الفردية لا ينبغي أن تعمينا عن القيمة الوطنية والقومية في تأميم المصالح الأجنبية الكبرى التي كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد المدني ، في مصر ، وكان تمصيرها في تقديري إنجازاً إيجابياً لثورة عبد الناصر ونظامه وخطوة مؤكدة في سعي مصر نحو تحقيق استقلالها الاقتصادي .

غير أن الخطأ الأكبر الذي تورط فيه نظام عبد الناصر في اندفاعه الى تصفية الوجود الأجنبي ، مصالح وأشخاصاً ، كان في تقديري هو المغالاة في الايمان باكتفاء مصر الذاتي في الثقافة والعلم والخبرات ، والاعتقاد بأن عصر تلمذة مصر على العالم المتقدم في العلوم والفنون والآداب قد انتهى . وبدلاً من تعويض النقص في الخبرات الناشىء عن طرد الأجانب بإيفاد آلاف المصريين الى أوروبا وأمريكا ومختلف أرجاء العالم ، على غرار ما فعله محمد علي في زمانه ، لاستقاء هذه الخبرات واستجلابها الى أرض مصر ، حطم عبد الناصر أكثر جسورنا العلمية والثقافية مع العالم الخارجي ، وأقام أسواراً عازلة بيننا وبين العقل العالمي والوجدان العالمي ، سواء بحظر الدراسة في الخارج إلا في أضيق الحدود ، أو باهمال تدريس اللغات الأجنبية في المدارس والجامعات المصرية حتى كدنا أن نفقد أدوات

التفاهم مع الغير . ولكن الأحداث والكوارث القومية أيقظتنا لسوء الحظ إيقاظاً الى تلافي ما كنا نسير فيه من خطأ الانغلاق على النفس .

هذه في نظري أهم إنجازات ثورة عبد الناصر الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ومن العدل أن نطرح على أنفسنا هذا السؤال : هل كان من الممكن زيادة الطاقة الانتاجية للبلاد في الصناعة والزراعة وتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة في الريف والمدينة ومعها تخوم الحياة المدنية المصرية ، وهل كان من الممكن وضع أسس الضمان الاجتماعي ، بغير ثورة ١٩٥٢ وبغير ظهور نظام عبد الناصر ؟ ربما ، لو أن التيارات الراديكالية العديدة المتلاطمة في نهاية عهد الملكية ، من يسار الوفد الى الشيوعيين مروراً بالاصلاحيين والاشتراكيين المعتدلين ، اضطلعوا بقيادة ثورة من الشارع الى الملكية والاقطاع والاحتكار الرأسمالي في ١٩٥٢ . ولكن هل كان هذا ممكناً والانجليز رابضون في قاعدتهم العسكرية غرب قناة السويس ؟ مستبعد ، لأن ثورة من الشارع تقوض أسس النظام القائم الذي كانت انجلترا تستخدمه آناً بالتعاون معه وآناً بالخديعة وآناً بالقهر ، في قهر كل تحرك شعبي نحو التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي ، كانت

كفيلة بعـودة جيش الاحتلال البـريطاني الى القـاهـرة لتثبيت دعائم الملكية وركائزها في النظام القائم .

فثـورة الجيش إذن كـانت الثـورة الـوحيـدة « الممكنـة » يومئذٍ ، لأنها من جهة كانت أقدر على مقاومة العهد البائد ، ومن جهة أخرى كـانت هلامية الفكر الاجتمـاعي غامضـة المقاصد الاجتماعية ، قياداتها فيها من اليمين أكثر بكثير مما فيها من اليسار ، ويمين الطبقة المتوسـطة الصغيرة فيهـا أكثر من يمين بقية شرائح الطبقة المتوسطة ، وقائدها الأكبر (جمال عبـد الناصـر) ، مهما يكن مـا يدور في ذهنـه ووجدانـه من أفكـار ومشاعـر ، فقد كـان إبناً من أبنـاء الطبقـة المتوسـطة الصغيـرة ونتـاج ثقـافتهـا وتصـوراتهـا وأحـلامهـا القـوميـة والـطبقية ، وقـد كـانت لـه مـوهبـة خـاصـة في التعـاون في العمل ، ولو إلى حين ، مع مختلف أجنحـة الفكر السيـاسي والاجتمـاعي من أقصى اليمـين الـديني والمـدني الى أقصى اليسار مروراً بالوسط . ومع ذلك فغلبة اليمين الساحقة بين أعـوانـه في مجلس قيـادة الثـورة وبـين زمـلائـه من الضبـاط الأحرار كانت مؤشراً كافياً إلى أن ثوريته كانت داخل الإطار المحافظ التي تتميز به طبقته البورجوازية الصغيرة الثائرة على ما فوقها ، المقتنعة بما تحتها . وقد كان هذا ضماناً نسبياً بأن

ثـورته لن تنجـرف الى الشيـوعيـة أو إلى الاشتـراكيـة أو إلى الراديكالية المتطرفة . فإن كـان عدواً لـلاستعمار فهـو العدو العاقل العارف بضرورة التغيير الذي يفضل الصديق الجاهل من باشوات العهد البائد وبكواته .

فاختيار الشعب المصري في ١٩٥٢ كان بـين ثورة الـطبقة المتـوسطة الصغيـرة ولا ثورة اطـلاقاً ، لأن أيـة ثورة أخـرى كانت لا تملك فرص النجاح . وفي تقديـري أن هذه الثـورة رغم جذورها المحافظة كانت خيراً من استمرار العهد البـائد الذي شاخ أرقى من فيه سياسياً واجتماعياً ، وهو مصـطفى النحـاس ، وعجز حـزبه في أقـوى أجنحته وهـو جناح فؤاد سـراج الدين ، عن أن يكـون في مستوى الأحـداث ، ويرز فيه الملك فاروق ، رغم أنـه كان فيـه شيء من كاليجـولا ، أقـوى من كـل القـوى السيـاسيـة في عصـره مجتمعـة . وفي تقـديـري أن ثـورة ١٩٥٢ ، رغم عـدم كفـايتهـا ونقص راديكاليتها وقلة وضوح رؤ يتها السياسية والاجتماعية ، بـل ورغم أخطائها الكثيـرة القاتلة ، قـد نجحت في تغيير بعض السمات الرئيسية في المجتمع المصـري الى ما هـو أفضل ولا أقول في تغيير مقوماته الرئيسيـة في تقديـري أنها كانت بـداية واضحة ومقدمة لا غنى عنها لمن أراد إتمام البناء .

تصدير الثورة

والآن نصل الى حجر الزاوية الذي بدأنا بأنه أساس الناصرية وهو مبدأ « التحرير » الذي عبرت عنه ثورة عبد الناصر ونظامه بأنه « القضاء على الاستعمار وأعوانه » من الاقطاعيين الزراعيين والاحتكاريين الرأسماليين .

أو فلنقل ، إذا أردنا التوصيف العلمي ، القضاء على كبار الملاك الزراعيين ، لأن مصر لم تعرف الاقطاع بالمعنى القانوني على الأقل في المائتي عام الأخيرة ، أي منذ شتت بونابرت المماليك أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨) ثم قضى محمد علي عليهم نهائياً بمذبحة القلعة في ١٨١١ . مصر لم تعرف نظام رقيق الأرض الذين كان أمراء الأقطاع يتصرفون فيهم كلما تصرفوا في أراضيهم الملتزمين بها فينقلوا ملكية الأرض أو حق الإلتزام عليها بما عليها من بشر ومواش الخ . . . وقد كانت روابط الفلاح المصري بالأرض وسيدها روابط فعلية هي روابط الأجير المسحوق لا روابط قانونية هي روابط الرقيق المملوك ، رغم أنه في كثير من

الأحوال كانت النتيجة واحدة .

كذلك فلنقل ، إذا أردنا التوصيف العلمي ، أن مصر لم تعرف الاحتكار الرأسمالي (الترستات والكارتيلات) الذي عرفته أوروبا في أوج أزمة نظامها الرأسمالي ، لم تعرف إلا بعض وجوهه المرتبطة بالسيطرة الاستعمارية كتجارة القطن . وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت مصر قبل الثورة بعض الجهود لتحرير تجارة القطن من احتكار بورصة ليفربول ، ولكن قيام الثورة حل مشكلة احتكار تجارة القطن بنقلها من أيدي ملوك القطن المحتكرين الى يد الدولة بعد أن كان ٨٠٪ الى ٩٠٪ من صادرات القطن تقوم به عشرة بيوت تجارية .

وإنما المشكلة الحقيقية في نمو الرأسمالية المصرية أنها نشأت نشأة الابن غير الشرعي في كنف الرأسمالية الأجنبية العالمية والمحلية عن طريق الاستثمار المختلط أو عن طريق تمثيل مصالح الرأسمالية الأجنبية . فمشكلتها اذن كانت أنها « رأسمالية الكومبرادور » التي وجدت أن سبيلها الى النمو والازدهار لم يكن سبيل التناقض مع رأس المال الأجنبي ولكن سبيل التعاون معه . ومن هنا حق فيها وصف « اعوان الاستعمار » الذي أطلقته الثورة عليها . حتى بنك

مصـر الذي كنـا نسميه قلعـة الرأسمـالية الـوطنية دخـل في مصاهرات غريبة مع بعض الشركات العالميـة ، فاشتـرك مع شركتي بورنج واسيكوراتسيوني لانشاء شركة مصر للتأمين ، واتفق بنك مصر مع شركـات برادفـورد وكاليكـو وكوهـورن لانشـاء شركـات غـزل القـطن وصبـاغتـه وتصنيـع الحـريـر الصناعي بقصد تخطي التعريفة الجمركية ، وقد كانت شركة بـرادفورد تملك ٣٧٪ من كفـر الدوار ـ البيضـا . وهذا هـو السبب الحقيقي لقيام الثورة بتـأميم بنك مصـر في ١٩٦٠ : ليس كإجراء اشتراكي ، وإنما اعتراضاً عـلى نمو الـرأسماليـة المصـريـة في كنف الـرأسمـاليـة الأجنبيـة ، محليـة كـانت أو عالمية . ولا شك أنه كـانت هناك عمليـاً بعض الاحتكارات الرأسمالية في مصر قبـل ثورة ١٩٥٢ متمثلة فيـما كان يسمى في تـاريـخ مصـر منـذ القـرن التـاسـع عشـر « بشـركـات الامتياز » ، ولكن أكثر هذه كانت مقصـورة على شـركات المنافع العامة كالغاز والكهـرباء والنقـل المشترك (العـام) ، ولكن الاتجـاه العـام في ظـل الفتـرة الليبـراليـة (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) كان نحو الاقلال ما أمكن من شركات الامتياز .

فإلى جانب الأساس الاقتصادي البحت الذي حدا بنظام عبد الناصر الى تحطيم الاقطاع والى تجميع المدخرات الوطنية

بالتأميم أو بملكية الدولة لوسائل الانتاج لدفع عجلة التصنيع ، كان هناك سبب سياسي خطير وراء كسر شوكة كبار الملاك الزراعيين ووراء كسر شوكة الرأسمالية الفردية في مصر ، وهو أن « الاقطاع » المصري والرأسمالية المصرية أقاما كيانهما منذ البداية على إقامة التحالفات مع الاستعمار ، وبذا أصبحا خطراً على الحركة الوطنية وعلى تحرير الارادة المصرية . وقد أثبتت الاحداث منذ ثورة عرابي أن كبار الملاك ومن بعدهم كبار الرأسماليين في مصر كانوا أكثر تفهماً لمصالح الاستعمار من الطبقات الأخرى وأكثر استعداداً للتعاون معه . ولذا فقد استبعد « الميثاق » الاقطاع المصري تماماً من صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، واستبعد رأسمالية الكومبرادور ولم يعترف إلا « بالرأسمالية الوطنية » أي التي تتناقض مصالحها مع مصالح الاستعمار ، وبالتالي تكون جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية ، أو على الأصح من الحركة القومية بحسب تصورات واضع « الميثاق » أو واضعيه .

وأكثر ثورات التاريخ الشعبية تقف في مرحلة من المراحل في مفترق طريقين : إما ترسيخ أهدافها وتعميق مجراها في الداخل ، وإما تصدير الثورة الى الخارج . فالثورة الفرنسية

مثلاً خلال السنوات العشر الأولى بعد قيامها في ١٧٨٩ ظلت تنجرف سنة بعد أخرى من دستورية ميرابو الى وطنية دانتون الى راديكالية روبسبيير الى شعبية مارا وكادت أن تنتهي الى اشتراكية بابيف لولا أن تدخل الجنرال بونابرت وحاصر المؤتمر الوطني بالجند وفضه عنوة وقصف جماهير الشعب في طولون بالمدافع فمهد الطريق لحكومة الادارة (الديركتوار) ، ولتوجيه قوى الثورة الى الخارج بعد تجميدها في الداخل باسم النظام فقاد الحملة الفرنسية على مصر ثم قاد حملاته الأوروبية التي انتهت بتتويجه امبراطوراً على فرنسا (١٨٠٤) وسيداً على أوروبا لعشر سنوات . ولو لم يفعل نابليون بونابرت ذلك لاستمر مسار الثورة الفرنسية من يسار الى يسار أكثر ، وخرجت عن طبيعتها البورجوازية التي حطمت الاقطاع الفرنسي لتنقل السلطة والثروة من يد الارستقراطية الى أيدي الطبقات المتوسطة ، وتحولت الى ثورة فلاحين وعمال تنقل السلطة الثروة من أيدي الطبقات المتوسطة الى أيدي البروليتاريا ، أو فلنقل أن نابوليون بونابرت كان رسول البورجوازية الفرنسية الذي ثبت أسسها في فرنسا وأمّنها خارج فرنسا وصدّر مبادئها وفتح لها أسواق أوروبا وأسواق العالم القريب والبعيد ، حتى أنهكتها الحروب

واستنزفت قواها الفتوحات فأمكن ضربها في ووترلو (١٨١٤) ، وبضربها عادت الملكية المطلقة ومعها حكم الارستقراطية في فرنسا (لويس الثامن عشر وشارل العاشر) ، وبالتبعية عادت الملكيات الى القارة الأوروبية . ولكن البذور التي بذرها نابليون ونظامه من مبادىء الطبقات المتوسطة الفكرية والاقتصادية ، ظلت راقدة تحت التربة حتى ازدهرت مرة أخرى بثورة ١٨٣٠ التي أطاحت بآخر البوربون (شارل العاشر) . فنابليون بنظامه صفى الثورة الفرنسية داخل فرنسا بتصديرها الى الخارج ، وحال دون تحولها الى ديمقراطية شعبية أو إلى دكتاتورية بروليتارية كما نقول بلغة هذه الأيام بإقامة دكتاتورية الطبقة البورجوازية .

عكس هذا حدث في الثورة الروسية (١٩١٧) التي تلاطمت فيها التيارات الثورية المعتدلة والمتطرفة من منشفيك وبلشفيك . وبعد أن قهرت أعداءها المحافظين والرجعيين بسحق حملة دنيكن ، وأمّن الجيش الأحمر الثورة البلشفية من أعدائها الخارجيين ، وقفت الثورة الروسية في مفترق طريقين بعد موت لينين في ١٩٢٤ : إما أن تحقق الاشتراكية وتثبت أسسها وتعمق مجراها داخل الاتحاد السوفييتي نفسه في مواجهة أعدائها الداخليين ، وأما أن تصدر الاشتراكية الى

البلاد الأخرى باسم تأمين الثورة الشيوعية من الرأسماليات الخارجية . وكان يقود الجناح الأول ، جناح تحقيق الثورة وتثبيتها في الداخل ، ستالين ، وكان يقود الجناح الثاني ، جناح تصدير الثورة ، تروتسكي . وانتصر ستالين على تروتسكي ، ودخلت روسيا في حقبة من الانطوائية والانعزالية عاكفة على التنمية الاقتصادية وبناء المجتمع الاشتراكي داخل حدود روسيا حتى أمكنها في عشرين سنة أن تبرز في المجتمع الدولي الدولة العظمى الثانية . ونحن لا نعرف ماذا كان يكون مآل التجربة الاشتراكية الروسية ، لو أن روسيا خرجت تصدر ثورتها الشيوعية على طريقة تروتسكي وتبلشف العالم . كل ما نعرفه أن التجربة الستالينية قد نجحت في إقامة الاشتراكية وتثبيتها داخل الاتحاد السوفييتي . وكل ما نعرفه أيضاً أن فظاعة الفظائع في عهد ستالين قد دلّت على أن أعداء الاشتراكية داخل الاتحاد السوفييتي كانوا من الكثرة ومن البأس بما استوجب إراقة دماء غزيرة والحجر على حريات عديدة ليخرج النظام من الثورة ولتثبت دعائم النظام . والأرجح أن روسيا لو قد دخلت في مغامرة تصدير الثورة وهي لا تزال في المرحلة الثورية لأجهز على تجربتها أعداء الاشتراكية في الداخل والخارج .

وعلى غرار الثورة الشيوعية في روسيا كانت الثورة الشيوعية في الصين . فماوتسي تونج ورجاله ظلوا عشرين عاماً يدخرون قوى ثورتهم ليبنوا ديمقراطيتهم الشعبية داخل أسوار الصين ، بدلاً من مواجهة أعدائهم بمحاولة سحق تشانج كاي شيك وتحرير تايوان بما يتضمنه ذلك من المجازفة بمواجهة أميركا . ومثل ماوتسي تونج تيتو الذي قبع في بلاده مكتفياً بيوجوسلافيا قاعدة شبه اشتراكية ، وقد كان في وسعه إحياء دعوة الوحدة البلقانية وخوض المعارك من أجل توحيد البلقان وتصدير الاشتراكية الى شعوبه . وقد عرف القرن العشرين نموذجين خطيرين لثورتين بورجوازيتين قامتا على التركيز في الداخل بدلاً من التوسع في الخارج ، وهما ثورة مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات ، وقد صفى الأمبراطورية العثمانية وركز على تطوير تركيا وبنائها من الداخل بمقومات الدولة الحديثة ، وثورة ديجول الذي صفى الامبراطورية الفرنسية لتجديد دولة فرنسا . كذلك عرف القرن العشرين ثورتين عاصفتين قامتا على مبدأ تصدير الثورة هما الثورة الفاشية الايطالية في العشرينات والثورة النازية الألمانية في الثلاثينات من هذا القرن . وكان القناع الامبراطوري الذي ارتدته ثورة موسوليني هو بعث الحضارة

الرومانية وطريقة توحيد الارادة الايطالية ، أما القناع الامبراطوري الذي ارتدته ثورة هتلر فقد كان بعث الفضائل الآرية وطريقة توحيد الإرادة الجرمانية ، وقد احترقت الثورتان في أتون الحرب العالمية الثانية التي أشعلتاها ولم يبق منهما شيء حتى الرماد . ولم يكن فيهما جديد إلا الفشل الذريع . فمن قبل لبس الاسكندر الأكبر قناعه الامبراطوري الذي سماه تصدير الثقافة الهللينية لتمدين العالم فقضى على الحضارة اليونانية في بلاده ولكن قبساً منها أضاء في الاسكندرية وفي أنطاكية وفي كل مكان . ومن قبل لبس يوليوس قيصر قناعه الامبراطوري الذي سماه تصدير الحضارة الرومانية لتمدين العالم فنجح حيث توغل في برابرة أوروبا ، ولكن أثره كان محدوداً في بلاد الحضارات القديمة .

ولن أقول أن تصدير الثورة المصرية كان قناعاً أمبراطورياً ارتداه عبد الناصر وسماه القومية العربية ، لسبب بسيط هو أن الشعوب العربية التي أججها بنار الثورة السياسية وبذر فيها بذور الثورة الاجتماعية وألهبها بأشواق الوحدة العربية لم تكن شعوباً تامة الاستقلال فأطاح عبد الناصر باستقلالها لينشر فيها أفكاره ومبادئه أو ليجد فيها مجال مصر الحيوي ، وإنما كانت في أكثرها شعوباً ترسف في أصفاد الاستعمار ولا

تزال . ومن هنا كانت ثورة عبد الناصر ثورة تحريرية أكثر منها توسعاً امبراطورياً .

ومع ذلك ، فبغض النظر عن تشخيص ماهية ثورة عبد الناصر ، فهناك قانون نستطيع أن نستخلصه من عبر التاريخ في تصدير الثورات ، وهذا القانون ، في اختصار شديد ، هو أن تصدير الثورات ، يكون ممكناً وناجحاً إذا توفر شرطان : أن تسيطر الثورة على أهم عوامل الثورة المضادة في الداخل بحيث لا يطعنها أعداؤها الداخليون في ظهرها ، وأن تكون محوطة بفراغ سياسي في الخارج يمكنها من الانتشار دون انتحار . فإذا لم يتوفر لأي ثورة من الثورات هذان العاملان كان تصديرها مجازفة كبرى تطيح بها وربما تقتلعها اقتلاعاً فلا يبقى منها ذكر ولا أثر . كذلك فإن تصدير الثورة يكون واجباً أخلاقياً إذا كانت تحمل رسالة اجتماعية أو إنسانية أرقى من الفلسفات التي جاءت لتحل محلها ، وإلا كانت عملاً همجياً ينبغي أن تلتقي إرادة البشر على دحره واحتوائه .

وتصدير الثورة قد يكون واجباً وممكناً معاً كما حدث للثورة العربية في القرن الأول الهجري حين كانت قيم الاستعمار العربي أرقى وأقرب الى روح الانسانية وعقلها من

قيم الاستعمار البيزنطي أو قيم الاستعمار الروماني الغربي ، وحين فسد العرب بعد قرنين أو ثلاثة قرون ضاعت قيمهم وذهبت ريحهم . وحيث لم تذهب كان ينبغي أن تذهب لأنهم تحولوا الى قوة معطلة للحضارة وغدوا عالة على ما في أمصارهم وعند جيرانهم من حضارات ، وغدت الشعوب الاسلامية الأخرى أقدر على حكم نفسها من العرب أنفسهم بعد عصر المأمون ، ولذا انتقلت قاعدة القوة والاشعاع الى الأمصار . كذلك كان تصدير الثورة واجباً وممكناً معاً كما حدث للثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن التاسع عشر ، حين كانت قيم الاستعمار الفرنسي أرقى من قيم الاستعمار البريطاني والاستعمار الاسباني وأقرب الى روح الانسانية وعقلها ، وحين فسد الفرنسيون ضاعت قيمهم وذهبت ريحهم بعد أن بقي من بطشهم أكثر مما بقي من حضارتهم . وهكذا ، قد يكون تصدير الثورة واجباً ولكنه غير ممكن كما حدث للثورة الروسية الاشتراكية وللثورة التركية البورجوازية وللثورة الصينية الشعبية الخ . . . حيث كانت قيم المجتمع الجديد أرقى من قيم المجتمع القديم وأقرب الى روح الانسانية وعقلها ، ومع ذلك كتب على هذه الثورات أمداً أن تتقوقع داخل شعوبها لأنها لم تأمن

شر أعدائها في الداخل ، ولأنها ، من جهة أخرى ، لم تكن محوطة بفراغ سياسي في المجتمع الدولي يمكنها من تصدير الثورة للغير .

والسؤال الآن هو : إلى أي مدى كان تصدير ثورة عبد الناصر واجباً وممكناً ؟ فلنقل مؤقتاً أنه كان واجباً، رغم كثرة تحفظاتنا عليه . فقد كانت قيم ثورة ١٩٥٢ في مجموعها العام ، أو فلنقل كانت بعض قيم ثورة ١٩٥٢ ، وربما أهمها ، أرقى بكثير مما كان شائعاً في الأنظمة العربية المجاورة .

وأنا لست ممن ينظرون الى ثورة عبد الناصر ونظامه نظرة رومانسية فيقولوا أنهما لم يفعلا إلا خيراً ، بل أنا ممن يعتقدون أنهما مع ما جاءا به من خير كثير قد دمرا بعض أسس المجتمع المصري الراقية التي بناها المصريون خلال المئتي سنة الأخيرة نتيجة أحتكاكهم المباشر بالحضارة الأوروبية : كمبدأ القومية المصرية ، ومبدأ الحق الطبيعي ، وكالحقوق والحريات الديمقراطية : فصل الدين عن الدولة وفصل السلطات وسيادة القانون وسيادة الأمة على الحكومة وحرية الاجتماع والتفكير والتعبير والعمل والاختيار ، وحرية التنظيم والتمثيل والتوكيل السياسي الخ . . . وهكذا

زعزعت الناصرية ، بعد خروج عبد الناصر منتصراً في حرب السويس وبروزه كزعيم للعالم العربي ، إيمان المصريين بهويتهم المصرية وبشخصيتهم المصرية ، ومحت اسم مصر ودعت المصريين الى فقدان أنفسهم في كيان سياسي أكبر هو كيان الأمة العربية الممتدة من الخليج الى المحيط ، وبعد أن كانت العروبة في ١٩٥٣ و١٩٥٤ أيام « فلسفة الثورة » مجرد دائرة من الدوائر الثلاث التي تقع مصر في تقاطعها وتستخدمها رصيداً لقواتها ولقوة المنطقة العربية وأصبحت مصر مركز دائرة واحدة هي دولة الوحدة العربية . كذلك نسفت الناصرية أكثر الحقوق والحريات الديمقراطية ، فأدمجت الناصرية الدين والدولة (وأنا لا أقصد الدين بالمعنى التقليدي المتعارف عليه وإنما أقصد أية عقيدة غيبية شاملة ، وهو ما نسميه « بالايديولوجيا ») ، فقبلت من حزب البعث فلسفة القومية العربية ولم تجعلها دين الدولة الرسمي فحسب بل جعلتها المصدر الرئيسي للسياسة والتشريع والقيم الفكرية والاجتماعية ، وأعطت الدولة حق الزام الناس بها وحق تلقين الأجيال الجديدة بها وتنشئتهم عليها كما لو كانت من مقولات الوحي الذي لا يناقش . فلما فشلت تجربة الوحدة ، ابتكر المفسرون والأئمة تخريجاً تلفيقياً

جديداً هو دعوة الاشتراكية العربية التي حلت محل دعوة القومية العربية .

وبالمثل اقتلعت الثورة الناصرية ، بحل كافة التنظيمات السياسية ، وتحريم كافة التجمعات المنظمة ، وتجريم كافة التجمعات غير المنظمة . وإقامة حياتنا السياسية على مبدأ تحالف قوى الشعب العاملة داخل وعاء واحد تسيطر عليه الدولة ، هو هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ، اقتلعت الثورة الناصرية حق الأفراد والجماعات والطبقات في التفكير السياسي وحريتها في العمل السياسي ، وبذلك جردت الثورة المصريين من حقوقهم السياسية وعزلت الشعب المصري برمته عزلاً سياسياً إلا من سار في مسيرتها بالولاء الشخصي . فقد كانت فلسفتها مبهمة وبرامجها غامضة ومناهجها متغيرة الظروف ، وبذلك ألغت الثورة الفرق بين الدولة والحكومة ، إذا جاز لنا أن نستخدم تعبير هارولد لاسكي ، فغدت الدولة هي الحكومة والحكومة هي الدولة ، وألغت الفرق بين الشعب ووكلائه المعبرين عن إرادته لأنها جردت الشعب من حق توكيله لممثليه السياسيين المختارين له من قبل الثورة ،وأنكرت التعارض بين مصالح الطبقات الخ .

كذلك أعلن بعض الثوار أن « القانون في إجازة » ، والحقيقة أن نظرية القانون نفسها قد انهارت فتحول القانون من معيار موضوعي واضح يستمد من العرف العام ومن الضمير العام ومن المصلحة العامة ، ولو كان عرف الطبقة المالكة لوسائل الانتاج وضميرها ومصلحتها ، الى قرارات وإجراءات فردية تقديرية تتخذ مستمدة من الظروف الموقوتة والاحتياجات الطارئة . وابتكر سوفسطائيو الثورة نظرية الفقه الثوري والشرعية الثورية ليبرروا هذه الاجراءات والقرارات الاستثنائية بدلاً من أن يبصروا الحاكم بأن الفقه الثوري والشرعية الثورية معناهما وضع فلسفة تشريعية جديدة موضوعية المعايير مستمدة لا من سلطات الحاكم التقديرية ولكن من العرف العام والضمير العام والمصلحة العامة للطبقات التي قامت الثورة لترد لها أهليتها القانونية وللغايات التي قامت الثورة لتحقيقها . أما حرية التعبير فقد أصبحت عبارة بلا معنى في مختلف دساتير النظام الناصري بعد تحريم التنظيمات السياسية وتجريمها وبعد تأميم الصحافة ودور النشر ومختلف وسائل الاعلام وتتبيعها إما للاتحاد القومي ـ الاشتراكي وإما للسلطة التنفيذية مباشرة (وزارة الارشاد ـ الاعلام) . وبتأليه الدولة اندمجت فيها

السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومعها السلطة الرابعة (الصحافة) . وغدت الأذرع الأربع للزعيم الذي تجسدت فيه إرادة الدولة . بل ان وظائف الجيش والبوليس اختلط بعضها ببعضها الآخر بعد إعلان عضوية الجيش في تحالف قوى الشعب لأنه غدا بهذا مسئولاً مسئولية رسمية مباشرة عن حماية النظام الداخلي لأنه طرف من أطرافه .

ومع هذا كله ، فرغم ضياع هذه القيم الراقية والأشكال الراقية المستقرة في الوجدان المصري وفي الكيان الاجتماعي المصري نتيجة لجهاد الشعب المصري عبر قرنين سابقين في سبيل الديمقراطية ، لا مفر من الاعتراف بأن الثورة في حقيقتها كانت تتضمن بالضرورة العصف ببعض هذه القيم والأشكال ، لأن الحقوق والحريات العامة والخاصة كان بينها حق جوهري وحرية جوهرية هما حق التملك وحريته ، كان لا بد أن تزعزع بقية الحقوق والحريات المنصوص عليها في المجتمع الديمقراطي الليبرالي الذي تحولت فيه الديمقراطية الى مجرد شكل بلا مضمون ، لأن حرية التملك صارت الى عربدة خلخلت كيان المجتمع المصري في أواخر عهد الملكية ، وحرية العمل السياسي قد صارت الى عربدة

غدت خطراً على المصالح القومية والوطنية . أو على الأصح أن نشأة طبقة واسعة التعليم واعية لحقوقها وطموحاتها ، جعلت حرية التملك بلا حدود ، التي كانت مقبولة في الأجيال السابقة ، غير مقبولة في ١٩٥٢ ، وجعلت حرية العمل السياسي ، ولو كانت خطراً على المصالح القومية والوطنية ، التي كانت مقبولة في عهد الاحتلال البريطاني غير مقبولة في انتفاضة التحرير . وقد كانت مأساة الثورة ، بسبب تخوفها من الانفتاح أمام الجماهير والخضوع لها ، أنها نقلت حق التملك بلا حدود من طبقة الى طبقة وجعلت حق التملك في العلن وبقوة القانون يتحول الى تملك في الخفاء وبقوة اللصوصية لبعض الثوار وأعوان الثورة . كذلك كانت مأساتها أنها في صراعها من أجل تحرير مصر والعالم العربي من براثن الاستعمار ومن أجل تحقيق ما تسميه العدالة الاجتماعية لم تكن تميز أعداءها من أصدقائها من رفاق طريقها ، بسبب اعتمادها على منهج التجربة والخطأ ونفورها منذ البداية من كل فكر نظري يمكن أن يشل حركتها .

أياً كان الأمر فلنتفق على ما هو مرجح ، وقد لا يكون مؤكداً ، أن الثورة المصرية في ١٩٥٢ كانت صاحبة رسالة

أقرب الى روح الانسانية وادعى الى تقدمها من كافة النظم العربية التي كانت محيطة بها . ولنتفق أيضاً على أنها لم تكن مجرد قناع امبراطوري لبسته البورجوازية المصرية ولبسه صاحب الثورة لنهب ثروات العالم العربي تحت رداء القومية العربية ، وهو أيضاً مرجح ولا نقول مؤكد . بهذا المعنى كانت الثورة المصرية واجبة التصدير الى العالم العربي . والسؤال الآن هو : هل كانت ثورة عبد الناصر ممكنة التصدير كما كانت واجبة التصدير ؟

ولكي نجيب على هذا السؤال وجب أن نعرف أولاً شيئين هما : هل حقيقة أن ثورة عبد الناصر ، ثورة الطبقة الوسطى المصرية ، قهرت أعداءها في الداخل وحققت نفسها فعلاً بما كان يُمكّن من تصديرها الى العالم العربي ومناجزة أعداء جدد قد يكونون أكثر ضراوة من أعدائها في الداخل ؟ ثم هل كان هناك فراغ سياسي في المنطقة المحيطة بمصر يمكن ثورة عبد الناصر من الانتشار فيها دون أن تصاب بنكسات تعرضها للفشل الذريع وربما تنتهي باقتلاع جذورها ؟ .

طبعاً من السهل على قضاة الثورة الناصرية والنظام الناصري أن ينظروا الى حال مصر الآن ومنذ هزيمة ١٩٦٧

ثم يحكموا بأن تصدير ثورة عبد الناصر ونظامه كان خطأ فاحشاً ، مؤسسين حكمهم على أن العبرة بالخواتيم ، وما دامت الخواتيم على هذه الدرجة من السوء ، حيث الارادة المصرية تمتحن امتحاناً قاسياً أمام ضربات الاستعمار ، وحيث الأمل العظيم بأن مصر ومعها العالم العربي كانا قاعدة كبيرة للتقدم قد تبخر في معظمه وأصبحت مصر ومعها العالم العربي مباءة تفسق فيها أفحش أنواع الرجعية المصرية والرجعية العربية . بل من السهل الآن ، تأسيساً على ما نحن فيه الآن من الانحسار ، إدانة التجربة الناصرية كلها ثورة ونظاماً ومبادىء في الداخل والخارج ، بمنطق أنظروا الى ما نحن فيه الآن : كل هذا من بلاء عبد الناصر .

غير أن هذه النظرة في تقديري نظرة متسرعة لجملة أسباب أهمها :

أنها تعد اليأس حقيقة موضوعية ولا تعد الأمل حقيقة موضوعية ، فهي تختبر الأشياء بمقاييس اليأس وليس بمقاييس الأمل ، والواجب على المصري أنه كلما ذكر سقوط محمد علي في ١٨٤٠ أن يذكر معه تجدد مصر في ١٨٦٣ ببداية عصر اسماعيل ، وكلما ذكر سقوط عرابي

واحتلال مصر في ١٨٨٢ أن يذكر انتفاضة مصطفى كامل التي كان يمكن أن تؤدي الى تجدد مصر لولا الوفاق الودي بين انجلترا وفرنسا في ١٩٠٤ ، وكلما ذكر ظلام فترة دنشواي (١٩٠٦) ومهالك الفتنة الطائفية إبان حلف عباس الثاني ـ الدون جورست (١٩٠٨ ـ ١٩١١) ، أن يذكر معه ذلك الغضب المقدس من أجل الاستقلال والدستور الذي تفجر في ثورة ١٩١٩ وقاد به سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس الأمة المصرية نحو الاستقلال والديمقراطية ، وكلما ذكر تفسخ عهد فاروق ، أن يذكر معه أمجاد عبد الناصر وثورته . وبناء عليه فالواجب على المصري أنه كلما ذكر عار ١٩٦٧ ، أن يذكر أن مصر قادرة دائماً أن تستجمع قواها وأن تسترد شرفها وأن تثب وثبة جديدة نحو التقدم والمجد بعد جيل واحد بقوتها الذاتية مهما أدلهمت من حولها الخطوب .

وهي نظرة متسرعة لأنها لا ترى من عهد عبد الناصر إلا فترة الجزر ، أما فترة المد فيها تطرحها من الحساب . وإذا كان خطأ أو وهماً ان يتصور معاصر لنابليون ـ والقياس مع الفارق ـ ان الثورة الفرنسية قد انتهت واقتلعت جذورها لأن نابوليون هزم في ووترلو عام ١٨١٤ ، فخطأ أو وهم أن

يتصور معاصر لعبد الناصر أن الثورة المصرية في ١٩٥٢ قد اندثرت بذورها بهزيمة عبد الناصر في ١٩٦٧ ، أنها راقدة تحت التربة المصرية والعربية ، وحين يأتي الأوان سوف تخضر براعمها من كل ما هو إيجابي فيها ، وكل ما نرجوه ألا تتجدد سلبياتها كذلك . لقد بذر عبد الناصر بذور القلق في نفوس عبيد الأرض وجسد أحلامهم في أن يتخلصوا من أصفاد نخاسيهم في الداخل والخارج ، ولكنه لم يعرف كيف يرسم لهم طريق الخلاص من هذه الأصفاد ، أو لعله كبلهم بأصفاد من فولاذ ليحررهم من قيود الحبال . لقد ترك لنا القيد والقلق في آن واحد ، فالقيد من سلبياته والقلق من إيجابياته .

ورغم كل ما تقدم ففي تقديري أن تصدير الثورة المصرية والناصرية بوجه عام كان خطأ بالمقياسين اللذين أشرت اليهما .

كان تصدير الثورة المصرية خطأ لأن عبد الناصر لم يكن يسيطر على أعداء ثورته في الداخل ، ولأن المنطقة العربية والعالم الثالث بوجه عام لم يكن فيهما الفراغ السياسي الذي يمكنه من الانتشار إلا في مرحلة محددة هي مرحلة الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا ، تلك الحرب التي خلقت توازناً

دولياً مكن عبد الناصر وزعماء العالم الثالث التحريين والتقدميين من الاستفادة من الفراغ السياسي الناشىء عن توازن الكتلتين الشرقية والغربية بملء هذا الفراغ . فهم جميعاً ، بهذا المعنى ، مثل صاحبهم الكبير عبد الناصر ، وظيفة من وظائف الحرب الباردة ووظيفة من وظائف التوازن الحرج بين الكتلتين : سوكارنو ونكروما وبن بيللا ولومومبا وسيكوتوري ومجيب الرحمن الخ . . كلهم مثل عبد الناصر نتاج من نتائج الحرب الباردة ، وحيث تسخن الحرب أو تنتهي بالاسترخاء ، هذا الذي يسمونه بالوفاق ، يصعب عليهم مواجهة مواقف لم يخلقوها بقوتهم الذاتية أو بقوة ثوراتهم الذاتية أو بقوة شعوبهم الذاتية . كل شيء سار على ما يشتهي العالم الثالث بين انتهاء الحرب الكورية في ١٩٥٣ حتى ١٩٦٥ على وجه التقريب . وبعد اختفاء كنيدي وخروشوف سخنت الحرب فبدأت ثورات العالم الثالث وزعاماته تتهاوى الواحدة بعد الأخرى حتى لم يبق منها شيء . وهذا معنى ١٩٦٧ . هو خطأ في الحسابات وقع فيه أكثر زعماء العالم الثالث : أن يأكلوا على المائدتين وأن يحتموا بالنقيضين وكلهم شعور بالأمان ، فلم يلتفتوا الى أن الأوضاع الطارئة لا يجوز الاعتماد عليها ولا تعلق مصائر

الشعوب عليها . وإنما الشيء الثابت الباقي لكل ثورة تقدمية هو أن تصفي أعداء التقدم في مجتمعها وأن تبني مجتمعها على أساس مكين ، بحيث تملأ الفراغ الدولي بقوتها الذاتية فإذا ما أطبقت عليها كسارة البندق وجدت بين فكيها جسماً صعب المراس .

ولأن عبد الناصر لم يصف أعداء ثورته في الداخل ، وثبوا عليه حين وثب عليه 'الاستعمار من الخارج فأجهزوا عليه وعلى نظامه في ١٩٦٧ . وهو لم يصف أعداء ثورته في الداخل لأنه لم يكن يعرف من هم على وجه التحديد بسبب فقره النظري وبسبب احتقاره أو خوفه من أصحاب النظريات وإسرافه في الاعتماد على الفطانة والالهام وقد كان عنده منهما شيء كثير . ولكن الكثير نفسه غير كاف في أهم المواقف . كان يحسب أن أعداء ثورته هم الباشوات والبكوات وحدهم ، ولأنه ابن شرعي لطبقته المتوسطة الصغيرة ظن أن مشكلات مصر تحل بتحويل كل المصريين الى طبقة متوسطة صغيرة . ولأنه ابن شرعي لطبقته المتوسطة الصغيرة ، فهو لم يتشكك قط في قداسة الملكية الفردية ، ثم ارتكب الاثم الكبير بأن جعل الدولة تنافس الأفراد في الملكية ، بعد أن اكتشف أنه بغير التنمية الضخمة لن يوزع

الا فقراً . لم يدرك أن كل بورجوازي صغير منتفع من نظامه عدو له بالامكان لأنه يضع سقفاً لاحلامه في التملك ولأحلامه في الانفاق . ولأنه ابن شرعي لطبقته المتوسطة الصغيرة أدرك بغريزته ، وربما بتوجيه من العارفين ، بأنه إذا لم يصدر ثورته الى الخارج ، فسيضطر أن يعمقها في مصر يوماً بعد يوم ، وينجرف من يسار الى يسار أكثر حتى يلتقي بجسم الانسانية الأكبر ، جسمها الحقيقي ، بملايين المعدمين الكادحين . وحين رفضت سوريا قبول صادراته الفكرية والاجتماعية ، عمق ثورته في مصر « بالميثاق » ، ولكنه لم يرسخها ، بل عاد الى التصدير حتى يتجنب مزيداً من التعميق . لقد كانت « القومية العربية » ثم « الاشتراكية العربية » مهربه الموضوعي من مواجهة الفلاحين الحفاة ، قوام الريف المصري ، والعمال الكادحين ، قوام المدينة المصرية ، وملايين الفقراء الضائعين الذين لا ينتمون الى ريف أو مدينة ، تماماً كما يهرب المعلم المصري من مواجهة تعليم أبناء الفلاحين والعمال لأنه لا يجزى كما يجزى تعليم أبناء البورجوازية الكويتية أو السعودية أو الليبية أو الجزائرية الخ . . .

لهذا ترك عبد الناصر شعبه بعد ثمانية عشر عاماً من

قيادته كما تسلمه من فاروق : نسبة الأميين فيه ٧٥٪ . ولهذا ترك عبد الناصر شعبه كما تسلمه من فاروق : متوسط الدخل القومي فيه نحو ٥٠ جنيهاً سنوياً للفرد الواحد ومتوسط الأمراض فيه نحو ثلاثة أمراض للفرد الواحد . ولهذا أمكن ضربه ولهذا يجري الآن ضرب ثورته على قدم وساق . البورجوازية تقول فيه : هذا كان ابنا عاقاً من أبناء طبقتنا . والبروليتاريا تقول فيه : هذا ليس إبناً من أبنائنا ولكنه كان يحسن الحديث الى الفقراء .

جلسة مع هيكل

بدأت بتوفيق الحكيم ، أكبر نقاد الناصرية الشرفاء ، فللناصرية اليوم ، وبعد وفاة صاحبها ، نقاد بلا عدد ولكن لا تجوز مناقشة بعضهم لأنهم مجردون من الشرف الوطني أو من الشرف الشخصي . ولعلي أجمل رأيي في كتاب « عودة الوعي » لتوفيق الحكيم بقولي أنه كتاب مقبول بمعنى واحد فقط ، وهو أنه نموذج هام للنقد الذاتي ، فتوفيق الحكيم منذ « عودة الروح » هو صاحب نظرية « الزعيم المعبود » الذي به وحده تبعث مصر بحسب رؤ ياه ، وتوفيق الحكيم يعلم أن المعبود لا يناقش ، فإذا كان اليوم يناقشه فمعنى هذا أنه اهتدى أخيراً في تفكيره السياسي الى ضرورة تحطيم المعبود ، كل المعبودات . فهل انتهى توفيق الحكيم حقاً الى الحل الديمقراطي ؟ إنه يحذرنا من طريق المهالك ، ولكنه لا يدلنا على طريق النجاة .

والآن أنتقل الى كتاب « بصراحة عن عبد الناصر » ، وهو الحوار الذي أجراه الاستاذ فؤاد مطر الكاتب

والصحفي اللبناني الذي عرفناه متابعاً ـ وما زال ـ باهتمام قضايا مصر ومشاكلها وطموحاتها ، مع الأستاذ محمد حسنين هيكل ، أكبر دعاة الناصرية الشرفاء . وقد وجدت هذا الكتاب كتاباً مربكاً لأني توقعت أن أجد فيه أشياء كثيرة ولكني لم أجدها . فالمعروف للخاص والعام أن الأستاذ محمد حسنين هيكل هو مفكر الناصرية الأول في مصر والعالم العربي . وقد كنت أنتظر أن أجد في الكتاب بعض المراجعة للناصرية ، دعوة ومواقف ، ولا سيما بعد أن تغيرت سياسة الدولة ، ولا أقول رجالاتها منذ ١٥ مايو ١٩٧١ ، فباستثناء الصف الأول من ورثة عبد الناصر ، الذين اختفى أغلبهم من حياة مصر السياسية ، فرجال الصف الثاني من رجالات الدولة ممن يتولون الآن إدارة حياتنا السياسية والاجتماعية هم في مجموعهم العام من مكتشفات عبد الناصر وقد كانوا من أدواته في تحقيق اشتراكيته العربية وحياده الايجابي أو عدم انحيازه قبل هزيمة ١٩٦٧ ، ومن أدواته في تجميد الثورة الاجتماعية داخل مصر وانحيازه دولياً الى المعسكر الشرقي من أجل معركة التحرير بعد هزيمة ١٩٦٧ . كنت أنتظر من هيكل أن يراجع موقفه من بعض مقومات الناصرية لسبب بسيط ، وهو أن كل ما يجري الآن في المجتمع المصري

داخلياً وخارجياً على غير ما يرضى به الأستاذ هيكل ، بدليل تنحيته ، ليس إلا نتيجة مباشرة للناصرية ، دعوة ومواقف ، إما نتيجة لفشلها لضحالة جذورها في المجتمع المصري ، وإما لأنها كانت في حقيقتها يميناً مقنعاً بقناع اليسار ، فلما مضى صاحبها خلع اليمين القناع وخرج سافراً بغير حياء . وقد كان هذا كافياً لأن يقف هيكل موقف المتأمل ، ليس مما يجري الآن فحسب ، ولكن مما جرى في عهد عبد الناصر ، فالحاضر هو ابن الماضي .

ولست أشك في أن للراديكالية المصرية وللعلمانية المصرية جذوراً عميقة أعمق ما يكون . وانتشاراً عريضاً أعرض ما يكون ، على عكس ما يشيع اليمين المصري واليمين العربي من أوهام سياسية واجتماعية ، لأن التقدمية المصرية ليست بنت الناصرية وحدها ، بل بنت جهاد الشعب المصري في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية عبر قرنين من الزمان ، ولأن مصر من أقدم العصور ثقافياً وحضارياً جزء لا يتجزأ من حوض البحر المتوسط ، حوض الثقافات والحضارات . وما يقال عن التقدمية المصرية يقال أيضاً عن التقدمية العربية . ولكن السهولة التي فرش بها اليمين المصري واليمين العربي وقعد وتربع على مصر والعالم

العربي منذ ١٩٦٧ كان ينبغي أن تدعو الى التأمل العميق من الأستاذ هيكل ، ولا سيما وأنه باعتباره أكثر الناس الحارس الأول للفكر الناصري في جناحه المتمدن المتقدم الذي يمكن توصيفه بأنه في الوسط الممتنع أو على يسار الوسط .

ومع ذلك فأنا لم أقرأ في كتاب « بصراحة عن عبد الناصر » كلمة واحدة للاستاذ هيكل تقول : لقد أخطأ عبد الناصر في كذا وكذا بدليل عبر الماضي والحاضر ، باستثناء موقفه من حرب اليمن وموقفه من إغلاق خليج العقبة ، وهما اعتراضان نعرفهما عنه حتى أيام عبد الناصر ، وإنما كل ما قرأته في كتاب « بصراحة عن عبد الناصر » تفسيرات وتبريرات للناصرية ، دعوة ومواقف ، وكأن شيئاً لم يكن ، أو كأن مصرع مصر والناصرية في ١٩٦٧ كان مجرد جريمة من جرائم الاستعمار العالمي بلا زيادة ولا نقصان ، فنحن فيه مجرد ذبيحة بريئة من ذبائح الدول العظمى لا مسئولية علينا في شيء مما حدث ومما يحدث الآن . وهذا نمط من الفكر والشعور مأثور عن المصريين والعرب في تاريخهم القريب ، أن يلقوا بالمسئولية عن كل ما يحل بهم من كوارث على الغير وكأنهم مجردون من الإرادة ومن القدرة على

الاختيار ، وهو ليس إلا امتداداً للقدرية الدينية التي تعلق كل شيء على مشيئة الله أو على عبث الشيطان ، وتجعلنا نهرب من مواجهة النفس ومحاكمة النفس شأن الرجال الراشدين .

خذ مثلاً قضية تصدير الثورة التي اقترنت في عهد عبد الناصر بأمرين : تحريك الشارع العربي ضد الرجعية العربية ، والوجود المصري خارج مصر .

أما تحريك الشارع العربي ضد الرجعية العربية فقد نجح فيه عبد الناصر الى درجة لا بأس بها فأسقط به حلف بغداد وساعد به الجزائر على التحرر من فرنسا وأمّن به العالم العربي ، ولو الى حين ، من السقوط في يد الاستعمار ، ومع ذلك فهل كان من الحكمة تبني عين الصيغة السياسية التي استخدمت في العراق والجزائر وليبيا واليمن والكويت والسعودية الخ . . حيث التجمعات اسلامية منسجمة في ثقافتها الأساسية ، أو في الأردن وبين الفلسطينيين حيث المسلمون والمسيحيون يد واحدة يعدون الدين لله والوطن للجميع ؟ وهل كان من الحكمة تبني نفس هذه الصيغة السياسية مع الشعب اللبناني أو الشعب الاثيوبي حيث الانقسام الديني والانقسام الطبقي والانقسام الوطني أشياء

مختلطة تجعل كل حركة احتجاج على الاستعمار وعلى الظلم الاجتماعي تسير في مسار ديني وكل حرب أهلية أو ثورة تحريرية تتحول الى فتنة طائفية وإلى مجازر طائفية فتنحرف عن مراميها التحريرية الأولى وتدخل في متاهات العصبيات الغيبية ؟ هل من الحكمة أن يقتل الأخ أخاه تحت رايات الدين ، فلا يجد المواطن اللبناني في نهاية الأمر فرقاً أساسياً بين ما يفعله الاستعمار بسياسة « فرق تسد » ليوطد أركانه ، وبين ما كانت تفعله الناصرية وهي دعوة تجمع من أجل التحرر الوطني .

إننا نعلم جميعاً بأن الأديان والعقائد الغيبية من الثوابت التي لا تتغير إلا في بطء بطيء والتي لا يصح معها العنف، وأحياناً لا يجدي، وإنما يصح الاقناع، وكل مصادمات دينية تترك وراءها جراحاً يصعب أن تندمل، وقد لا تندمل أبداً، فما بالنا إذا كانت المصادمات بين الأخوة والأشقاء؟ إن مدى تمزيقها لوشائج القربى يكون رهيباً. أما العقائد الفلسفية والاجتماعية فهي من المتغيرات التي تتغير جيلاً بعد جيل بحسب ما يصيب المجتمعات من تغيير في التكوين الفكري والاجتماعي، لقد تترك بها الصدامات ندوباً ولكن قلما أن تكون ندوباً غائرة تتجاوز جيلاً أو جيلين أو ثلاثة أجيال .

لهذا كان ينبغي على الثورة الناصرية ، ان كانت تقدمية حقاً ، ان تتجنب اللعب بالنار سواء في أرضها أو في أرض غيرها من عباد الله ، ولا سيما وأنها ورثت تراثاً مجيداً من مصر الديمقراطية التي عرفت كل ثوراتها العظيمة كيف تقوم على الإخاء بين الأديان . فلو أن محمد علي كان يخاف سخافات الخلافة العثمانية التي كانت لاسباب استعمارية تشهر به بين المصريين فتسميه « باشا النصارى » لأنه كان لا يفرق في استخداماته بين مسلم ومسيحي إلا على أساس الكفاءة والنزاهة ، لما استطاع بناء هيكل الدولة الحديثة في مصر . وقد عرفت ثورة عرابي زعماء منها يحمون في دورهم المسيحيين من المذابح الدينية التي كان يجهزها الترك والانجليز للتشهير بثورة عرابي وإظهار المصريين الثائرين في صورة المتبربرين ليجدوا ذريعة أمام العالم تبرر تدخلهم المسلح لاحتلال مصر . وبمقتل بطرس غالي أيام الدون جورست ، المعتمد البريطاني (١٩١٠) ، ألهب تحالف الاستعمار الانجليزي والعثماني صدور أقباط مصر ومسلميها ليقف المصريون على حافة الحرب الأهلية لولا أن أنقذتها حكمة العقلاء من الفريقين . وفي ثورة ١٩١٩ حاول الانجليز من جديد إثارة الفتنة الطائفية في مصر

فارتفعت أعلام الثوار في كل مكان يتعانق فيها الهلال مع الصليب ، وكان غاندي قائد الحركة الوطنية في الهند حائراً بهندوسه ومسلميه وما بذره الاستعمار بينهم من محن وفتن ، فكان يستهدي سعد زغلول ويترسم خطى محرر مصر العظيم ليحقق في بلاده معجزة الوحدة الوطنية . حتى اليهود المصريون وجد لهم سعد زغلول مكاناً في الحركة الوطنية فبذلوا في مقاومة الاستعمار ما بذله كل أبناء مصر . وحين جاء الزعيم الاسلامي محمد علي جناح مصر ليفاوض مصطفى النحاس في شأن انضمام مصر الى تجمع الجامعة الاسلامية لم يقابله وإنما أرسل اليه وزير خارجيته ابراهيم باشا فرج (مسيحة) ليلقنه درساً بليغاً وهو أن مصر لا مجال فيها للعصبيات الدينية التي تخرب الأمة الواحدة والوطن الواحد وتقسمه الى الهند والباكستان(*) .

هذا هو التراث المصري الذي ورثه عبد الناصر عن كفاح الآباء والأجداد وقد كان ينبغي أن يكون أميناً على هذا التراث فيبحث ، رغم أنه كان في جانب الحق والحرية ،

(*) بعد أن كتبت هذا الكلام عرفت من ابراهيم فرج باشا أن محمد علي جناح قابل النحاس فعلاً وخاطبه بوصفه زعيماً إسلامياً فغضب النحاس وصححه بقوله : « أنا زعيم وطني ولست زعيماً إسلامياً » ، وإحالة على وزير خارجيته بالنيابة .

لمشكلة كميل شمعون عن صيغة أخرى غير تلك الصيغة التي خلقت من المشاكل أكثر مما حلت وخضبت أيدي الأشقاء في لبنان بدماء أشقائهم . وان ما نراه اليوم في عهد الرئيس سليمان فرنجية من مذابح طائفية ليس إلا الأوراق الحمراء التي نبتت من تلك الشجرة الشقية. إن مشكلة لبنان ليست ماروني ومسلم ، فأعوان الاستعمار وعملاؤه من كل ملة ودين ، وإنما هي في المقام الأول مشكلة الانتماء الى المنطقة أو الانتماء الى مناطق أخرى . فإن كان هناك فريق من الناس يبحث عن غريب الانتماءات فلنبحث عن الأسباب التي تدعو الى هذا البحث . ويوم أن ندرك أن السني أو الشيعي أو الدرزي قادر على التحالف مع الاستعمار قدرة الماروني أو الكاثوليكي أو الأرثوذكسي لأسباب طبقية ، يمكننا أن نطرح القضية الوطنية والقضية الاجتماعية في لبنان على صعيد جديد .

ومع ذلك فنحن لا نجد في كتاب « بصراحة عن عبد الناصر » أي التفات خاص من هيكل لمعنى الناصرية في لبنان ، أو أي قلق خاص لمصير لبنان الذي يمكن أن يتعرض ، بسبب حماقة المتهوسين من أبنائه واستماعهم لمستشاري السوء ، لشدائد أشد هولاً مما تعرضت له

فلسطين . الاستعمار لا ينام .

وبعد قضية تحريك الشارع العربي هناك قضية الوجود المصري خارج مصر وأبدأ القول بأن أقول أنك إذا أردت أن تجرب تجربة محمد علي فلا بد أن يكون لديك ابراهيم باشا والكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوي) . أما أن تجرب تجربة محمد علي ومعك الصاغ عبد الحكيم عامر ، الذي كان كلما خسر حرباً انتقل الى رتبة أعلى ، فهذا أقصر طريق الى الكوارث القومية . وفي حكم هيكل أيضاً أن عبد الحكيم عامر توقف عسكرياً عند رتبة الصاغ . ولكن هيكل يقولها دون انزعاج ولا يطرح على نفسه السؤال المنطقي : وكيف إئتمنه عبد الناصر على قيادة الجيوش وهو لا يستطيع أن يقود إلا كتيبة ؟ وبعد أن خسر عبد الحكيم عامر معركة الوحدة مع سوريا ، كان ينبغي على عبد الناصر أن يقيله ويجرده من رتبته العسكرية ، لا حرصاً على الوحدة ، ولكن حرصاً على هيبة مصر التي أضاعها بغفلته . وبعد أن خسر عبد الحكيم عامر حرب اليمن كان ينبغي أن يفعل فيه عبد الناصر أشياء كثيرة ، ولكنه لم يفعل شيئاً من هذه الأشياء حتى خسر عبد الحكيم عامر حرب ١٩٦٧ . عندئذٍ فقط تحرك عبد الناصر وطلب إليه أن يستقيل (بدلاً من أن يحيله

الى المحاكمة العسكرية) ، لأن مسئولية الهزيمة اقتربت من عبد الناصر شخصياً ، وكان لا بد من تقديم قربان للشعب الغاضب . وقد كان عبد الحكيم عامر رجلاً شجاعاً على المستوى الشخصي ، فرفض الاستقالة وأصرّ على أن يجر معه عبد الناصر الى الهاوية : ان كانت هناك مسئولية فكلانا مسئول ، وكلانا ينبغي أن ينصرف . هذا كان منطقه . ولكن ٩ و١٠ يونيو حسمت ما بينه وبين عبد الناصر كما حسمت ما بين معاوية وعلي مصاحف أبي موسى الأشعري .

لقد كان المشير فيما يبدو رجلاً شجاعاً وطيباً وبسيطاً به الكثير من نبالة أهل المنيا ووفائهم وسخائهم المتلاف . ولكن كل هذه فضائل خاصة لا صلة لها بالعمل العام . فماذا يقول هيكل في تبرير تمسك عبد الناصر بعامر قائداً عاماً لجيوشه ؟ يقول أن عبد الناصر كان « يحب » عبد الحكيم عامر ، وأن عبد الحكيم عامر كان ، من كل زملاء عبد الناصر ، « أحبهم الى قلبه » . وماذا يهم الشعب المصري والشعوب العربية إن كان عبد الناصر يحب عبد الحكيم عامر أو لا يحبه ؟ الموضوع هو : هل كان عبد الحكيم عامر يصلح لعمله أو لا يصلح . وحتى ولو لم يكن عبد الحكيم

عامر نفسه روميل أو فون رونشتيد أو فون باولوس ، فقد كان من واجبه أن يسلم قيادات أسلحته وكل منصب تتخذ فيه قرارات لجنرالات أكفاء لمهماتهم . ولكن نتائج الحروب الكثيرة التي خاضتها مصر وخسرتها بطريقة مشينة ، بسبب الغفلة والارتباك ، وربما بسبب الجهل أيضاً ، تدل على أن عبد الحكيم عامر لم يفعل ذلك .

أما تمسك عبد الناصر بعبد الحكيم عامر رغم عدم صلاحيته فلا تفسير له عندي بحكاية الحب والاستلطاف هذه التي يسوقها هيكل ، فعبد الناصر كان أذكى من التوقف عند هذه الاعتبارات . وإنما تفسيرها عندي أن عبد الناصر في حكمه المطلق كان يجد في عبد الحكيم عامر نموذجاً ممتازاً للرجل الثاني وزميلاً مثالياً قوياً وفياً يعرف ما يريد ويقنع به . وقد أراد عبد الحكيم عامر لنفسه منذ البداية ، مكان الرجل الثاني في الدولة وأخذ ما أراد منذ البداية ولم يكن من أطماعه أن ينازع الرجل الأول مكان الصادرة ، أولاً لأن الزعامة رهبانية وهو محب للحياة ، وثانياً من باب الوفاء . وكان في الرجلين شيء من أوغسطوس قيصر (أوكتافيوس) ومارك انطونيوس . كان نظام عبد الناصر بحاجة إلى حراسة الجيش سياسياً وعسكرياً ،

حراسته من الداخل ، حتى لا يتكرر مع عبد الناصر ما فعله هو بفاروق . وقد أدى عبد الحكيم عامر لعبد الناصر هذه المهمة بمنتهى الأمانة ، فخدمه وخدم مصر جميعاً بأن وقاها شر الانقلابات العسكرية ، ولذا لم يتخل عنه عبد الناصر أبداً متغاضياً عن أخطائه الكثيرة ، وقد كانت هذه الثغرة من ثغرات نظام عبد الناصر لأن من كان يحاول اقتحامات محمد علي ويلوح دائماً « بأكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط » كان ينبغي أن يحسن اختيار جنرالاته أكثر من ذلك .

ولو أن عبد الناصر بنى نظامه على الاعتكاف في وطنه ولم يؤسسه على المؤسسة العسكرية لكان مفهوماً أن يعد قطاع القوات المسلحة ثانوي الأهمية يسنده لمن يشاء ويستخدمه فيما يشاء دون أن يعرض الأمن القومي للخطر . ولكنه فيما يبدو كان شديد الاستهانة بأعدائه نظراً لعظم مكانته في الشارع العربي ، فاختلطت عليه قوة الجماهير وقوة الجيش . أو لعل مخابراته العسكرية كانت في مجموعها العام دون المستوى الذي يمكنها من جمع المعلومات الصحيحة عن العدو وتحليلها ، أو مشغولة بأمور أخرى ، فقدمت لرئيس الدولة صورة وردية مضللة عن الموقف في القناة سنة ١٩٥٦

وفي سوريا سنة ١٩٦١ وفي اليمن بين ١٩٦٢ و١٩٦٧ وفي سيناء سنة ١٩٦٧ ، على غرار ما كان يفعله رؤساء المؤسسات في القطاع العام .

وعلى كل فأنا أعتقد أن عبد الناصر نفسه كان يدرك قبل ١٩٦٧ حقيقة أبعاد الأخطار العسكرية المحدقة بمصر سواء هاجم أو دافع ، أو يدرك حقيقة ما في قوات مصر المسلحة من صواميل مفككوكة والدليل على ذلك أنه حين وقعت الواقعة ، وأخذ عبد الناصر زمام الأمر في يديه مباشرة حقق أعظم عمل أنجزه في حياته ، وهو إعادة بناء قوات مصر المسلحة من الصفر تقريباً خلال ثلاث سنوات بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ : بفضل قواد أشداء من أمثال عبد المنعم رياض ومحمد فوزي ، وبفضل هذه الأسلحة الجديدة كانت انتصارات حرب أكتوبر المجيدة وكان صمود مصر العظيم .

كذلك من أراد تجييش الجيوش على نهج محمد علي ، وحذا حذو محمد علي في صنع السلاح المصري على أرض مصرية وأيد مصرية ، وجب عليه أن يحسن اختيار خبراء صناعة السلاح وقد أقام عبد الناصر فعلاً المصانع الحربية ، وسمعنا عن صواريخ الظافر والقاهر التي تفعل كذا وكذا ولكننا لم نلمس لها نتيجة . وقد كان من العجائب أن نسمع

أن المصانع الحربية تنتج أفران البوتاجاز والسخانات وما شابهها من الأدوات المنزلية . أما خبراء تصنيع السلاح الأجانب فلعلة ما لم تستعن مصر بدولة من الدول الصديقة العريقة في تصنيع السلاح كالسويد أو تشيكوسلوفاكيا أو حتى إيطاليا بل اجتذبت بعض حثالة النازيين الذين تبين فيما بعد أنهم كانوا جواسيس لإسرائيل . وقارىء مايلزكوبلاند ، حيث يتعرض لهذا الجانب ، يحس من باطن كلامه أن وكالة المخابرات المركزية كانت هي المورد الأول لهؤلاء النازيين . وعلى كل فبعد انهيار ألمانيا النازية جندت أمريكا من جهة وروسيا من جهة أخرى خيرة علمائها وفنييها في الصناعات الحربية ، فلم يكن غريباً أنه لم يبق لمصر وللعالم الثالث من الخبراء الألمان إلا شذاذ الآفاق .

ومن يقرأ كلام هيكل يجد فيه قبولاً عاماً لمبدأ التنظيم السياسي الواحد ولنظرية تحالف قوى الشعب بل وللتنظيم الطليعي الذي أنشأه عبد الناصر لحماية نظامه واشتهر باسم « التنظيم السري » . وهو يعقد مقارنة ، أتصور أنها خاطئة ، بين الاتحاد الاشتراكي في مصر والحزب الواحد في الصين ثم يضفي على تحالف قوى الشعب العاملة صفة الجبهة الوطنية ، رغم أن التجربة منذ بدايتها قد دلت على أن

مفهوم الجبهة متعارض تماماً مع التنظيم السياسي الناصري الذي كان لا يسمح بتجمع تكتلات في داخله ، وكلما تجمعت سماها « مراكز قوى » وضربها .

وأخيراً فللأستاذ هيكل نظرية جديدة تقول أن وسائل الاعلام الحديثة يمكن أن تكون لها فاعلية الأحزاب ، وهي نظرية غريبة لأن وظيفة أجهزة الاعلام في النظام الناصري ، كانت تبصير القاعدة برأي القيادة وتبرير أعمال القيادة أمام القاعدة . ولو أن القيادات كانت متعددة لأمكن تصور قيام الحوار فيما بينها ، ولكن وحدة القيادة جعلت مصر تعيش نحو عشرين عاماً فيما يشبه المونولوج .

ومن الأخطاء الجسيمة التي تورط فيها « الميثاق » في تقديري اعتبار عناصر تحالف قوى الشعب العاملة خمسة هي : العمال والفلاحون والرأسمالية الوطنية والمثقفون والجنود .

ففي تقديري أنه ينبغي استبعاد المثقفين من صيغة التحالف لأن المثقفين لا يكونون طبقة ذات تكوين متجانس ، أو مصالح اقتصادية متجانسة . فالمثقفون موزعون على كل طبقات الأمة . والفلاح قد يكون مثقفاً

والعامل قد يكون مثقفاً والمهندس قد يكون مثقفاً والتاجر قد يكون مثقفاً والجندي قد يكون مثقفاً . . . الخ . كذلك فالمثقفون بينهم اليمين واليسار والوسط وكل ألوان الطيف في الفكر السياسي والاجتماعي وفقاً لتكوينهم العقائدي ولانتماءاتهم الطبقية .

وبالمثل ينبغي استبعاد الجنود من صيغة التحالف إلا إذا كانوا انكشارية مرتزقة تحترف القتال وتكون طبقة ذات مصالح اقتصادية متميزة عن مصالح غيرها من الطبقات . فالجنود يجندون إذا ما بلغوا سن التجنيد من كل طبقات الأمة لا فرق في ذلك بين ابن البواب وابن رئيس مجلس الادارة وابن العمدة وابن الفلاح الحافي الذي يعزق له أرضه ، هذا على الأقل نظرياً وبحكم الدستور . ومجرد احتوائهم في الجيش تحت رداء واحد وفي فترة واحدة لا يجعل منهم طبقة واحدة مدة سنتين أو ثلاثاً ، فإذا ما سرحوا من الخدمة العسكرية سقطت عنهم طبقية الجندية ودخلوا في طبقية أخرى بحسب وضعهم في المجتمع . وإنما يجوز تصور الطبقية في هيئة الضباط والجنود الذين ينذرون أنفسهم مدى الحياة لحراسة الوطن ومن أجل ذلك يكتسبون العلوم والفنون العسكرية بالدراسة أو الممارسة . هؤلاء يمكن أن

تكون لهم مصالح ، لا بوصفهم جنوداً ولكن بوصفهم مهنيين وحرفيين ، أي أصحاب مهنة كالمهندسين والأطباء والنجارين والحدادين . أما التسليم بمبدأ أنهم يكونون طبقة أو عنصراً في التحالف بوصفهم جنوداً فهذا أمر جد خطير ، فهو يجعل منهم أقوى طرف في التحالف لأنهم يحملون المسدسات وصناعتهم القتال وإذا تجمعوا داخل التحالف وترافعوا عن قضاياهم كان صوتهم زئيراً مهما لزموا المحاسنة في إبداء الرأي . وإذا أضربوا عن الدفاع عن الوطن جاءوا بالويلات . وإذا اشتغلوا بالسياسة فيا بئس المصير .

وكلمة « المثقفين » كلمة غامضة المدلول لا حدود لها . فإن كانت تعني « المتعلمين » فالمتعلمون في كل الطبقات . وإن كانت تعني التكنوقراطيين (الفنيين) دخلت في فئة أخرى لم يعترف بها الميثاق وهي طبقة المهنيين . وفي رأيي أن عناصر التحالف الطبقي ، لو قبلنا مبدأ التحالف الطبقي ، ينبغي أن تكون الفلاحون والعمال والمهنيون والحرفيون والرأسمالية الوطنية ، وربما أضفنا اليها البيروقراطية أي الموظفين الكتابيين وما أكثرهم . هذه الفئات أو القوى أو الطبقات الست ، رغم أنها تمثل أهم ما في المجتمع المدني من كيانات اجتماعية ومصالح اقتصادية ، تمثل في ذاتها

تقسيمات غير مريحة ، بل وتقسيمات قد تكون ظالمة . ففي داخل الرأسمالية الوطنية نجد أن هناك تناقضاً أساسياً بين مصالح التجار ومصالح المنتجين الصناعيين ـ كذلك فإنها تحرم طبقة العاطلين بغير إرادتهم وطبقة أرباب المعاشات وأكثر النساء من مزاولة النشاط السياسي من خلال الاتحاد الاشتراكي لأنه مقصور على القوى العاملة ، والطلاب أيضاً يصعب تبويبهم في هذه القوى لأنهم يستهلكون ولا ينتجون . وهذا ما يجعلني أنظر الى نظرية قوى الشعب العاملة على أنها مجرد تلفيق مرتجل لتجنب الاعتراف بالطبقات التي تتكون منها كل أمة .

وأنا شخصياً لست من أنصار نظرية التحالف الطبقي « بالاكراه » ، لأنه يذكرني بمنهج الفاشية والنازية . فجيلي الذي عاصر نشأة الفاشية والنازية يعرف أن أساس الفاشية والنازية هو نظرية الاتحاد القومي بين طبقات المجتمع الواحد لتصفية الصراع الطبقي الداخل وإسقاط التناقضات الطبقية في الخارج . وأصل الفاشية كلمة « الفاسكيس » Fasces اللاتينية بمعنى عصبة العصي التي علمونا في الحواديت أن أبا مسنا عندما أقتربت منيته جمع أولاده من حوله ليترك لهم وصيته الأخيرة ، فوزع عليهم عصياً متفرقة

وطلب الى كل منهم أن يكسر عصاته ففعل ، ثم جمع بعددهم عصياً وربطها في حزمة وطلب الى كل منهم أن يجرب قوته فعجز كل منهم عن تحطيم عصبة العصي . وهكذا كانت هذه طريقته في تعليم أبنائه أن « الاتحاد قوة » . هذا ما علمه موسوليني للشعب الايطالي وهتلر للشعب الألماني كرد على نظرية صراع الطبقات التي كانت تدعو اليها الشيوعية وعلى نظرية المنافسة الحرة التي كانت تدعو اليها الديمقراطية . قالت الفاشية والنازية : ليست هناك أية تناقضات بين الرأسمالي الايطالي والعامل الايطالي وبين الرأسمالي الألماني والعامل الألماني وإنما التناقض قائم بين الأمة الايطالية أو الأمة الألمانية وبين الأمم الأخرى . لايطاليا أو ألمانيا الحق في المجال الحيوي وفي المستعمرات بفضل السيادة الحضارية (إيطاليا) والسيادة العنصرية (ألمانيا) وعليها واجب بعث مجدها الامبراطوري القديم . وإذا كانت للعامل الايطالي أو الألماني حقوق فليأخذها لا من أخيه الرأسمالي الايطالي أو الألماني ، بل من غريمه الانجليزي أو الفرنسي أو من الشعوب المنحطة المتخلفة (شعوب افريقيا وآسيا) التي خلقتها الطبيعة لتخدم الشعوب الممتازة بالحضارة أو الجنس الآري كما تخدم

الدواب الانسان (العرب واليهود بين هذه الشعوب المتخلفة بالفطرة) : ليأخذها بالحرب والاستعمار . هذا مجمل الدعوة الفاشية والدعوة النازية ، وطريقها هو الاتحاد القومي بين طبقات مقومات نظام ، وأما أنها نجحت فعلاً في تغيير المجتمع ولكنها تريد فرض الوصاية على الأجيال المقبلة لأن أصحابها لا يريدون أن يعتزلوا ولأنها تحولت من حركة ديناميكية الى نظام استاتيكي يعد نفسه الألف والياء ويجعل من رسالته خاتم الرسالات ويقاوم التطور الاجتماعي حتى لا يخرج الجديد من القديم . وفي هذه الحالة أيضاً مدانة لتحولها الى دكتاتورية بلا فلسفة اجتماعية تبررها .

وفي تقديري أن ثورة عبد الناصر ونظامه استخدما من القهر أكثر مما يتناسب مع ما جلبا من تغيير ، وهذا من سلبياتهما ، ولكن من الظلم لهما أن ندعي أنهما لم يحدثا أي تغيير في صورة المجتمع المصري وفي مضمونه . والمشكلة الآن تواجه حركة ١٥ مايو ١٩٧١ المقترنة بحكم الرئيس السادات والدعوة الى إقامة المجتمع المفتوح بعد عشرين عاماً من الانغلاق . يجب أن تعرف حركة ١٥ مايو ماهيتها : هل هي مجرد حركة تصحيح في مسار الثورة الناصرية التي انحرفت ، أم أنها ثورة تصحيح لمسار المجتمع المصري

بإقامته على الانفتاح بدلاً من إقامته على الانغلاق ، وباقامته على القومية المصرية بدلاً من إقامته على القومية العربية ، وباقامته على تقديس الملكية بدلاً من إقامته على تحديد الملكية ، وبإقامته على قيم الحاضر بدلاً من إقامته على أسطورة « البعث » وإحياء الماضي . . . الخ . كل هذه الأشياء يجب أن يواجهها مفكرو ١٥ سيطرة الغوغاء وارهابها العقلاء وعلاج ذلك يكون بتأمين صوت الأقلية المعارضة . وفي جميع الحالات لا بد للمجتمع كله من الالتقاء على حد أدنى كاف من الغايات والمعتقدات الاجتماعية والانسانية الراقية التي تصونه من التفكك والتبدد والتحول الى مجرد فرق تتصارع على ماديات الحياة ، على أن يكون هذا الالتقاء بالاقتناع لا بالقهر وشل حرية الاختيار .

وربما كان هناك مبرر من نوع ما ، في فترات التحول العنيف ، لنظرية التحالف الطبقي وما تتضمنه من شل كافة القوى السياسية داخل المجتمع حتى تتاح للفكر الثوري وللتجربة الثورية حرية الحركة في الفراغ السياسي الذي تخلقه الثورات بقوة القهر الثوري ، وبذلك تتمكن من إحلال الجديد محل القديم . بمعنى آخر ، ربما كان لنظرية الحزب الواحد والصوت الواحد مبرر وقت ان كان للمجتمع

الناصري رسالة جديدة يريد أن يؤسس دعائمها في الداخل وينشرها في الخارج . ولكن استمرارها أساساً لفلسفة الحكم في مصر بعد عشرين سنة من الثورة لا معنى له الا أحد أمرين : اما أن ثورة ١٩٥٢ عجزت عبر عشرين عاماً في أن تغير المجتمع المصري والمجتمعات العربية وأن تستولد من مبادئها نظاماً مقبولاً مستقراً ، فهي تحتاج الى مزيد من الوقت وتكميم معارضيها ، وفي هذه الحالة فهي مدانة كثورة لا تحمل في أحشائها المجتمع وإلغاء كل صراع طبقي بحل كل التنظيمات السياسية التي يمكن أن تعبر عن مصالح طبقية (الأحزاب) واستيعاب الأمة كلها في حزب واحد يوحد إرادتها وأهدافها وخططها ، لبعث مجدها القديم وأخذ مكانها تحت الشمس واستخلاص حقوقها من الأمم الأخرى بالفتح والقتال .

لا حزبية في الشيوعية لأن الشيوعية مؤسسة على إلغاء كل الطبقات الا طبقة واحدة هي الطبقة العاملة ، ولا حزبية في الفاشية والنازية لأنها أسستا على إدماج كل الطبقات : (البعث) و(الوحدة الطبقية) هما حجر الأساس في كل دعوة فاشية أو نازية . وفي هذه الدعوة تختفي كلمة « الوطنية » وترتفع كلمة « القومية » .

وأنا شخصياً لا أعتقد أن الاجابة على نظرية حرب الطبقات تكون بإلغاء الطبقات أو بإدماج الطبقات . والسلام الاجتماعي يمكن تحقيقه بالصراع السلمي بيز الطبقات عن طريق التنظيمات السياسية المتعددة المعترفة بحق غيرها في الحياة وفي التعبير الحر عن نفسه وعن غاياته ، الخاضعة لسلطان القانون . الحرية المنظمة بالقانون هذا هو الطريق ، طريق الديمقراطية . وهو كغيره طريق محفوف بالأشواك ، وهو طريق أطول من سواه ، ولكنه رغم ذلك أمن من غيره . وحيث حرية الصراع يكمن خطر الفوضى وعلاج ذلك يكون بالتعليم ، ثم بالتعليم ، ثم بالتعليم . وحيث الرأي للأغلبية يكمن خطر مايو بأمانة وشجاعة فعلى هذه المواجهة تتوقف أسس العقد الاجتماعي الذي بموجبه يحكم الرئيس السادات ومدرسته شعب مصر ويحدد وضع مصر وشعبها بين دول العالم وشعوبه . فإذا ظن البعض أن من الممكن ومن الجائز أن يلبسوا عباءة الناصرية ثم يبشروا ويفعلوا عكس ما كان عبد الناصر يبشر به ويفعله ، ففي رأيي أنهم سيكتشفون بعد قليل أن هذا الطريق لن يؤدي بهم الى شيء كثير .

وفي رأيي المتواضع أن الثورة الناصرية شاخت كما تشيخ

كل الثورات وشاخ معها نظامها كما تشيخ كل الأنظمة الاجتماعية والسياسية ، وفي رأيي المتواضع أن مصر اليوم ومنذ ١٥ مايو بحاجة الى عقد اجتماعي جديد .

فهرس

للمؤلف

١ - The Theory and Practice of Poetic Dictition. M. Litt. Dissertation, Cambridge University.

٢ - « فن الشعر » لهوارس . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ . (كتب في كامبريدج ١٩٣٨) . الطبعة الثانية : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠ .

٣ - « بروميثيوس طليقا » للشاعر شلي . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ . الطبعة الثانية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ .

٤ - « صورة دوريان جراي » لاوسكار وايلد . الناشر : دار الكاتب المصري ، القاهرة ١٩٤٦ . الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٥ - « شبح كانترفيل » لاوسكار وايلد . الناشر : دار الكاتب المصري ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٦ - « بلوتولاند » وقصائد أخرى : « من شعر الخاصة » . الناشر : مطبعة الكرنك ، القاهرة ، ١٩٤٧ . (نظم بين ١٩٣٨ و١٩٤٠ بكامبريدج) .

٧ ـ « في الأدب الانجليزي الحديث » . الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ . الطبعة الثانية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
(بحوث نشر أكثرها في مجلة الكاتب المصري خلال ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٨ ـ Studies in Literature, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1954.

٩ ـ « خاب سعي العشاق » لشكسبير . الناشر : دار المعارف ، القاهرذ ، ١٩٦٠ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ١٩٦٧ (ترجمت ١٩٥٥) .

١٠ ـ « دراسات في أدبنا الحديث » . الناشر : دار المعرفة . القاهرة ، ١٩٦١ . (بحوث نشر أكثرها في جريدة « الجمهورية » عام ١٩٥٤ وفي جريدة « الشعب » خلال ١٩٥٧ و١٩٥٨) .

١١ ـ « الراهب » : مسرحية تاريخية . الناشر : دار ايزيس ، القاهرة ، ١٩٦١ .

١٢ ـ « دراسات في النظم والمذاهب » . الناشر : المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٢ . الطبعة الثانية : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣ ـ « المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث » الجزء الأول : « قضية المرأة » الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . (محاضرات القيت على طلبة المعهد) .

١٤ ـ « المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث » الجزء الثاني : « الفكر السياسي والاجتماعي » الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية . الناشر : دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (محاضرات ألقيت على طلبة المعهد) .

١٥ ـ « الاشتراكية والأدب » . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية : دار الهلال القاهرة ، ١٩٦٨ . (بحوث نشرت في « الجمهورية » خلال ١٩٦١ وفي « الأهرام » خلال ١٩٦٢ و١٩٦٣) .

١٦ ـ « الجامعة والمجتمع الجديد » . الناشر : الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٧ ـ « دراسات في النقد والأدب » . الناشر : المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٤ . الطبعة الثانية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٨ ـ The Theme of Prometheus in English and French Literature (Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1953). Ministry of Culture, Isis House, Cairo, 1963.

١٩ ـ « المسرح العالمي » . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢٠ ـ « البحث عن شكسبير » . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢١ ـ « نصوص النقد الأدبي عند اليونان » . الناشر دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
٢٢ ـ « مذكرات طالب بعثة » . الناشر : روز اليوسف سلسلة الكتاب الذهبي ، القاهرة ، ١٩٦٥ . (كتبت في ١٩٤٢) .
٢٣ ـ « دراسات عربية وغربية » . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
٢٤ ـ « على هامش الغفران » الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
٢٥ ـ « العنقاء : أو تاريخ حسن مفتاح » الناشر : دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ (رواية كتبت بين القاهرة وباريس بين ١٩٤٦ و١٩٤٧) .
٢٦ ـ « أجاممنون » لاسخيلوس . الناشر : دار الكتاب العربي ، القاهرة، ١٩٦٦ .
٢٧ ـ « المحاورات الجديدة : أو دليل الرجل الذكي إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية » . الناشر : دار روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٦٧ . الطبعة الثانية : دار ومطابع المستقبل ، القاهرة ١٩٨٦ .
٢٨ ـ « الثورة والأدب » . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ . الطبعة الثانية : دار روز اليوسف .
٢٩ ـ « أنطونيوس وكليوباترا » لشكسبير . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
٣٠ ـ « حاملات القرابين » . لاسخيلوس . الناشر : دار

المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
٣١ ـ « أسطورة أوريست والملاحم العربية » . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
٣٢ ـ « الصافحات » لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٣٣ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » : من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل . (جزءان) . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٣٤ ـ « الجنون والفنون في أوروبا ٦٩ » . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٣٥ ـ « دراسات أوروبية » . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٦ ـ « الحرية ونقد الحرية » . الناشر : مؤسسة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٧ ـ « الوادي السعيد » . الناشر : لصمويل جونسون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٨ ـ « رحلة الشرق والغرب » . الناشر : دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٢ .
٣٩ ـ « ثقافتنا في مفترق الطرق » . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٤ .
٤٠ ـ « أقنعة الناصرية السبعة » . الناشر : دار القضايا بيروت : الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٦ : الطبعة

الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ . الطبعة الثالثة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦ .
٤١ ـ « لمصر والحرية »والحرية » . الناشر : دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٤٢ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية : الجزء الأول) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
٤٣ ـ « مقدمة في فقه اللغة العربية » . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
٤٤ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الثاني) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .
٤٥ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (المبحث الثاني : الفكر السياسي والاجتماعي) الجزء الثالث ، الناشر : مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٦ .
٤٦ ـ « أقنعة أوروبية » . الناشر : دار ومطابع المستقبل ، القاهرة ١٩٨٦ .